الشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير
إحدى شركات الشركة القابضة لأستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية
الحاصلة على شهادة الأيزو 9001 و 14001

البورصة المصرية
القرية المالية
رقم: ٨٦
التاريخ: ٢٠٢١/١١/٢٧
المرفقات:
قسم الصادر والوارد

السادة / البورصة المصرية

قطاع الإفصاح

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بان نرسل لسيادتكم طيه محضري الجمعية العامة العادية والغير عادية والتي انعقدتا يوم السبت الموافق ٢٠٢١/١١/٢٧ بعد التوثيق .

❖ برجاء التفضل بالعلم و الإحاطة والتنبيه بعمل اللازم ،،

ولسيادتكم جزيل الشكر
وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير

مدير عام
علاقات المستثمرين
أ / احمد على حنيدي

شارع الفيوم - دار السلام - القاهرة
س.ب: ٢٥٢٢
تلغرافيا: ركليم القاهرة
تليفون: ٢٧١٨٤١١٠ فاكس: ٢٧١٨٤٠٨٠
email: info@gclr.com.eg
www.gclr.com.eg

الشركة القابضة لإستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية

الشركة العامة لإستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير

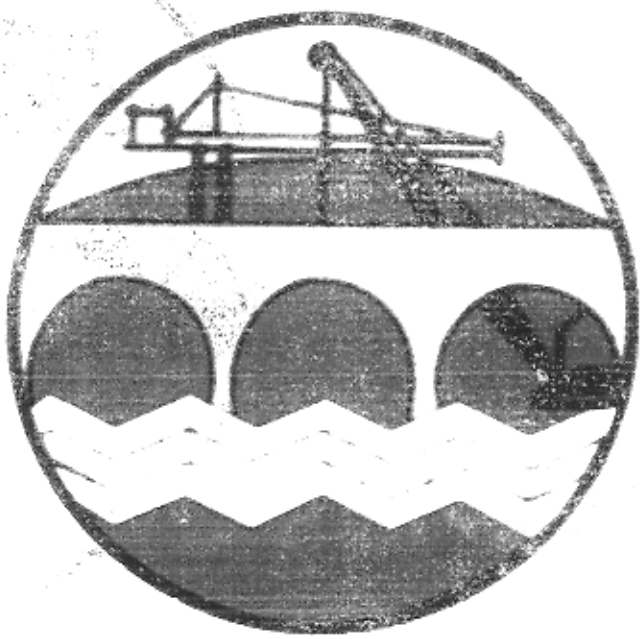

محضر إجتماع وقرارات الجمعية العامة العادية

المنعقدة يوم السبت الموافق ٢٧ / ١٢ / ٢٠٢١

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية

للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير

المنعقدة يوم السبت الموافق ٢٧ / ١١ /٢٠٢١

جدول الاعمال الجمعية العامة العادية :-

١ - التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١.

٢ - النظر فى تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات بشأن مراقبة حسابات الشركة عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ ورد الشركة على ماجاء به .

٣ - النظر فى تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات الإدارة المركزية لتقويم الأداء عن أداء الشركة خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ ورد الشركة على ماجاء به .

٤ - إعتماد القوائم المالية للشركة للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ .

٥ - النظر فى إخلاء مسئولية مجلس الإدارة عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ .

٦ - تشكيل مجلس إدارة الشركة وفقا للقانون رقم (١٨٥)لسنة ٢٠٢٠ واللائحة التنفيذية الصادرة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٩٤٨) لسنة ٢٠٢١ وتحديد مايتقاضاه كل من رئيس وأعضاء المجلس من بدلات الحضور والإنتقالات للجلسات والمزايا الأخرى للعضو المنتدب بما فى ذلك التأمين الطبى وبدل الإنتقال .

٧ - إقرار منح العاملين الدائمين بالشركة العلاوة السنوية الدورية بالكامل فى ٢٠٢١/٧/١ بنسبة (٧ ٠/٠) من الأجر الأساسى .

٨ - الإحاطة بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات على تقرير الحوكمة السنوى الصادر من الشركة فى٢٠٢١/٦/٣٠طبقا لقواعد القيد بالبورصة .

٩ - الإحاطة بتقرير الإفصاح السنوى عن الإجراءات التصحيحية .

****

محضر الجلسة :.

**انه في يوم السبت الموافق ٢٠٢١/١١/٢٧ وفى تمام الساعة الحادية عشر صباحاً بمقر الشركة الكائن بشارع الفيوم / دار السلام القاهرة إجتمعت الجمعية العامة العادية للشركة العامة لاستصلاح الأراضى والتنمية والتعمير برئاسة السيد اللواء مهندس / طارق حامد الشربيني رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لإستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية و رئيس الجمعية العامة .

*وبحضور السادة ممثلى الشركة القابضة لإستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية : -

١	الدكتور مهنـــدس/	محمد محمد سليمان الشيخـــة	ممثل الشركة القابضة
٢	الأستاذالدكتـــور/	جمعه عبد ربه عبد الرحمن ابو بكر	ممثل الشركة القابضة
٣	الدكتـــــور/	خالد محمد أحمد شعيـــب	ممثل الشركة القابضة
٤	المحاســـب /	عصام محمود مطـــاوع	ممثل الشركة القابضة
٥	الأستـــاذ/	أبوبكر عبد الحميد حســـن	ممثل الشركة القابضة
٦	المهنـــدس/	عبد الله اسماعيـــل روض	ممثل الشركة القابضة
٧	السيـــد /	عبد المنعم احمد بـــدر	عضو اللجنة النقابية للشركة

*وبحضور السادة اعضاء مجلس ادارة الشركة ا لعامة لاستصلاح الاراضى والتنمية والتعمير :-

١	المهندس /	أحمد عبد العزيز الدمرداش	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
٢	المهندس /	محمد العبسي سالم سليـم	عضو غير متفرغ
٣	المحاسب /	محمد سيد عبد الغفـــار	عضو غير متفرغ
٤	المهنـدس /	إبراهيم أبو السعود زاهـــر	عضو منتخب ممثل عن العاملين
٥	المحاسب /	عبد الله على عبـــد الله	عضو منتخب ممثل عن العاملين

*وحضور السادة مراقبى الحسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات

١	المحاسب/	اشرف محمد عبد السلام	وكيـــل وزارة . نائب مدير الادارة
٢	المحاسب/	حلمى على احمد الاشوط	وكيـــــل وزارة
٣	المحاسب/	محمد نصر الدين ابراهيم	مراجـــــع

*وحضور السادة الإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء

١	الأستاذ/	حسن محمـــد احمـــد	وكيل وزارة - رئيس قطاع التعاون الإنتاجى
٢	الأستاذ/	محمد مصطفى عبد اللطيف	مراجـــــع

*وحضور السادة عن المساهمين الافراد

			عدد الاسهم
١	الأستاذ/	اسامة غنيمى طنطاوى غنيمى	٦١٣٢ سهم
٢	مهندسة/	عبير عادل عبده سليمان	٢٠٠٠ سعم
٢	الأستاذة/	الهام مصطفى مصطفى غنيم	١٠٠٠ سهم

*ولم يحضر احد عن الهيئة العامة للرقابة المالية

** أفتتح السيد اللواء مهندس / طارق حامد الشربيني رئيس الجمعية العامة الجلسة

ثم بدأ سيادته البدء فى إتخاذ إجراءات إنعقاد الجمعية العامة العادية حيث عرض على السادة الأعضاء تعيين كل من :

١	الأستـــاذ /	سيد أحمد إبراهيـــــم	أمين سر الجمعية
٢	الأستـــاذ /	محمد حسن عبد العزيـــز	جامع أصـــوات
٣	المحاسب /	خالد على عبد الرحمن على	جامع أصـــوات

- وقد قررت الجمعية العامة الموافقة بالإجماع على تعيينهم.

ثم طلب سيادته من السادة مراقبي الحسابات و جامعي الأصوات تعيين نسبه الحضور للسادة المساهمين وإثبات ذلك في سجل الحضور والتوقيع عليه.

وطبقاً لسجل الحضور أعلن سيادته بأن نسبه الحضور ٨٩.٤٤ ٪ بعد استبعاد اسهم السيدة / كميلية منصور مصطفى وعددهم ١٠٠ سهم لانها لم تجمد اسهمها فى الميعاد المحدد حيث قامت بتجميد اسهمها فى تمام الساعة الثانية ظهر يوم ٢٠٢١/١١/٢٤ وذلك فى ضوء اعتراض المساهم /اسامة غنيمى طنطاوى على صحة تجميد الاسهم الخاصة بها . .

ثم أوضح سيادته أنه تم الإعلان عن موعد ومكان إنعقاد الجمعية العامة العادية للشركة العامة لإستصلاح الأراضى والتنمية والتعمير وكذا جدول الأعمال إخطار اول

بجريدتى المال وروزاليوسف يوم الخميس الموافق ٤ / ١١ /٢٠٢١ وإخطار ثان بنفس الجريدتين يوم الخميس الموافق ١١ / ١١ /٢٠٢١ وتم توجيه الدعوة إلى السادة أعضاء الجمعية والسادة مراقبى الحسابات بالشركة والسادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والسادة المساهمين والسادة الهيئة العامة للرقابة المالية والسادة الجهاز المركزى للمحاسبات شعبة تقييم الأداء ثم اوضح سيادته ان هذه اول جمعية عامة للشركة بعد نشر تعديلات النظام الاساسى للشركة بالوقائع المصرية وفقا لاحكام القانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٨ لسنة ٢٠٢١ .

ونظرا لإكتمال النصاب القانونى لصحة الإنعقاد فقد بدأ سيادته النظر فى جدول الإعمال الذى كان على النحو التالى :.

- **الموضوع الأول:**

(التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١)

عرض السيد المهندس / أحمد عبد العزيز الدمرداش . رئيس مجلس الأدارة والعضو المنتدب للشركة العامة لاستصلاح الاراضى والتنمية والتعمير تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢١/٦/٣٠ والمعد وفقا لاحكام الماده (٤٠) من قواعد القيد موضحا الاتى :.

تقرير مجلس الإدارة عن القوائم المالية
عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢١/٦/٣٠
والمعد وفقا لاحكام الماده (٤٠) من قواعد القيد

السادة/ اعضاء الجمعية العمومية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يتشرف مجلس الادارة بان يتقدم لحضراتكم بتقرير مختصر عن نشاط الشركة خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ مقارنة بنتائج عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، كذلك نتائج الاعمال من خلال الحسابات الختامية عن هذه الفترة:-

اولا الموارد:

بلغت جملة الموارد المحققة عن هذه الفترة ١١٨٨٦١١٦٥ جنية مقابل ٨٩٢١١٦٥٦ جنية للعام

	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩
١ ايرادات النشاط الجارى		
ايرادات انتاج تام	٨١,٦٨٨,٩٥٢	٤٩,٣٠٠,٣٦٠
ارباح بيع اراضى وعقارات	٣٢,١٨٨,٣٣٣	٣٠,٢٠٩,٤١٦
جملة ايرادات النشاط الجارى	١١٣,٨٧٧,٢٨٥	٧٩,٥٠٩,٧٧٦
٢ ايرادات اوراق مالية	١٤,٢٩٥	١٤,٢٩٥
٣ ايرادات تحويلية		
فوائد ودائع	٣٦١,١٨١	٩١,٩٢٠
ارباح راسمالية	٦٠٤,٦٠٧	١,٤٩٩,٦٦١
ايرادات تشغيل للغير	١,١٧٩,٥٧٦	٤٢١,٢٤٦
ايرادات اخرى	٢,٨٢٤,٢٢١	٧,٦٧٤,٧٥٨
اجمالى ايرادات تحويلية	٤,٩٦٩,٥٨٥	٩,٦٨٧,٥٨٥
جملة الموارد	١١٨,٨٦١,١٦٥	٨٩,٢١١,٦٥٦

المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ طبقاً للتفصيل التالى :.

ثانياً: المصروفات

- بلغت جملة تكلفة النشاط هذا العام ٨٨٧٠٣٢٧٥ جنية مقابل ٦٨,٦١٣,١٣٢ جنية للعام ٢٠١٩/٢٠٢٠.
- بلغت جملة المصروفات العمومية والادارية هذا العام ١٦,٤٩٣,٩٨٦ جنية مقابل ٢٤,١٠٦,٤٤٩ جنية للعام ٢٠١٩/٢٠٢٠.
- بلغت المصروفات التمويلية هذا العام ١٧,٦٢٨,٣٣٩ جنية مقابل ١٠,٥٦٢,١٩٧ جنية للعام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بيانها كالتالى:

	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩
فوائد مدينة	١٦,٣٣٣,٥٤٢	٩,٦٥٨,٧٧٧
فوائد قروض بنك الاستثمار القومى ووزارة المالية	٦٨٣,٢٧٥	٦١٢,٤٢١
مصروفات بنكية اخرى	٦١١,٥٢٢	٢٩٠,٩٩٩
	١٧,٦٢٨,٣٣٩	١٠,٥٦٢,١٩٧

- بلغت المصروفات الاخرى ٢٢٥٧٢٩٩٧ جنية هذا العام مقابل ٣١٣٧٠٧١ جنية للعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وتشمل المبالغ الاتية:

	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩
رواتب مقطوعة وبدلات حضور ومكافات	٤٦٨,١٢٩	٤٢٥,٩٧٥
ضرائب عقارية	.	.
مخصصات بخلاف الاهلاك	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	.
تعويضات وغرامات	٢,١٠٤,٨٦٨	٢,٦٢٩,٢٠٧
خسائر راسمالية	.	٨١,٨٨٩
	٢٢,٥٧٢,٩٩٧	٣,١٣٧,٠٧١

. وبذلك يكون اجمالى المصروفات هذا العام ١٤٥,٣٩٨,٥٩٧ جنية مقابل ١٠٦,٤١٨,٨٤٩ جنية للعام ٢٠٢٠/٢٠١٩.

ونود ان نوضيح مايلى :.

. أرتفاع جملة الموارد المحققة هذا العام ٢٠٢١/٢٠٢٠ الى مبلغ ١١٨,٨٦,١١٦٥ جنية مقابل ٨٩,٢١١,٦٥٦ جنية للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ جاء نتيجة زيادة حجم العمل نتيجة :-

. استمرار الشركة فى تنفيذ عملية مرافق مدينة بنى سويف الجديدة بمبلغ ١٧٠ مليون جنيه .

- ومازالت الشركة تعانى من عدم تحرير مستخلصات وصرفها من مصلحة الميكانيكا والكهرباء حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ نتيجة حجز هيئة حماية الشواطىء وقطاع التوسع الافقى بتوشكى .

. وعلى الرغم من وجود حجز من قطاع التوسع الافقى نتيجة سحب العمل الكلى لعملية مفيض توشكى والاعمال الصناعية عليه وسحب جزء من عملية استكمال فرع (٢) مما ادى الى عدم تحويل مستحقات الشركة عن هذه العملية .

. وعلى الرغم من عدم امكانية الحصول على اعمال من مصلحة الميكانيكا والكهرباء والتوسع الافقى وهيئة

الصرف المغطى وهيئة السد العالى لوجود حجز ادارى ما للمدين لدى الغير ومازال الحجز مستمر لحين استكمال سداد باقى المديونية فى حدود ١٠ مليون جنيه مصرى .

. وجود مديونيات مستحقة للبنوك من سنوات طويلة مما يتعذر معه الحصول على تسهيلات جديدة لسرعة دفع العمل علاوة على حجز مصلحة الضرائب على المبيعات على عدد (١٣) بنك وحجز حماية الشواطئ على بنك CIB وهو ما ادى الى عدم امكانية اصدار خطابات ضمان جديدة أو الحصول على تسهيلات لاصدار خطابات ضمان .

. ارتفاع تكلفة الاجور الى حوالى ٣٥٢٤٤٢٧٩ جنيه مصرى شاملة التامينات الاجتماعية حصة العامل وحصة الشركة .

. وجود مديونية مستحقة للتأمينات الاجتماعية وأحتساب فؤاد تأخير عن عدم السداد سنويا حوالى ١٥ مليون جنيه

مدى تحقيق الأهداف

. استهدفت الشركة إيرادات نشاط بنحو ١٨٠ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ فى حين بلغت القيمة الفعلية لإيرادات النشاط نحو ١١٣,٨٧٧مليون جنيه بانخفاض قيمته نحو ٦٦,١٢٣ مليون جنيه بنسبة ٣٦,٧عن المستهدف .

. استهدفت الشركة تكاليف النشاط بنحو ١٥٦,٥٥٠مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ فى حين بلغت تكاليف النشاط الفعلية نحو ٨٨,٧٠٣ مليون جنيه بانخفاض قيمته نحو ٦٧,٨٤٧مليون جنيه بنسبة ٤٣,٣%عن المستهدف .

. استهدفت الشركة مجمل أرباح النشاط بنحو ٢٣,٤٥٠مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ فى حين حقق نشاط الشركة الفعلي مجمل ربح بنحو ٢٥,١٧٤مليون جنيه بزيادة قدرها١,٧٢٤مليون جنيه بنسبة ٧,٣%عن المستهدف .

. استهدفت الشركة صافى ربح قابل للتوزيع بنحو ٢,٠٥٠مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ فى حين حققت أعمال الشركة صافى خسارة فعلية بلغت قيمة ٢٦,٥٣٧مليون جنيه بانخفاض قيمته ٢٨,٥٨٧بنسبة ١٣٩٤% عن المستهدف .

نتائج الاعمال

حققت نتائج أعمال الشركة صافى خسارة ٢٦,٥٣٧مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل صافى خسارة ١٧,٢٠٧مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ نتيجة تكوين مخصصات بمبلغ ٢٠ مليون جنيه لمواجهة حكم بنك مصر بالاضافه إلى تحميل قائمة الدخل بمبلغ نحو ١٦ مليون جنيه فوائد مديونية هيئة التأمينات الاجتماعية والبالغة نحو ١٣٦ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٠٦/٣٠ .

نشاط الشركه فى مجال تنفيذ اعمال المقاولات

موقف التعاقدات والاعمال المتاح تنفيذها

انخفضت قيمة الإعمال المتاح تنفيذها إلى نحو ١٧٧,١٢٠ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل نحو ٢٢٣,٧٨٦ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٤٦.٦٦٦ مليون جنيه بنسبة ٢٠,٩% ويرجع ذلك كمحصله لما يلى :

*ارتفاع قيمة الاعمال المنقوله من العام السابق الى نحو ١٧٤,٤٨ مليون جنيه مقابل نحو ٤١,٠٩٣ مليون جنيه بنحو ١٣٣,٣٨٧ مليون جنيه بنسبة ٣٢٤,٦% .

ارتفعت قيمة الاعمال المنفذه الى نحو ٨١,٦٨٩ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل نحو ٤٩,٣٠٦ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بزياده نحو ٣٢,٣٨٣ مليون جنيه بنسبة ٦٥,٧% .

انخفض رصيد الاعمال الباقية تحت التنفيذ الى نحو ٩٥,٤٣١ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل نحو ١٧٤,٤٨٠ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنقص نحو ٧٩,٠٤٩ مليون جنيه بنسبة ٤٥,٣% وتقدر المده المتوقعة لنهوالاعمال الباقيه تحت التنفيذ فى ٢٠٢١/٦/٣٠.

فيما يلى التعاقدات الجديده الجارى تنفيذها

١-مشروع انشاء مرافق وطرق وفرمه للحى العاشر والحادى عشر وجزء من الحى الثانى عشر بجهاز مدينة بنى سويف الجديده بأجمالى عقد ١٧٠ مليون جنيه .

٢-مشروع انشاء مرافق وطرق وفرمه بجهاز مدينة الفيوم الجديده بأجمالى عقد ٥٣ مليون جنيه .

٣-مشروع القطار الكهربائى السريع (العين السخنه – العلمين – مطروح) فى المسافه من ك ٢٠٠ الى ك ٢٠٥ بطول ٥ كم بأجمالى عقد ٧٧ مليون جنيه .

٤-مشروع القطار الكهربائى السريع فى المسافه من ك ٢٤٠ الى ك ٢٤٧ بطول ٧ كم بأجمالى عقد ١٩٥ مليون جنيه .

فيما يخص تسوية المديونية المستحقه على الشركة لصالح بنك مصر

تم عمل مخصص بمبلغ ٢٠ مليون جنيه عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ وسيتم استكمال تكوين المخصص خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢ وتم عمل تفاوض مع البنك لسداد مبلغ عشرون مليون جنيه والتصالح فى الحكم عن طريق بيع عدد (٢) قطعة ارض من ارض دار السلام وتم عمل جلسة مزاد فى ٧ /٢٠٢١ ولم يتقدم احد للشراء وجارى اعادة عرض الارض للبيع لسداد البنك.

موقف تنفيذ العمليات

تباشر الشركة تنفيذ واستكمال لعدد ٤٣ عملية داخل الجمهورية من خلال عدد ١١ قطاع تنفيذى عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ وفيما يلى متابعة موقف تنفيذ العمليات .

الموقف الزمنى للعمليات

. بلغ عدد العمليات التى باشرت الشركة تنفيذها واستكمالها ٤٣ عملية خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ وتم عمل ختامى والتسليم النهائى لعملية عدد ١٠ عمارات سكنية بغرب الشروق وتم عمل الختامى لعملية عدد ١٠ عمارات سكنية بالتجمع الخامس بعقدين وما زال باقى العمليات جاريه .

. بلغ عدد العمليات الجارى تنفيذها عدد ١٤عمليه بعد استبعاد العمليات المسحوبة والعمليات التى تقدمت الشركة بطلب لجهة الاسناد بالاكتفاء بما تم تنفيذه والعمليات المتوقفة عن العمل منذ فترة وكذا العمليات الجارى عمل ختامى لها .

. تم سحب باقى أعمال عمليتى انشاء محطة طلمبات بنى صالح بناءاً على محضر جرد وحصر الاعمال المدنية

المؤرخ ٢٠٢٠/٧/٢٧ والى قرار سحب العمل رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٩ الصادر من رئيس مصلحة الميكانيكا والكهرباء بتاريخ ٢٠١٨/١/١٦ لحصر الاعمال التى لم يتم تنفيذها لاعادة طرحها على نفقة الشركة والتحفظ على جميع مستحقات الشركة عن هذه الاعمال أو أى أعمال أخرى طرف المصلحة وقد بلغت القيمة التعاقدية للعملية نحو ٥,٨٦٣مليون جنيه وقد تم تنفيذ نسبة ٨٦% من أعمال التعاقد علماً

علما بان تاريخ النهو لتلك العملية هو ٢٠٠٦/٦/٣٠ ، انشاء محطة طلمبات دير السنقورية بناءاً على محضر جرد وحصر الأعمال المدنية المؤرخ ٢٠٢٠/٨/٢٥ والى قرار سحب العمل رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٨ الصادر من رئيس مصلحة الميكانيكا والكهرباء بتاريخ ٢٠١٨/١/١٦ لحصر الاعمال التى لم يتم تنفيذها لاعادة طرحها على نفقة الشركة والتحفظ على جميع مستحقات الشركة عن هذه الاعمال أو أى أعمال أخرى طرف المصلحة وقد بلغت القيمة التعاقدية للعملية نحو ١٠,٢١٢مليون جنيه ، وقد تم تنفيذ نسبة ٩١% من أعمال التعاقد علماً أن تاريخ النهو لتلك العملية هو ٢٠٠٧/٢/٢٣ وقد تم رفع دعوى من جانب الشركه على مصلحة الميكانيكا للحفاظ على حقوق الشركه .

الموقف المالى للعمليات

اظهرت قوائم التكاليف تحقيق عدد (٨) مناطق ربح بنحو ١٨,٢٩٥مليون جنيه ،وتحقيق عدد (٣٥) منطقه خساره بنحو ١٥,٤٠٧مليون جنيه ،طبقا لبيان ايرادات ومصروفات المناطق المرفق ويرجع لعدم الانتهاء من تنفيذ هذه العمليات وتحمل الشركه للاجور الخاصة بها والحراسه وايضا انهاء التشطيبات وكافة المصروفات الثابتة .

- لم تقم الشركه بابرام ايه عقود استثمار بنظام المشاركه .

المركز المالى

- بلغت الخسارة المرحله فى ٢٠٢١/٠٦/٣٠ نحو ٤٤٩,٨٩٨مليون جنيه
- رصيد اصول بغرض البيع ٥,٦٠٥مليون جنيه وتفاصيله بالايضاح رقم (٧) بند ا،ب،ج بالقوائم الماليه
- رصيد المخزون ١٢,٠٦٤مليون جنيه يتضمن مبلغ ٢,١٠٦مليون جنيه قيمة مخزون فرع ليبيا ويوجد مخصص هبوط اسعار مخزون بمبلغ ٤,٠٢١مليون جنيه .

موقف المعدات التى تم اصلاحها .

تم اصلاح عدد ١٣معده عباره عن ١ بلدوزر ٣ هراس ، ٢لودر ، وواحد موتور جريدر وعدد ٤ سياره قلاب وعدد ١ سياره دوبل كابينه وعدد ١ ماكينة لحام للعمل بمشروع القطار الكهربائى السريع بالنوباريه وكذا عدد ٢ حفاره للعمل بعملية بنى سويف (طرق وفرمه وصرف) وتم تشغيل محطة خلط الإسفلت لتصنيع الخلطة وتأجيرها لشركة طيبه وبعدها شركة كونكورد وجارى الإعداد لإصلاح عدد أخر من المعدات وفرز وتصنيف عدد من المعدات للسير فى بيعها والصرف منها على إصلاح المعدات القابلة للإصلاح وشراء بعض المعدات الاخرى وتم تأجير ماكينة التبطين بتوشكى بمبلغ ٢,٢٤٠ مليون جنية علاوة على تأجير عدد ٢ ماكينة رئيسيات وحقليات .

الأصول الثابتة

. انخفاض الأصول الثابتة بالمقارنة بالعام الماضي إلى مبلغ ١٨,٩٦٧,٠٠٧ جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل ٢١,٦٠٣,٦٠٤ جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وذلك بعد استبعاد قيمة الاراضى والعقارات التى تم تحويلها إلى أصول متداولة بغرض البيع وكذلك قيمة آلات ومعدات بنحو ٣,٨٤٣مليون جنيه عباره عن بلدوزر D٤٧٥ تم بيعه .

موقف استثمارات مالية (سندات حكومية)

. بنك الاستثمار القومي ٢٠٢,٥٥١ جنيه .

. وزارة المالية ٢٠٥,٨٩٠ جنيه .

ومازالت قائمة وتحقق عائد سنوي بنحو ١٤ ألف جنيه وتم مفاوضة بنك الاستثمار القومي ووزارة المالية لبحث أمكانية تسييل هذه الاستثمارات وتخفيضها من قيمة المديونية المستحقة على الشركة طرفهم ولم يمكن ذلك

ـ زيادة الالتزامات المتداولة .

ويرجع ذلك نتيجة تكوين مخصص بمبلغ ٢٠ مليون جنيه لمقابلة حكم بنك مصر وكذلك زيادة مديونية هيئة التأمينات الاجتماعية بمبلغ ١٦ مليون جنيه .

مستحقات الشركة طرف الجهات الخارجية :

تبذل الشركة قصارى جهدها فى تحصيل مستحقاتها طرف جمعية أحمد عرابى وشركة جنوب الوادى والشركات الشقيقة وشركة المقاولون العرب وجهاز تعمير مدينة بنى سويف لسرعة الإنتهاء من تنفيذ بعض الإلتزامات المعلقة أو رفع قضايا على بعض الجهات مثل شركة جنوب الوادى وشركة المقاولون العرب وأيضا تم رفع قضايا على بعض المستثمرين المتعثرين فى السداد وتم تحصيل كامل مستحقات الشركة طرف مشترى أرض دار السلام وبعض المتأخرات لمنطقة سهل الطينة وجارى المتابعة مع هيئة التعمير لإنهاء بعض المستخلصات منها انشاء فرعى الرى ٢٥,٢٦ بغرب الدلتا بعد نهو الاالتزامات وتم رد خطاب الضمان وجارى صرف مستحقات عنه وايضا جارى الانتهاء من عملية الصرف المغطى بمنطقة المنشاءه بسوهاج وتم ايضا نهوى التزامات ٦ عمليات صرف مغطى مع هيئة الصرف وتم عمل ختامى لعملية أستصلاح ١٠٠٠ فدان بالواحات البحرية وأيضا عملية إنشاء المزرعة الشجرية بالفرافرة وجارى تحصيل المستخلصين مع العلم ايضا ان الشركه اسند لها عمليتين بمشروع القطار الكهربائى السريع احداهما بتاريخ ٢٠٢١/٦/١ والاخرى بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٣ وقاربت العمليه الاولى على الانتهاء ورغم ذلك لم تصرف من مستحقاتها اى مبالغ .

ونوضح فيما يلى عناصر مصروفات النشاط وقدرها ٨٨,٧٠٣,٢٧٥ جنية منسوبة الى اجمالى ايرادات النشاط التى تبلغ ١١٣,٨٧٧,٢٨٥ جنية.

عناصر مصروفات النشاط	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩
الاجور وما فى حكمها	%١٨,٥	%٣١,٢
المستلزمات السلعية	%١,٧	%٣,٨
المستلزمات الخدمية	%٥٦,١	%٤٣,٢
المصروفات التحويلية الجارية	%١,٦	%٨,١

المؤشرات الاساسية

لانجازات عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠٢٠/٢٠١٩

	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩
رقم الاعمال المستهدف	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١١٠,٠٠٠,٠٠٠
رقم الاعمال المنفذ	٨١,٦٨٨,٩٥٢	٤٩,٣٠٠,٣٦٠
نسبة حجم المنفذ للمستهدف	%٥٤,٤٦	%٤٤,٨
عدد العاملين		
دائمين	٧٢٣	٧٩٠
عقود	٢٥	٤٩
الاجمالى	٧٤٨	٨٣٩
جملة الاجور والمزايا العينية	٢١,٠١١,٥٤٠	٢٤,٧٩٢,٣٩٥
انتاجية الجنية / اجر	٣,٨٨جنية	١,٩٨ جنية

الاستثمارات

بلغت الاستثمارات فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ١,٩٠٨,٤٤١ جنية وتتمثل فى الاتى:-

٤٠٨,٤٤١	استثمارات فى سندات حكومية لدى بنك الاستثمار القومى وزارة المالية
١,٥٠٠,٠٠٠	مساهمة بنسبة ١٥% فى راسمال الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الاراضى
١,٩٠٨,٤٤١	الاجمـالى

نتائج الاعمال ومقارنتها بعام ٢٠٢٠/٢٠١٩

	٢٠٢٠/ ٢٠٢١	٢٠٢٠/٢٠١٩
ايرادات النشاط الجارى	١١٣,٨٧٧,٢٨٥	٧٩,٥٠٩,٧٧٦
صافى (العجز) قبل الضريبة المؤجلة والدخلية والاعباء التمويلية	٢٦,٨٠٠,٨٠-	١٧,٥٥٣,٠٩٥-
صافى (العجز) بعد الضريبة المؤجلة والدخلية والاعباء التمويلية	٢٦,٥٣٧,٤٣-	١٧,٢٠٧,١٩٣-

ولا يوجد توزيعات ارباح ٠

كما يود مجلس الادارة ان يحيط حضراتكم علماً بان الشركة تعانى تاخر صرف بعض مستحقاتها طرف جهات الاسناد الحكومية وكذلك من ارتفاع اسعار الخامات المستمر ومستلزمات الانتاج اللازمة لتنفيذ الاعمال ٠

علماً بان رصيد البنوك الدائنة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ٩٥,٥٨٣,٢٠٥ جنية وتحاول الشركة جاده بعمل تسويات مع البنوك الدائنة للتخلص من عبىء الديون منها بنك مصر والذى تم الاتفاق معه على سداد عينى لقيمة الدين فى صورة قطعة أرض من أرض دار السلام كما ان الشركة تبذل قصارى جهدها لصرف مستحقاتها طرف جهات الاسناد لتدبير السيولة اللازمة. كما ان عدم استقرار الاوضاع الامنية بدولة ليبيا ادى الى توقف العمل بالكامل بالفرع مما اثر بالسلب على مركز السيولة وتقدم الاعمال، والشركة تبذل قصارى جهدها للحصول على اعمال جديدة ضمن خطة الدولة .

بيان موقف الاعمال المرحلة والتى باليد فى ٢٠٢١/٦/٣٠ (القيمة بالالف جنية)

	٢٠٢١/٠٦/٣٠	٢٠٢٠/٠٦/٣٠
١ اعمال داخل الجمهورية		
البنية الاساسية	٥,٩٣٥	٢,٢٠٠
اعمال استصلاح	.	٦,٥٠٠
اعمال الصرف المغطى	.	٥٠٠
التزامات + اعمال غسيل	.	٢,٠٠٠
صرف صحى	١٠٨,٩٢٣	١٦١,٧٨٠
اعمال الطرق	٥,٧١٤	١,٥٠٠
بيع خلطة أسفلتية + ايجار معدات	٣,٥٣٠	.
الاجمالى داخل الجمهورية	١٢٤,١٠٢	١٧٤,٤٨٠
٢ اعمال خارج الجمهورية	.	.
اجمالى الاعمال المرحلة والتى باليد	١٢٤,١٠٢	١٧٤,٤٨٠

توصيات المجلس:

١- عرض تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١.

٢- عرض تقرير مراقب الحسابات عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١.

٣-اعتماد المركز المالى للشركة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ وكذلك قائمة الدخل عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠.

٤-عرض تقرير الحوكمة السنوى فى ٢٠٢١/٦/٣٠ وتقرير مراقب الحسابات عنه .

٥-اخلاء طرف رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١.

٦-الموافقة على منح العلاوة الدورية بالكامل للعاملين.

٧-الاحاطة بتقرير الافصاح السنوى عن الاجراءات التصحيحيه .

والله ولى التوفيق،،، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

** وبعد ذلك دارت المناقشات حول ماجاء بهذا التقرير على النحو التالى : .

- الاستاذ ابو بكر عبد الحميد : .

. نتيجة الاعمال تأثرت كثيرا بخصوص تسوية بنك مصر . واستفهم سيادتـــه لماذا لم يتم الاخذ فى الاعتبار عند اعداد الموازنة التقديرية السنة الماضية هذه الفوائد والمخصصات .

. كما تلاحظ حصول الشركة على مشروعات جديدة من بينها مشروع القطار الكهربائى السريع وانى اقدرذلك المجهود ولابد من الاخذ فى الاعتبار عند اعداد موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ وتكون على قدر طموحات الشركة . الشركة تعانى من مشكلة نقص حجم الاعمال بها .

- المهندس /احمد عبد العزيز

. كان يستحق على الشركة مديونية قدرها ٨٩ مليون جنيه لصالح بنك مصر عبارة عن ٢١ مليون اصل الدين والباقى فوائد وتم الاتفاق معهم على سداد اصل الدين ٢١ مليون مقابل بيع عدد(٢) قطعة ارض ملك الشركة وتم عمل المزاد ولم يتقدم احد واعتقد ان تراخيص البناء الجديدة الصادرة مؤخراً هى ضمن اسباب عدم تقدم احد للمزاد وان المخصص المشار اليه تم بناءاً على حكم محكمة .

- الدكتور مهندس / محمد الشيخة

اعتقد ان الشركة لو فكرت فى ان يكون الاستثمار على تجارى او ادارى هيعوض الفرق ولابد من دراسة الموضوع من جميع جوانبه .

- الاستاذ / عصام مطاوع

يمكن للشركة العامة اعداد دراسة جدوى ولكن يتوقف ذلك على موافقة البنك .

- الاستاذ ابو بكر عبد الحميد : .

مطلوب من الشركة اعداد دراسة استثمارية بأكثر من بديل وتعرض على مجلس ادارة الشركة القابضة خلال ثلاثة اشهر بحد اقصى .

- المهندس /احمد عبد العزيز

يتم تحقيق دخل شهرى من معدات الشركة وذلك يمثل نسبة كبيرة من المرتبات وذلك بعد قيام الشركة باصلاح المعدات وتم تأجيرها للغير والحصول من خلال ذلك على مبلغ ٩٢٩ الف جنيه شهريا اكثر من ٥٠ ٠/٠ من المرتبات

- الاستاذ ابو بكر عبد الحميد : . خطوة جديدة ولاانكر هذا المجهود

وبعد أن تمت المناقشة ...

قررت الجمعية العامة العادية بأغلبية الأسهم الحاضرة بالاجتماع :

- التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة عن العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠

****

- الموضوع الثانى :
(النظر فى الاحاطة بماجاء بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ ورد الشركة على ماجاء به)

- قام السيد الأستاذ/ حلمى على احمد الاشوط – وكيل أول الوزارة بالترحيب بالسيد اللواء مهندس/ طارق الشربينى – رئيس الجمعية العامة وبالسيد المهندس/ أحمد عبد العزيز – رئيس مجلس إدارة الشركة العامة كما رحبت بجميع السادة الحضور وقام سيادته بتلاوة تقرير الجهاز على السادة أعضاء الجمعية وتناول أهم التوصيات التى انتهى إليه هذا التقرير

تقرير مراقب الحسابات

عن مراجعة القوائم المالية للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير في ٢٠٢١/٦/٣٠

السادة/ أعضاء الجمعية العامة للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية للشركة العامة لاستصلاح الاراضي والتنمية والتعمير (شركة مساهمة مصرية) خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢١/٦/٣٠ والتي بلغ مجموع اصولها وخصومها مبلغ ٥٣٨.٢٩٢ مليون جنيها وكذا قائمة الدخل المنتهية فى ذات التاريخ بصافي خسارة قدرها نحو ٢٦.٥٣٨ مليون جنيه وقائمتي التغيير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد و عرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وإداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة إداء إجراءات الحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والأفصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية

سواء الناتجة عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف وذلك ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية للمنشأة وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة الذي أعدت بمعرفة الإدارات وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

١. تضمنت القوائم المالية أصول وخصوم بنحو ٥٨.٣٢٣ مليون جنيه قيمة الأرصدة بفرع الشركة بليبيا والمتوقف منذ عام ٢٠١١ والتي تم تقييمها بسعر الصرف في ٢٠١٤/٦/٣٠ والمتمثلة في :-

نحو ٢٩٢ ألف جنيه أصول ثابتة ، ومخزون بنحو ٢.١٠٦ مليون جنيه وعملاء وأوراق قبض بنحو ٣٠.٨١٣ مليون جنيه وأرصدة مدينة بنحو ١٨.٢٨٤مليون جنيه ونقدية بنحو ٦.٨٢٦ مليون جنيه ومكون لها مخصصات بمبلغ بنحو٨.١٦٩ مليون جنيه وأرصدة دائنة بمبلغ ٥٠.١٥٣ مليون جنيه وتعتبر هذه الأرصدة الاستثمارات معطلة وذلك بخلاف مبلغ ٤٣.٠٩٣مليون جنيه جاري ليبيا بفرع مصر ولم نتحقق من صحة وجود تلك الأرصدة في تاريخ الميزانية نتيجة لانفلات الامني بدولة ليبيا ولم تعد ميزانيات عن فرع الشركة بليبيا منذ عام ٢٠١١ للظروف الأمنية بدولة ليبيا.

يتعين تقييم تلك الأرصدة طبقاً لسعر الصرف في ٢٠٢١/٦/٣٠ وموافاتنا بما يفيد وجود تلك الارصدة في ٢٠٢١/٦/٣٠ واتخاذ اللازم في ضوء ذلك.

٢. بلغ رصيد حـ/ الاصول الثابتة في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ١٨.٩٦٧ مليون جنيه (بعد خصم مجمع الإهلاك) وقد تبين ما يلي:-

أ- تم جرد الاصول الثابتة في ٢٠٢١/٦/٣٠ بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وقد أشرفنا علي جانب منه في حدود الإمكانيات المتاحة ولم تقم الشركة بمطابقة نتائج الجرد على الدفاتر والسجلات .

ب- لم تقم الشركة بعمل الاضمحلال للأصول المملوكة لها وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١) إضمحلال الاصول .

يتعين عمل الاضمحلال اللازم طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١).

ج- لم تقم الشركة بموافاتنا بالشهادات السلبية وشهادات تحديد مساحة كافة الأراضي المملوكة لها وشهادات التسجيل العيني أو العقاري للتأكد من عدم وجود تصرفات أو رهونات ناقلة للمليكة عليها .

يتعين موافاتنا بالشهادات المشار إليها .

د- بلغت قيمة الأصول الثابتة العاطلة في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ١٢٩.٢٦٤ مليون جنيه بالتكلفة الدفترية من واقع البيان المقدم من الشركة وبلغت صافي قيمتها في تاريخ الميزانية نحو ١٠.٩١٨ مليون جنيه يمثل طاقات عاطلة في تاريخ الميزانية.

يتعين بحث اسباب تعطل هذه الأصول والعمل على استغلالها الاستغلال الأمثل وبما يحقق صالح الشركة.

٣. ظهر رصيد الاستثمارات المالية طويلة الاجل في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ١.٥ مليون جنيه وذلك قيمة عدد ١٥٠٠٠٠ سهم بسعر ١٠ جنيه للسهم الواحد بالشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي بجنوب الوادي والتي حققت خسائر في ٢٠١٨/١٢/٣١ بنحو ٢,٥٠٨ مليون جنيه في ٢٠١٩/١٢/٣١ بنحو ١,٨٢٨ مليون جنيه .

يتعين دراسة مدى جدوى الاستمرار في هذه الاستثمارات في ظل عدم تحقيق عائد لها منذ سنوات.

٤. بلغ رصيد حساب المخزون في ٢٠٢١/٦/٣٠ بنحو ٨,٠٤٣ مليون جنيه بالصافي (بعد استبعاد المخصص بنحو ٤,٠٢١ مليون جنيه) وقد لوحظ بشأنه ما يلي :-

أ- تضمن المخزون مبلغ ٢.١٠٦ مليون جنيه يمثل قيمة المخزون بفرع ليبيا وفقاً للأرصدة الدفترية في ٢٠١٤ ولم يتم جردها منذ ذلك التاريخ للظروف الأمنية بدولة ليبيا ولم تكون الشركة مخصص عنه .

يتعين موافاتنا بما يفيد وجود تلك الأصناف أو عدم وجودها في تاريخ المركز المالي في ٢٠٢١/٦/٣٠ واتخاذ اللازم في ضوء ذلك.

ب- قيمة المخزون الراكد نحو ٨,٥٤١ مليون جنيهاً بالمخزن الرئيسي والمناطق والذي لم يتم استخدامه في الانتاج لاكثر من عشر سنوات وذلك من واقع البيان المقدم من الشركة بخلاف قيمة المخزون بفرع ليبيا البالغ نحو ٢,١٠٦ مليون جنيه ليصبح إجمالي المخزون الراكد بالشركة في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ١٠,١٤٩ مليون جنيه مكون عنه مخصص بنحو ٤,٠٢١ مليون جنيه.

يتعين تشكيل لجنة لبحث ودراسة تلك الأصناف واتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء تلك الدراسة والعمل علي الاستفادة منها مع تدعيم المخصص لمقابلة المخزون الراكد.

ج- قيام الشركة بتحميل المصروفات بمبلغ ٥٢٧ ألف جنيه من قيمة المخزون التالف قبل انتهاء التحقيقات وذلك بناءً على موافقة رئيس مجلس الإدارة بجلسة مجلس الإدارة رقم (٤٨) بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢ ولم تحدد المسئولية في هذا الموضوع للوقوف على أسباب تلف هذا المخزون .

يتعين تحديد المسئولية في هذا الشأن والإفادة .

د- تضمن المخزون مبلغ ١٢١٨١٢ جنيهاً قيمة مخزن خامات منطقة العوينات في ٢٠٢١/٦/٣٠ ولم يتم جرد ذلك المخزون لوجود المخزن بمنطقة عسكرية تابعة للقوات المسلحة

يتعين اتخاذ ما يلزم لجرد المخزن جرداً فعلياً إن أمكن .

٥. ظهر رصيد حـ/ أصول بغرض البيع في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٥.٦٠٥ مليون جنيه .

وقد أسفرت عملية المراجعة عما يلي :-

أ- قامت الشركة ببيع قطعة أرض بمساحة ١٠٠٠ متر مربع بمنطقة دار السلام للسيد / يوسف احمد رمضان بموجب جلسة الممارسة المؤرخة ٢٠١٨/١٠/٣ بمبلغ ٧٢.٢٠٠ مليون جنيه وقد قامت الشركة بتسليم المشتري الارض المباعة بموجب محضر تسليم مؤرخ ٢٠١٩/٩/٢٢ وقد تبين تأخر المشتري في سداد الإقساط المستحقة عليه طبقا لبرنامج السداد الوارد بكراسة الشروط الأمر الذي أدي الي قيام الشركة برفع عدد من الدعاوي القضائية ضده (شيكات بدون رصيد) ، وقد حصلت الشركة علي عدد من الأحكام ضد المشتري علي النحو التالي :-

- الحبس ٣ سنوات وكفالة ٢٠٠٠٠ جنيه في الجنحة رقم ١٦١٢٢ لسنة ٢٠١٩ جنح مصر القديمة .
- الحبس ٣ سنوات وكفالة ١٠٠٠٠٠ جنيه في الجنحة رقم ٣٨٩٥ لسنة ٢٠٢٠ جنح مصر القديمة .
- الحبس ٣ سنوات وكفالة ١٠٠٠٠٠ جنيه في الجنحة رقم ٧٠٧٥ لسنة ٢٠٢٠ جنح مصر القديمة .
- الحبس ٣ سنوات وكفالة ٢٠٠٠٠ جنيه في الجنحة رقم ١٧٢٥٥ لسنة ٢٠١٩ جنح مصر القديمة .

وعلي الرغم من ذلك فقد قامت الشركة بإعفاء المشتري من غرامات التأخير المستحقة علي تأخر القسطين الخامس والسادس والبالغة ٤٥٤٦٤٥ جنيه بناء علي مذكرة مجلس الإدارة رقم ١٢٩ بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٧ وتخفيض حساب الإيرادات المتنوعة بذات المبلغ بموجب القيد رقم ١٧٣ في ٢٠٢١/٦ ، ويتصل بذلك عدم قيام الشركة باحتساب غرامات تأخير بواقع ١٥% علي تأخر المشتري في سداد المبالغ المستحقة عليه حتي قيامه بالسداد في ابريل ٢٠٢١ بالمخالفة لما ورد بالبند السادس من كراسة الشروط الأمر الذي أدي الي اعفاء المشتري من غرامات يبلغ مجموعها نحو مليوني جنيه في الوقت الذي حققت فيه الشركة خسائر بلغت نحو ٢٥.٢٤٦ مليون جنيه.

يتعين إجراء المساءلة الواجبة في شأن ضياع حق الشركة في غرامات التأخير المستحقة علي المشتري والبالغة نحو مليوني جنيه طبقاً لما ورد بكراسة الشروط والإفادة.

ب – تضمن الحساب مبلغ نحو ١٤٩٤٩٧٩ جنيه باقي قيمة أرض فضاء بغرض البيع وقد تبين عدم قيام الشركة بعرض تلك الأراضي للبيع أو العمل على إستغلالها.

يتعين موافاتنا بأسباب عدم عرضها للبيع والعمل على إستغلالها.

ج – تضمنت قيمة أراضي مستصلحة بغرض البيع في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو مبلغ ٢.١٥٦ مليون جنيها وهي جميعها بمنطقة سهل الطينة ولم يتبين قيام الشركة بعمل مزادات لعرض تلك الأراضي للبيع.

يتعين موافاتنا بأسباب عدم عرض تلك الأراضي للبيع .

- كما تبين وجود اراضي متعدي عليها بوضع اليد من قبل بعض الاشخاص بيانها كالتالي:

– مساحة (١٠ سهم – ٢٠قيراط– ٤٢ فدان) بالقطعه رقم (٣٧) منطقة سهل الطينة متعدي عليها بوضع اليد من السادة / محمد سعيد جوده و سعيد جودة منذ عام ٢٠١١ .

– مساحة (١٤ سهم – ٥ قيراط – ٢٣ فدان) بالقطعه رقم (٣٧) منطقة سهل الطينة متعدي عليها بوضع اليد من السيد / احمد غازي .

يتعين سرعة اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لاسترداد اراضي الشركة ومتابعة الدعاوي المرفوعة مع مطالبة المذكورين اعلاه بحق الانتفاع عن السنوات المذكورة.

د– تضمنت مبلغ ٣٤٨٠٠٠ جنيها قيمة عدد ٢٠ وحدة سكنية بالعامرية بالاسكندرية وقد تبين قيام الشركة بطرح هذه الوحدات للبيع بالمزاد العلني وتم الترسية علي المتزايد / شريف غرارة طايل بمبلغ ٦ مليون جنيه ونتيجة عدم التزام المتزايد بالسداد في المواعيد المحددة قامت الشركة بتطبيق الشروط الواردة بكراسة الشروط ومصادرة تأمين دخول المزاد والعمولة وضريبة القيمة المضافة وما تم سداده باجمالي مبلغ نحو ١.١٥٦ مليون جنيه .

يتعين عرض هذه الوحدات للبيع والعمل على إستغلالها .

٦. بلغ رصيد ح/ عملاء قطاع عام أعمال مبلغ بنحو ٧.٩٩٣ مليون جنيه كما بلغ رصيد ح/ عملاء واوراق قبض في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ بنحو ١١٢.٩٣٢ مليون جنيه بالصافي بعد خصم نحو ٢٢.٣٧٧ مليون جنيه لمقابلة المتوقفين من العملاء.

وقد أسفرت عملية المراجعة عما يلي :-

أ– لم تقم الشركة بأرسال المصادقات للتحقق من صحتها في ٢٠٢١/٦/٣٠.

يتعين اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة مع ضرورة إجراء المطابقات والمصادقات اللازمة في ٢٠٢١/٦/٣٠.

ب– بلغت جملة ارصدة العملاء المتوقفة عن السداد منذ فترة تزيد علي خمس سنوات بنحو ٣٢.٥٧٥ مليون جنيه.

يتعين إجراء الدراسة لكافة الأرصدة المتوقفة عن السداد والتحقق من مدى وجود اضمحلال لتلك الأرصدة في ٢٠٢١/٦/٣٠.

ج – بلغ رصيد ح/ عملاء قطاع عام أعمال مبلغ بنحو ٧.٩٩٣ مليون جنيه مستحقة على الشركات ذات العلاقة منذ أكثر من ١٠سنوات دون مصادقة أو مطابقة على هذه الأرصدة.

يتعين اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة مع ضرورة إجراء المطابقات والمصادقات اللازمة في ٢٠٢١/٦/٣٠.

د– تضمنت حسابات العملاء نحو١٧.١٠١ مليون جنيه طرف الهيئة العامة لمشروعات للتعمير والتنمية الزراعية عن أعمال ومستخلصات منذ ما يزيد عن عشرين عاماً بالإضافة إلي مبلغ ١١.١٣١ مليون جنيه بحساب أمانات طرف الهيئة وتامين أعمال طرف الهيئة.

ولم يتم عمل أي مطابقات أو مصادقات من الشركة للوقوف على صحة تلك المديونيات في تاريخ القوائم.

يتعين اجراء المطابقات وإجراء المصادقة على أرصدة الهيئة في ٢٠٢١/٦/٣٠ وموافاتنا بالنتيجة حتى نتمكن من التحقق من صحة أرصدة الهيئة.

هـ- تم سحب بعض العمليات المسندة للشركة من بعض جهات الإسناد نتيجة تأخر الشركة في تنفيذ تلك الأعمال مما أدى إلي تنفيذ هذه العمليات على حساب الشركة وفرض غرامات التأخير عليها وبيانها كالتالي:

اولا :تم سحب بعض عمليات الإسكان المسندة للشركة من الهيئة الهندسية للقوات المسلحة بطريقة الممارسة المحدودة وقد تبين ما يلي:-

- بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٥ أبرمت الشركة عقد اتفاق مع شركة علاء الدين وشركاه المسند إليه من جهة الإسناد إتمام الأعمال المسحوبة من الشركة وذلك لعملية تنفيذ عدد (١٠) عمارة بغرب الشروق والذي ينص على :-

- إجمالي المديونية على الشركة العامة لإستصلاح الأراضي بالنسبة لفروق الأسعار عن هذه العملية مبلغ ٢٤٧٤٦٧٣٨ جنيه تم تسديدها بالمبالغ الآتية :
  - ١٢٧٠٠٠٠٠ جنيه من الهيئة (مخصومة من تعويضات مستحقة للشركة) .
  - ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه تتحملها الشركة.
  - ٧٠٤٦٧٣٨ جنيه جاري التسوية .
- تلتزم الشركة بتوفير مبلغ وقدره ٥٧٤٣٠٠٠ جنيه للمقاول على أن يتم خصم مبلغ ٥ مليون جنيه المستحقة على الشركة للهيئة الهندسية للقوات المسلحة .
- يلتزم المقاول بسداد كافة مستحقات مقاولي الباطن في حدود نسب التنفيذ الخاصة بهم في التعويضات .
- في حالة قيام جهة الإسناد بصرف أي تعويضات من المشروع محل العقد يحق للمقاول يتم صرفها خصماً من مديونية الشركة للهيئة الهندسية للقوات المسلحة .

وقد تم هذا الاتفاق لإبراء ذمة الشركة في القضية رقم ٣٣٣ لسنة ٢٠١٧ حيث جاء في حيثيات الحكم بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٧ وقد قامت الشركة بتحميل المصروفات بمبلغ ١٢.٠٢٦ مليون جنيه في ٢٠١٩/٦/٣٠ قيمة فروق الاسعار. وعلي الرغم من انتهاء العملية منذ أكثر من ثلاث سنوات الا ان الشركة لم تقم باحتساب مستحقاتها لدي مقاولي الباطن ولم تتخذ أية إجراءات قانونية ضدهم حتي تاريخ الفحص.

يتعين احتساب مستحقات الشركة لدي مقاولي الباطن واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة نحو الرجوع علي مقاولي الباطن بكافة مستحقات الشركة التي تكبدتها في هذه العملية والافادة.

- كما تم الاتفاق بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٨ مع المقاول / رجب زكريا جمعه والمسند اليه استكمال الاعمال المسحوبة من الشركة لعملية التجمع الخامس عقدي رقم(١٥٢٣٤/ب/م.م/٣/٥) و (١٥٢٣٤/أ/م/٤/٥) مع الهيئة الهندسية للقوات المسلحة وقد تم الاتفاق علي:

- ان يحصل المقاول علي مبلغ ٧ مليون جنيه قيمة فروق اسعار علي ان يتم تقسيطها علي سنه (اثني عشر شهرا) .
- يلتزم الطرف الثاني بالتوجه الي ادارة المشروعات بالهيئة الهندسية للقوات المسلحة والتوقيع علي الاوراق اللازمة باستلامه لكافة فروق الاسعار من الشركة المستحقة على عقدي المقاولة وابراء ذمة الشركة من مبلغ ١٠.١٢١ مليون جنيه .
- تلتزم الشركة بدفع المبلغ (٧ مليون) علي اقساط متساوية شهريا علي مدار اثني عشر شهرا تبدا في ٢٠١٩/٣/١ وتنتهي في ٢٠٢١/٣/٣١
- يلتزم المقاول بسداد مستحقات باقي المقاولين حسب ما تسفر عنه المحاسبة النهائية مع جهة الاسناد (الهيئة الهندسية للقوات المسلحة)

وقد تم هذا الاتفاق لإبراء ذمة الشركة في القضية رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ وقد قامت الشركة بتحميل المصروفات بمبلغ ٧ مليون جنيه في ٢٠١٩/٦/٣٠ قيمة فروق الاسعار.

وعلي الرغم من انتهاء العملية ووفاء الشركة بالتزاماتها وفق الاتفاق المشار اليه الا ان الشركة لم تقم باحتساب مستحقاتها لدي مقاولي الباطن ولم تتخذ أية إجراءات قانونية ضدهم حتي تاريخ الفحص.

يتعين احتساب مستحقات الشركة لدي مقاولي الباطن واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة نحو الرجوع علي مقاولي الباطن بكافة مستحقات الشركة التي تكبدتها في هذه العملية.

- سحب عملية تكريك منطقة جنوب شرق بوغاز بمنطقة بحيرة المنزلة من طرف جهة الإسناد (الهيئة العامة لحماية الشواطئ) التابعة لوزارة الموارد المائية والري وقد أخطرت الشركة بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢ بمحضر حجز إداري بمبلغ ٣٤.٣٩١مليون جنيه فروق أسعار وغرامات تأخير وقامت الشركة بتكوين مخصصات لمقابلة ذلك بمبلغ ٢٠مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ كما قامت برفع دعوي قضائية علي مقاولي الباطن برقم ٦٢ لسنة ٢٠١٧ و ٨٥ لسنة ٢٠١٨ تجاري كلي حلوان والموضوع محل تحقيق من قبل النيابة الإدارية ولم نوافَ من اثناء الفحص بما انتهت اليه تحقيقات النيابة الادارية .

يتعين موافاتنا بما انتهت إليه تلك التحقيقات مع تدعيم المخصص اللازم وموافاتنا بما تم بشان الدعوي المرفوعة على مقاولي الباطن.

- سحب العمليات المسندة للشركة بمنطقة توشكى من طرف جهة الإسناد (الهيئة العامة للسد العالي وخزان أسوان التابعة لوزارة المورد المائية والري) وقد أخطرت الشركة بتاريخ ٢٠١٧/٧/٣ بمحضر حجز إداري بمبلغ ٤٠.٤٠٢مليون جنيه فروق أسعار وغرامات وقامت الشركة بتكوين مخصصات لمقابلة ذلك بمبلغ ٤٣.١٧٣مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ ورفع دعاوى برفع الحجز الإداري وضد قرار وزير الموارد المائية والري بسحب العمل من الشركة والموضوع محل تحقيق من قبل النيابة الإدارية.

وقد قامت الشركة برفع دعوى أمام محكمة القاهرة للأمور المستعجلة ٨٦٥ ق لسنة ٢٠١٧ برفع الحجز .
وصدر الحكم بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٧ بعدم الاعتداد بامر الحجز .

- وأيضا تم رفع دعوى ضد قراري وزير الموارد المائية والري وأخرين رقمي (٣٦) ، (١٥٣) بسحب العمل من العمليتين المشار إليهما ولم نواف من ادارة الشئون القانونية بالشركة بما انتهت اليه تلك الدعاوي.

يتعين متابعة تلك الدعاوي وموافاتنا بما تم بشأنها وإتخاذ الإجراءات اللازمة نحو الرجوع على مقاولي الباطن بهذه المبالغ والإفادة

ح- بلغ رصيد حساب عملاء بيع أراضي بالتقسيط مبلغ ٣.٣٢٥مليون جنيه وقد تضمن الحساب في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ نحو ٢.٦٥٩ مليون جنيه على بعض العملاء لم تحصل منذ اكثر من عشر سنوات.

يتعين بحث اسباب عدم تحصيلها وعدم إتخاذ الإجراءات القانونية في حينه والإفادة.

٧. بلغ رصيد حساب الضريبة المستقطعة من الشركة (أرباح تجارية وصناعية) في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٣٣,٨٣٣ مليون جنيه والذي يمثل قيمة ما تم خصمة من ضرائب بمعرفة جهات الاستاد ولم نقف على صحته لعدم وجود مطابقات او مصادقات مع مصلحة الضرائب.

يتعين موافاتنا بتحليل مفردات هذا الرصيد المذكور والمستندات المؤيدة له.

٨. ظهر رصيد حساب مدنيون وأرصدة مدينة أخرى في ٢٠٢١/٦/٣٠ بنحو٣٠٨.٤٥٩ مليون جنيه كما بلغ رصيد حساب مقاولون قطاع عام أعمال في ذات التاريخ بمبلغ ٩٢٤١٤ جنيه.

وقد أسفرت عملية المراجعة عما يلي :-

أ- لم تقم الشركة بإرسال المصادقات لأصحاب الأرصدة المدينة في ٢٠٢١/٦/٣٠ للتحقق من صحة الأرصدة الظاهرة في تاريخ الميزانية.

يتعين إرسال المصادقات لأصحاب الأرصدة المدينة في تاريخ الميزانية وموافاتنا بما يرد من ردود على تلك المصادقات.

ب- بلغت جملة الأرصدة المدينة المتوقفة عن السداد منذ عدة سنوات نحو ١١٨.٤٤٠ مليون جنيه ومكون عنها مخصص بمبلغ ٢١.٥ مليون جنيه.

يتعين تحديد أسباب توقف هذه الأرصدة وعدم تحصيلها في حينه مع تحديد المسئولية بشأن عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيلها وتكوين مخصص يتناسب مع قيمتها.

ج- أسفرت أعمال مراجعة بعض العمليات المسندة للشركة العامة لإستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير عن تقاعس بعض المقاولين عن تنفيذ الاعمال المسندة اليهم وقيام الشركة بسحب العمل منهم الامر الذي ادي الي تحميل الشركة لغرامات وفروق اسعار وقامت الشركة بقيدها علي هؤلاء المقاولين ونتيجة لذلك تضخم ارصدتهم دون تحصيل.

ومن أمثلة ذلك: -

- ظهر الرصيد المدين لشركة الهدى للمقاولات العمومية بمبلغ ١٥٦٦٠٢١ جنيهاً وقد تبين أن تلك المديونية نتيجة لتقاعس المقاول عن تنفيذ بعض الأعمال المسندة له (مشروع الواحات البحرية) وتم سحب الأعمال منه بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٣ والتنفيذ على حسابه وقامت الشركة برفع عدة دعاوي قضائية ضد المقاول بأرقام ٩٤٢لسنة ٢٠١٧ ، ٩٤٣لسنة ٢٠١٧ ، ٩٤٤لسنة ٢٠١٧ ، ٩٤٥لسنة ٢٠١٧ ، ٣٣٢لسنة ٢٠١٤ ومازالت متداولة.

يتعين متابعة كافة الدعاوي القضائية التي تم إتخاذها ضد المقاول المذكور والإفادة بما تم بشأنها.

- ظهر الرصيد المدين لمؤسسة سوماك مصر للتجارة والمقاولات بمبلغ ٥٢٢١١٩٤ جنيها وقد تبين من الفحص أن جملة قيمة الأعمال التي قام المقاول بتنفيذها بمبلغ ٢٦٩٥٠٨٢٤ جنيهاً طبقاً لأخر مستخلصات أرقام (٣٨ ، ٤١) بنسبة تنفيذ قدرها ٩٦.٨% من قيمة العقد وتم سحب العمل منه في ٢٠٠٦/٦/١٣ وقامت جهة الإسناد (وزارة الزراعة) باحتساب وخصم غرامات تأخير وفروق أولوية على الشركة وبالتالي وتم قيدها على المقاول المذكور وحتى تاريخه لم تقم الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيل مستحقاتها.

يتعين بحث أسباب عدم أقامة دعاوي قضائية حتي تاريخه ضد المقاول المذكور مع متابعة الدعاوي القضائية المرفوعة من جهة الاسناد ضد الشركة وموافاتنا بما تم بشأنها.

- مبلغ ١٢٢٨١٨ جنيهاً باسم المقاول/ أحمد كمال محمد الطاهر في ٢٠٢١/٦/٣٠ فى وقد تبين سحب العمل من المقاول بتاريخ ٢٠١٧/٩/٨ والتنفيذ على حسابه عن عملية تنفيذ اعمال استكمال حماية وادي الشيخ من أخطار السدود ارقام ٤، ٣ وعملية توريد وبناء دبش واستكمال أعمال الدبش المتبقية لزوم الترعة وتم رفع الدعوي رقم ٢٠٨٦ لسنة ٢٠١٧ محكمة جنوب القاهرة للمطالبة بالمديونية المستحقة عن العقد رقم ١ لسنة ٢٠٠٨.

يتعين متابعة الدعوي المرفوعة وموافاتنا بما تم بشأنها

- مبلغ ١٨٨٣٠٤ جنيهاً بإسم المقاول/ عيد مصطفي احمد على وقد تبين ان تلك المديونية تمثل قيمة عجز خامات منصرفة للمقاول بالزيادة عن عملية تنفيذ اعمال مصنعيات محطة معالجة الصرف الصحي بمدينة الفرافرة عن العقد رقم ٢٠٠٦/٢٠٠٥/٤٤ بمبلغ ١٣١٠٢٣٥جنيهاً حيث تم سحب العمل من المقاول لتقاعسة عن التنفيذ وتم رفع الدعوي رقم ٤٦٦٤ لسنة ٢٠١١ مدني كلي جنوب القاهرة وقضي فيها بجلسة ٢٠١٦/٧/٢٥ بحكم نهائي بالزام المقاول المذكور بأن يؤدي للشركة مبلغ ١١٥٩٢٢جنيهاً بالاضافة الي الفوائد القانونية بواقع ٤% حتي اتمام السداد.

يتعين اتخاذ اللازم نحو تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة وموافاتنا بما يتم في هذا الشأن.

مبلغ ٢٦١٧٥١٩٧ جنيهاً باسم المقاول/صبري سدراك يوسف ، مبلغ ١٩٠٨٥٣٥٥ جنيها باسم المقاول / صابر سدراك يوسف نتيجة تقاعسهما عن تنفيذ العمليات المسنده اليه بمنطقة توشكي وقد تبين قيام الشركة برفع دعوي قضائية ضد المقاولين برقم ٨٧٠لسنة ٢٠١٧ مدني كلي سوهاج وانتهت الي إعادتها للمحكمة وتصحيح شكل الدعوي.

يتصل بذلك وجود ارصدة دائنة طرف المقاولين المذكورين (صبري سدراك يوسف ، صابر سدراك يوسف) بحساب غرامات المقاولين والموردين بمبلغ ١٠٥٤٨١٥ جنيه ، ٧٥٩٧٣٣ جنيه علي التوالي.

يتعين خصم المبالغ الدائنة من المديونية واتخاذ الاجراءات اللازمة لمتابعة سير الدعوي القضائية وموافاتنا بما تم بشأنها.

- صدر حكم نهائي في الدعوي رقم ٤٨٥٨ لسنة ٢٠١٤ المقامة من الشركة ضد المقاول/ حمادة حسن موسي بتاريخ ٢٠١٧/٥/٦ المسند اليه عملية تنفيذ الاعمال الصناعية والتبطين لعملية ٦٢٨٠ فدان بإلزامه بأن يؤدي للشركة مبلغ ١٦٢٧٥٦ جنيها وفوائد بنكية بواقع ٤% من تاريخ المطالبة القانونية بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٦ بالإضافة الي مبلغ ١٠٠٠ جنيه كتعويض للشركة .

يتعين موافاتنا بأسباب عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة وموافاتنا بما يتم في هذا الشأن .

- مبلغ ٣٦٨١٣١٣ جنيهاً باسم/شعبان عبد الصمد عبد الجواد/ وعادل محمد فريد وقد تبين قيام الشركة نتيجة تقاعس هذا المقاول عن تنفيذ (عملية تنفيذ محطة رفع بني صالح بني سويف محطة طلبات دير السنقورية ومبني المحولات بني سويف) على حسابه وتحميله بكامل تكاليف عملية التنفيذ وليس على أساس الفروق الناتجة على التنفيذ مما ترتب على ذلك تضخم قيمة المديونية وظهورها على غير حقيقتها.

يتعين بحث تلك الأرصدة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك والعمل علي تحصيلها والإفادة.

- تضمنت المبالغ الآتية مبلغ ٣٤,٠٤٣ مليون جنيه باسم / اشرف فهمي الجابري ومبلغ ٣٨,٤٥١ مليون جنيه باسم / مصطفي عبدالحميد محمود حيث تم سحب العملية المسندة للشركة بمنطقة بحيرة المنزلة من طرف جهة الإسناد (الهيئة العامة لحماية الشواطئ) التابعة لوزارة المواد المائية والري وتقوم جهة الإسناد بالتنفيذ على حساب الشركة نتيجة تقاعس المقاولين المشار إليهم عن تنفيذ الأعمال المسندة إليهم وقامت جهة الإسناد باحتساب وخصم قيمة فروق أسعار وغرامات واستقطاعات تكاليف إعلان ومصاريف إدارية نتيجة سحب العمل بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٦ وتم قيدها على المقاولين المذكورين وقد تبين قيام الشركة برفع دعوي قضائية ضد المقاولين رقم ١٩٥ لسنة ٢٠١٨ ، .

يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تحصيل تلك المديونيات متابعة الدعاوي المرفوعة وموافاتنا بما تم بشأنها .

د- تضمنت نحو ٦,٢١٧ مليون جنيه بإسم/ البنية الاساسية وتمثل باقي المستحق على المستثمرين على الاراضي المشتراة من الشركة حيث تم خصم ١٩,٧٠٢ مليون جنيه بمعرفة الهيئة العامة لمشروعات والتنمية الزراعية التعمير قيمة مستحقات الشركة عن الأراضي الممنوحة لها وتم تحصيل مبلغ ١٣.٢١٤ مليون جنيه من المستثمرين ولم يتم تحصيل الباقي والمستحق على هؤلاء المستثمرين حتي تاريخ الميزانية في ٢٠٢١/٦/٣٠ ومكون عنها مخصص بمبلغ ٢مليون جنيه فقط.

يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل باقي مستحقات الشركة طرف هؤلاء المستثمرين.

هـ- تضمن حـ/مدينون متنوعون في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ نحو ١.٧٥٦ مليون جنيه تحت مسمي تأمينات لدي الغير ولم يتم موافاتنا من الشركة بتحليل قيمة هذا الرصيد والمستندات المؤيدة وسنة تحميلها مما تعذر معه التحقق من صحته.

يتعين موافاتنا بتحليل مفردات هذا الرصيد المذكور والمستندات المؤيدة له.

و- بلغ رصيد حساب أمانات لدي العملاء فى ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٤١.٣٩٧ مليون جنيه وقد تضمن الحساب مبلغ ١٢.٨٧١ مليون جنيه طرف شركة جنوب الوادي للتنمية والذي يمثل مديونية مستحقة للشركة طرفها منذ اكثر من سبع سنوات عن تلك العمليات ولم تقم الشركة بإجراء مصادقات او مطابقات الوقوف على صحة تلك المديونيات وهذه المديونية مرفوع بشأنها الدعوي القضائية رقم ٦٦٢ لسنة ٢٠١٨ محكمة جنوب القاهرة الابتدائية.

يتعين اجراء المصادقات مع الشركة للموقوف على صحة تلك المديونيات مع متابعة الدعوي المشار اليها وموافاتنا بما انتهت اليه.

ز- بلغ رصيد حـ/أرصدة طرف هيئات وشركات فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ بنحو ١٥.٣١٧ مليون جنيه وقد تضمنت المبالغ الآتيه:-

نحو مبلغ ١٠.٧٥٧ مليون جنيه باسم/ هيئة التعمير حيث سبق تخصيص مساحة١٠ الاف فدان للشركة بشرق العوينات وقد بلغت تكاليف الارض والاستصلاح نحو ٩.٦٥٦مليون جنيه حيث سبق إبرام عقد ابتدائي بين الهيئة المذكورة والشركة في ١٩٩٩/٤/٤الا انه بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٤ صدر قرار من الهيئة بسحب الأرض المخصصة للشركة مما حذا بالشركة إقامة الدعوي رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٩ وكونت الشركة مخصص عنها بكامل القيمة ومازالت الدعوي متداولة بالقضاء لم يتم البت فيها بعد.

يتعين موافاتنا بما انتهت إليه الدعوي المشار إليها.

- مبلغ ٤٠٩٢٢ جنيهاً تحت مسمي/ رصيد دائن طرف مكتب تأمينات بورسعيد(شاذ) مرحل منذ سنوات دون الوقوف على صحة ذلك الرصيد ودون موافاتنا بمصادقة مع المكتب المذكور للوقوف على صحته فى ٢٠٢١/٦/٣٠.

يتعين بحث ذلك الرصيد والعمل على تسويته.

ح- تضمنت الأرصدة المدينة تحت التسوية في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٥,٨٥٥ مليون جنيه وقد تضمنت مبلغ ٣٥٤١٤٨ جنيهاً في ٢٠٢١/٦/٣٠ بمسمي مرتبات المشرفين والمهندسين وقد تبين أن تلك المبالغ عبارة عن مرتبات ومكافآت للسادة المهندسين المشرفين عن تنفيذ بعض أعمال المقاولات ويتم خصم مبالغ من مقاولي الباطن على ذمة سداد تلك المرتبات لهؤلاء المشرفين .

يتعين بحث أسباب عدم سداد المقاولين تلك المبالغ وإجراء التسويات اللازمة بشأنها.

ط- بلغ رصيد حساب / عهد طرف العاملين فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ٧٨١٤٩٨ جنيها وقد تبين بشأنه ما يلى :-

- تقوم الشركة بصرف عهد نقديه للعاملين بها على ذمة أعمال ولم يتم تسوية العهد فى تاريخ الميزانية او جردها .

يتعين بحث أسباب ذلك ووضع نظام رقابة داخلية يضمن تسوية العهد اولاً بأول ويحكم الرقابة عليها.

- وجود أرصدة طرف بعض العاملين بلغت نحو ٩٦٩٢٨ جنيه لم تحصل هذه المبالغ منذ سنوات .

يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل هذه المبالغ .

- وجود بعض الارصدة الدائنة (الشاذة) بحساب العهد لبعض العاملين بلغت ٣٧٨٥٣ جنيها .

يتعين بحث هذه الارصدة والعمل علي تسويتها .

٩. ظهر رصيد النقدية بالبنوك والصندوق في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ بنحو ٢٢.٠٥٤ مليون جنيه حسابات جارية مدينة و ودائع ونحو ٩٥.٥٨٣ مليون جنيه بنوك دائنة وقد تلاحظ بشأنها ما يلي :-

- تم جرد النقدية البالغة ٨١٥ جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها.

ونوصي بإيداع النقدية بالبنك في ٦/٣٠ من كل عام احكاماً للرقابة علي النقدية.

- لم نواف بشهادات بنكية بمعظم أرصدة البنوك المدينة والدائنة في ٢٠٢١/٦/٣٠ باستثناء البنك الأهلي المتحد وبنك أبوظبي التجاري وبنك مصر والبنك الأهلي الكويتي للحسابات الجارية والودائع وخطابات الضمان.

يتعين موافاتنا بالشهادات المطلوبة.

- بلغ رصيد حساب الودائع في ٢٠٢١/٦/٣٠ بنحو ١٢.٢٣٧ مليون جنيه وقد تم حساب فوائد الودائع هذا العام علي أساس تقديري بمعدل فائدة قدره ٣% فقط لكل من بنك قطر الوطني الأهلي وبنك الإسكندرية ، وبنك مصر الموسكي وهي فائدة متدنية جداً بالنسبة لأسعار الفائدة المحددة من البنك المركزي والي لا تقل عن ٨% سنوياً حسب بنك الوديعة.

نوصي بإعادة حساب هذه الفوائد والبالغة ٣٦١.١٨١ الف جنيه فقط خلال العام طبقاً للسعر المعلن من البنك المركزي في تاريخ الميزانية والحصول علي شهادات بالفوائد الفعلية من هذه البنوك ومن ثم إجراء التسويات اللازمة.

- مازال الرصيد الدفتري لبنك مصر فرع الموسكي في ٢٠٢١/٦/٣٠ سحب علي المكشوف دائن بمبلغ ٢٩.٥٥٠ مليون جنيه في حين أن آخر شهادة من البنك في ٢٠١٩/٦/٣٠ تضمن رصيد مدين بمبلغ ٨٩.٦٩٠ مليون جنيه بفارق نحو ٦٠.١٤٠ مليون جنيه ، وقد قامت الشركة بتوقيع عقد تسوية مع البنك بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٥ لتصبح المديونية علي الشركة بمبلغ ٦٣.٧٧٨ مليون جنيه بدلاً من ١١٢.٥٧٠ مليون جنيه وقد تم تقديم شيكات آجلة للبنك بمبلغ ٢٠ مليون جنيه ولم تلتزم الشركة بالسداد في المواعيد حيث قامت بسداد شيك واحد فقط بمبلغ ٥.٥ مليون جنيه والباقي لم يسدد مبلغ ١٤.٤٦٠ مليون جنيه بخلاف الفوائد المدينة من عام ٢٠١٨ حتي عام ٢٠٢١ وقد أدي هذا الي صدور الحكم القضائي رقم ٨٨١ لسنة ٧ ق من المحكمة الاقتصادية بالقاهرة لصالح البنك المذكور بالزام الشركة أن تؤدي مبلغ ٨٩٩٩٩٢٦٧ جنيه للبنك المذكور بخلاف فوائد بواقع ١٣.٥% ، وقد قامت الشركة بالطعن علي الحكم برقم ٤٨٨٩ لسنة ٩ ق لوقف تنفيذه ومازال الطعن متداول حتي الأن ولم يحدد لها جلسة ، وقامت الشركة بتكوين مخصص بمبلغ ٢٠ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣١ لمقابلة هذا الحكم وذلك لحين صدور نتيجة الطعن المقدم.

يتعين متابعة الطعن المقدم من الشركة وموافاتنا بما تم فيه مع الحصول علي شهادة من البنك المذكور بالرصيد في ٢٠٢١/٦/٣٠ واجراء التحقيق اللازم وتحديد المسئولية بشأن التأخر في السداد والذي أدي الي صدور الحكم السابق الإشارة اليه ، مع تدعيم المخصص.

- تضمنت مذكرة تسوية بنك أبوظبي التجاري في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ٢١٣٥٠ جنيه عبارة عن توريدات منذ عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ لم يتم اثباتها بالدفاتر برغم ورودها بكشوف البنك المذكور.

يتعين التحقيق من عدم اثبات هذه التوريدات بمبلغ ٢١٣٥٠ جنيه في تاريخ المراجعة برغم انها منذ عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ وسرعة مخاطبة البنك المذكور لمعرفة أصحاب هذه التوريدات واثباتها بالدفاتر طبقاً لذلك.

- استمرار الشركة في عدم رد خطابات الضمان خلال ثمانية أشهر والبالغ قيمتها في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٧.٨٣١ مليون جنيه لبنك اسكندرية فرع الجيزة طبقاً لعقد تسوية الموقف مع بنك الإسكندرية في ٢٠١٥/٥/١٧ حتي تاريخ المراجعة في أغسطس ٢٠٢١ مما قد يعرض الشركة لإلغاء التسوية مع البنك لعدم التزام الشركة ببنود الاتفاق ، وقد كونت الشركة مخصص بمبلغ ٥ مليون جنيه فقط بهذا الشأن.

يتعين الإلتزام بعقد التسوية مع بنك الإسكندرية والإفادة بما يتم في هذا الشأن مع تدعيم المخصص السابق تكوينه.

- ظهر رصيد حساب البنك الأهلي المصري فرع دار السلام في ٢٠٢١/٦/٣٠ دائن بمبلغ ٤٦.٣٦٤ مليون جنيه وحتي تاريخ الفحص لم يتم تفعيل التسوية التي تمت مع البنك المذكور بمبلغ ٢٦ مليون جنيه في ٢٠١٤/٣/٢٤ وقد قام البنك المذكور

برفع الدعوي رقم ١٣٠ لسنة ١٢ ق أمام المحكمة الاقتصادية بالقاهرة وصدر له الحكم في ٢٠٢١/٨/١ بالزام الشركة بمبلغ ٧٧١٩١٥٥٠ جنيه ولم يتم نسخ الحكم حتي تاريخ الفحص حسب إفادة الشركة.

يتعين تحديد المسئولية بشأن عدم تفعيل التسوية المشار اليها وموافاتنا بصورة من الحكم السابق الإشارة اليه بمجرد الحصول عليه مع تكوين المخصص اللازم.

- مازالت معظم أرصدة البنوك الخاصة بالشركة محجوز عليها منذ ٢٠١٨/١/٢٣ لصالح مصلحة الضرائب المصرية وذلك لسداد مستحقات بلغت نحو ٨.٥٩٣ جنيه طبقاً لمحضر الحجز الإداري، وهذه البنوك هي :-

البنك الأهلي المصري، بنك مصر ، بنك القاهرة ، بنك الإسكندرية ، بنك قطر الوطني الأهلي ، البنك التجاري الدولي ، بنك المؤسسة العربية المصرفية ، بنك التعمير والإسكان ، مصرف أبوظبي الإسلامي ، بنك أبوظبي الوطني، بنك التنمية والائتمان الزراعي ، بنك بلوم مصر.

يتعين علي الشركة سرعة اتخاذ كافة الإجراءات لرفع هذا الحجز الإداري علي حساباتها وسداد كافة مستحقات مصلحة الضرائب مع الإفصاح عن هذا الحجز الإداري بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية (إيضاح البنوك).

١٠. بلغت الالتزامات طويلة الأجل وتسهيلات موردين في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ٢٠.٧٩١مليون جنيه تبين بشأنها ما يلي

- تضمنت مبلغ ٦.٩٩٨ مليون جنيه باسم اقساط ارض شرق السويس حيث قامت الشركة بشراء ٧١٥فدان شرق السويس بالمزاد العلني من الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير منذ عام ٢٠٠٤ وتم سداد مبلغ ٤.٠١١مليون جنيه مقدم الثمن والباقي علي خمسة اقساط سنوية متساوية الفائدة ويستحق القسط الاول بعد مضي سنة من دخول المياه والمرافق كذلك تبين سداد مبلغ ٢.٨٥٥ مليون جنية في ٢٠٢١/٦/٣٠ خصما من مستحقات الشركة لدي الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير وقد تبين قيام الشركة ببيع كامل تلك المساحة للمستثمرين منذ استلامها وتخصيصها من هيئة التعمير وبلغت حصيلة البيع نحو ٢٢.٧٢٤مليون جنيه ولم تسدد الشركة باقي ثمن تلك الارض لهيئة التعمير بالرغم من قيامها بالتصرف في كامل المساحة المشار اليها .

يتعين موافاتنا بأسباب ذلك والافادة .

- تضمنت مبلغ ١٣.٧٩٣مليون جنيه باسم اتحاد المساهمين العاملين ويمثل المستحق لاتحاد المساهمين طرف الشركة العامة عن توزيعات الارباح عن سنوات سابقة ولم يتم سدادها من الشركة لاتحاد المساهمين كما تبين عدم قيام اتحاد المساهمين بسداد باقي اقساط الاسهم للشركة القابضة والمقدرة بنحو ١٤مليون جنيه وذلك خلال فترة عمل الشركة تحت مظلة القانون رقم ١٥٩لسنة ١٩٨١ وتعديلاته قبل خضوع الشركة للقانون رقم ٢٠٣لسنة ١٩٩١ .

كما تبين عدم قيام الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي بسداد قيمة الأسهم المستحقة لاتحاد العاملين المساهمين طبقاً لما تم الاتفاق عليه مع الاتحاد لتنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٢ حيث تم تحرير محضر إتفاق على ذلك في ٢٠١٣/١٠/٢٤.

يتعين إجراء الدراسة القانونية لموقف اتحاد العاملين المساهمين مع الشركة وموافاتنا بما يتم في هذا الشأن.

١١. بلغت أرصدة المخصصات في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ نحو ١٦٧.٦٠٨ مليون جنيه ولم نواف من الشركة بالدراسة اللازمة لكافة المخصصات

ولوحظ بشأنها ما يلي :-

- تضمنت المخصصات مبلغ ٨.١٦٩ مليون جنيه تخص فرع الشركة بليبيا على الرغم من وجود مديونيات مستحقة بفرع الشركة بليبيا لم يتم تحصيلها نظراً للظروف الأمنية بدولة ليبيا بيانها كمايلي :-

٣٠.٨١٣ مليون جنيه مديونيات على عملاء الفرع ضمن أرصدة العملاء وأوراق قبض.

١٨.٢٨٤مليون جنيه مديونيات تخص فرع ليبيا بحساب مدينون وأرصدة مدينة أخرى .

٢.١٠٦ مليون جنيه قيمة المخزون بفرع الشركة بليبيا.

٦.٨٢٦ مليون جنيه قيمة النقدية بالبنوك والصندوق بفرع الشركة بليبيا.

- بلغ مخصص الضرائب المتنازع عليها نحو ٦٧.١٥٣ مليون جنيه في حين بلغت قيمة الضرائب (أرباح شركات أموال) من واقع نموذج ٩أحجز عن السنوات من ٩٨/٩٧ حتى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ نحو ١١٠ مليون جنيه بخلاف غرامات مقابل التأخير البالغة حتى ٢٠١٦/٩/١ نحو ٩٥.٤مليون جنيه بالإضافة لمبلغ نحو ٨.٦ مليون جنيه قيمة الحجز الوارد بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٣ (ضريبة مبيعات) على البنوك التي تتعامل معها الشركة

كما لم يتم حساب ضرائب كسب العمل المستحقة على العاملين عن الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠.

يتعين إعداد دراسة وافية لكافة مستحقات الضرائب وتدعيم المخصص المذكور .

- بلغ رصيد مخصص القضايا والمطالبات في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٤.٣٥٠ مليون جنيه في حين ان بيان القضايا المُعد بمعرفة الشركة لم يوضح نسب المكسب والخسارة لكل قضية مما تعذر معه الحكم على مبلغ المخصص الواجب تكوينه لهذه القضايا كما أن القضايا المرفوعة على الشركة للعام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢١ تتعدي ٢٠٠ مليون جنيه فضلاً عن عدم موافاتنا بالدراسة الخاصة بتكوينه.

يتعين موافاتنا بالدراسة الخاصة لكافة المخصصات مع تدعيمها في ضوء ما سبق.

- تم تخفيض رصيد حساب العملاء بقيمة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في ٢٠٢١/٦/٣٠ بنحو ٢١.٥ مليون جنيهاً دون اجراء الدراسة اللازمة لهذ المخصص في حين بلغت الأرصدة المدينة المتوقفة والمرحلة من سنوات سابقة(عملاء – مدينون وأرصدة مدينة أخري) نحو ١١٩,٦٦٤ مليون جنيهاً.

يتعين موافاتنا بالدراسة الخاصة بتكوين ذلك المخصص مع تدعيمه في ضوء الارصدة المتوقفة.

١٢. بلغ رصيد حساب الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ٣٦٩.٠٠٩ مليون جنيه كمايلي: –

وقد تضمن الحساب ما يلي: –

- بلغت الأرصدة الدائنة المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ١٣٦.٤٥٦ مليون جنيه حيث تم رفع الحجز الاداري من الهيئة بتاريخ ٢٠٢١/٧/٢٧ علي تقسيط المبالغ المستحقة عليها للهيئة والبالغة ١٢٣,٣٥٧ مليون جنيه (شاملة عوائد تأخير شهر ٢٠٢١/٧) علي أقساط شهرية عددها ٩٦ قسط قيمة كل قسط ١,٢٨٥ مليون جنيه .

يتعين الالتزام بسداد مستحقات الهيئة وخاصةً حصة العاملين التابعين للشركة في المواعيد القانونية وأن هذه الأموال تمثل أموال سيادية للدولة وتحديد المسئولية بشأن غرامات التأخير نتيجة التأخر في سداد التأمينات في مواعيدها.

- نحو مبلغ ٧.٠١٣ مليون جنيه باسم أقساط أرض سهل الطينة في ٢٠٢١/٦/٣٠ ويمثل الباقي من ثمن الأرض المشتراة من الهيئة العامة لمشروعات التعمير حيث قامت الشركة بسداد ٩١٦ ألف جنيه مقدم ثمن الأرض والمقسطة على عشر سنوات واستحق القسط الأول في ديسمبر ٢٠١٤ ولم تقم الشركة بسداد أي قسط من اقساط تلك الأراضي لهيئة التعمير بالرغم من قيام الشركة ببيع ما يقرب من ٨٠% من تلك الاراضي مما قد يعرض الشركة لغرامات تأخير .

يتعين موافاتنا بأسباب عدم سداد الأقساط المستحقة في مواعيدها المحددة.

- تضمن الرصيد في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ١.٩٠٦مليون جنيه باسم اقساط ضريبة المبيعات والتي تمثل المستحق لمصلحة الضرائب على المبيعات على السلع الرأسمالية بناءً على حكم المحكمة في القضية رقم ٥٦٥٤لسنة ٦٠ ق بالقضاء الإداري بالإسكندرية.

يتعين سداد المبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب على المبيعات حتي لا تتعرض الشركة للغرامات المقررة بالقانون.

- بلغت قيمة أمانات موردين ومقاولين في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ٢٥.٧٢٨ مليون جنيه وهي تمثل مبالغ محتجزة من المقاولين مقابل الأعمال المسندة إليهم من الشركة وقد لوحظ أن الشركة دأبت على استقطاع تلك المبالغ من المقاولين وتعليتها بالأرصدة الدائنة واستخدامها في أنشطة الشركة المختلفة دون سدادها لأصحابها .

يتعين بحث تلك المبالغ والعمل على تسويتها.

- عدم قيام الشركة بسداد مبلغ ١٢٩٥٢١٣جنيهاً في ٢٠٢١/٦/٣٠ لشركة الفارس الذهبي وذلك عن تنفيذ أعمال توريد رمال نظيفة وأتربة صالحة للردم من خارج الموقع لمشروع المزارع السمكية ببورسعيد وكذا مبلغ ١٤٦٧٧٥٠ جنيهاً قيمة تأمين نهائي على ذمة تلك الأعمال على الرغم من قيام المقاول بتنفيذ كافة الأعمال المسندة إليه .

يتعين موافاتنا بأسباب عدم صرف تلك المبالغ.

١٣. ظهر رصيد حساب ضرائب ارباح شركات اموال دائنا بمبلغ نحو ٢٢.٠٥٨ مليون جنيه وقد تبين من فحص الموقف الضريبي للشركة مايلي:–

- السنوات من عام ١٩٩٧/١٩٩٨حتي ١٩٩٩ /٢٠٠٠

تم الربط الضريبي بمبلغ ٦٧١١٩٢٠٩جنيهاً بمعرفة المأمورية وتم الطعن على الملف الضريبي برقم ١٠٧٧لسنة ٢٠١٢ بلغت الضريبة المقدرة بمعرفة لجنة الطعن ٤٧٢٥٨٠٤٢جنيهاً تم الطعن على الحكم أمام المحكمة وتم الحكم لصالح الشركة بتخفيض الضريبة في حدود ١٢٨٠٠٠٠٠وتم الاستئناف بمعرفة وزارة المالية وجاري نظر الحكم بمحكمة الاستئناف

وقامت الشركة بالتقديم إلى لجنة فض المنازعات للاستفادة من القانون الصادر في ٢٠١٦ وجاري تقديم المستندات .

- السنوات من ٢٠٠٥ /٢٠٠٦ حتي ٢٠٠٨ /٢٠٠٩ .

–تم تقديم الإقرار الضريبي وفقاً للقانون رقم ٩١لسنة ٢٠٠٥ في المواعيد القانونية المحددة علماً بأنه تم الربط غلى الشركة بموجب قرار لجنة الطعن وتم الطعن أمام المحكمة وجاري تحديد جلسة للنظر في الاعتراض المقدم من الشركة .

وقد قامت الشركة أيضاً بالتقديم بطلب إلى لجنة فض المنازعات للاستفادة من القانون الصادر في ٢٠١٦/٩ وجاري فحص الملف

- السنوات ٢٠٠٩/٢٠١١ .

اعترضت الشركة على نموذج ١٩ أمام اللجان الداخلية المتخصصة وجاري نظر الملف.

- السنوات من ٢٠١١/ ٢٠١٥ .

–تم تقديم الإقرار الضريبي وفقاً للقانون رقم ٩١– لسنة ٢٠٠٥ في المواعيد القانونية المحددة وجاري الفحص بمعرفة مركز كبار الممولين عن طريق المأمورية.

وجاري تجهيز البيانات اللازمة للفحص

- السنوات من ٢٠١٥/ ٢٠١٩ .

–تم تقديم الإقرار الضريبي وفقاً للقانون رقم ٩١– لسنة ٢٠٠٥ في الموعد القانونية المحددة ولم يتم الفحص حتى الان عن هذه السنوات.

يتعين بحث موقف الضرائب العامة وضبط أرصدة الشركة بمستحقات مصلحة الضرائب حتي نتمكن من معرفة الرصيد الصحيح للمصلحة واحتساب غرامات التأخير حتى تاريخ الميزانية .

١٤. بلغ رصيد قروض وتسهيلات قصيرة الاجل في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ٥٤.٤٧٣ مليون جنيه وتلك القروض والتسهيلات مستحقة السداد منذ اكثر من ١٠ سنوات وبعض تلك القروض واردة من جهات أجنبية لحساب هيئة التعمير وبيانها كمايلي:–

١– قروض هيئة التعمير ومعظمها وارد من جهات أجنبية:

- مبلغ ٢٧.٩٤٨ مليون جنيه واجبة السداد منذ ديسمبر ٢٠١٥ لهيئة التعمير (قرض أبوظبى).
- مبلغ ١٤.٧٣٣ مليون جنيه واجبة السداد منذ ٢٠٠٩/٥/١٥ للهيئة (القرض الأوروبى) .
- مبلغ ١.٨١٤ مليون جنيه واجبة السداد للهيئة منذ عدة سنوات (اعتمادات مستندية المعونة الأمريكية).

٢-قروض من وزارة المالية:-

- مبلغ ٣.٣١٨ مليون جنيه قرض بنك الاستثمار القومي الخطة الاستثمارية وفوائدة والتي توقفت الشركة عن السداد منذ عام ٢٠٠٦ .

وقد تبين حساب الفوائد المستحقة هذا العام بالخطأ بمبلغ ٥١٧٥٨٦.٥٧٠ جنيه بالقيد رقم ٢٠٢١/٦/١٨٩ و صحته طبقا للشهادة مبلغ ٥٢٠٧٧٤.٧٤ جنيه بفرق قدره ٣١٨٨.١٧ جنيه .

يتعين اجراء قيد التصويب اللازم بالفرق .

- مبلغ ٢.٦٥٩ مليون قرض وزارة المالية وفوائدة والذى تم منحه للشركة لسداد اجور العاملين بها في ٢٠١٢/٥/٢٠ و قد لوحظ أن هذا الرصيد يتضمن على فائدة العام محسوبة بشكل تقديرى على أساس ١٣% سنويا حيث لم ترد بها مطالبة من وزارة المالية حتى تاريخ المراجعة .

يتعين العمل على سرعة سداد أقساط القروض المتأخرة والمستحقة على الشركة.

١٥. بلغ رصيد الدفعات المقدمة من بيع اراضي في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ١٠.٣٠٠مليون جنيه .

وقد تلاحظ بشأنها ما يلي :-

- تضمنت حسابات دائنة تحت التسوية نحو مبلغ ١.١٨٥مليون جنيه قيمة مقدمات حجز أراضي بور سعيد حيث قامت الشركة بالإعلان عن بيع أراضي بجنوب بور سعيد والتي تبلغ مساحتها ٢٠٠٠فدان والتي كان من المفترض أن يتم تخصيصها للشركة بموجب المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٠٠حيث أن هذه الأرض كانت ملك الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير ثم انتقلت حوزتها إلي محافظة بورسعيد بقرار من رئاسة الجمهورية وبموجب القرار الوزاري رقم ١٤٦لسنة ٢٠٠٩ والذي بموجبه تم إلغاء التخصيص للشركة .

يتعين اتخاذ اللازم في هذا الشأن.

- تضمنت حسابات دائنة تحت التسوية نحو مبلغ ٩.١١٥ مليون جنيه قيمة جدية حجز أراضي مسلمة للهيئة عن أراضي كان سيتم تخصيصها للشركة وقامت الشركة بتحصيل مقدمات حجز لتلك الأراضي وذلك منذ عام ١٩٩٦

يتعين العمل على سداد تلك المبالغ للهيئة لحين تخصيص أراضي جديدة للشركة.

١٦. بلغت ايرادات النشاط في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ١١٣.٨٧٧ مليون جنيه مقابل نحو ٧٩.٥١٠ مليون جنيه بزيادة بنحو ٣٤.٣٦٧ وترجع هذه الزيادة الي ارباح ناتجة عن بيع بعض اراضي الشركة التي تم تحويلها من الاصول الثابتة الي اراضي فضاء بغرض البيع طبقا لقرار الجمعية العمومية والبالغة نحو ٣٢.١٨٨ مليون جنيه وليست ناتجة عن ايراد التشغيل .

يتعين العمل علي بذل العناية الكافية لتحقيق أرباح من أنشطة الشركة بما يعود بالنفع علي الشركة .

١٧. وجود خسائر تشغيل كبيرة وتدهور ملحوظ في قيمة الأصول المستخدمة في توليد التدفقات النقدية حيث بلغت تكاليف النشاط بقائمة الدخل عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتي ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٨٨.٧٠٣مليون جنيه ، وقد تبين تحقيق معظم المناطق والقطاعات والعمليات الرئيسية بالشركة وبعض الفروع الخارجية خسائر في ٢٠٢١/٦/٣٠ نتيجة زيادة مصروفات هذه المناطق والقطاعات عن إيراداتها فضلاً عن وجود قطاعات لم تحقق اية إيرادات خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ مع تحميل الشركة مصروفات عنها (خامات ، أجور ،... الخ) ، مرفق رقم (٢) يوضح أمثلة لذلك.

يتعين دراسة أسباب تحقيق بعض مناطق وقطاعات الشركة لهذا العجز وعدم تحقيق اية إيرادات لبعض المناطق مع وجود مصروفات لها مما اثر علي المركز المالي للشركة ونتائج اعمالها.

١٨. درجت الشركة علي التصرف بالبيع لبعض أصولها الثابتة من اجل الحصول علي التمويل اللازم لمواجهة التزاماتها ومصروفاتها المختلفة وخاصة أجور ومرتبات العاملين لعدم كفاية إيرادات نشاطها الرئيسي في تغطية تلك الالتزامات والمصروفات حيث ساهمت الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأراضي وبعض العقارات خلال العام والبالغة نحو ٣٢.١٨٨ مليون جنيه في تخفيض صافي خسارة العام الي نحو ٢٥.٢٤٦ مليون جنيه حيث تم ادراجها ضمن قائمة الدخل بالمخالفة للمادة رقم ٣٩ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة الالتزام بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون قطاع الاعمال العام والعمل علي تعظيم الربحية من إيرادات النشاط الرئيسية ورفع كفاءة التشغيل بها وسرم السياسات والخطط بهدف الحصول علي عائد مناسب علي الأموال المستثمرة.

١٩. تمت موافقة مجلس إدارة الشركة بجلسة رقم ٨٨ بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢ علي عرض جميع ارصدة مخزن الخامات بالمركز الرئيسي للبيع بخلاف بعض البنود تحسباً لحاجة العمل اليها مستقبلاً ، وعليه تم تشكيل لجنة لفحص محتويات المخزن المذكور بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢٧ والتي انتهت لعدم حاجة العمل لجميع الأرصدة الموجودة بالمخزن فيما عدا بعض البنود والتي يمكن الاحتياج اليها مستقبلاً ، إلا ان مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٧ وافق علي بيع تلك الأصناف السابق استبعادها تحسباً لحاجة العمل اليها وبناء عليه تم بيع تلك الأصناف بالوزن بالرغم من انها من أصناف يتم تداولها بالمتر أو بالعدد (مواسير ، كمر ، كوع).

يتعين اجراء المساءلة الواجبة بشأن بيع أصناف بالرغم من ان اللجنة المشكلة السابق الإشارة اليها انتهت الي عدم التصرف في تلك الأصناف تحسباً لحاجة العمل اليها هذا بالإضافة الى انه تم بيع هذه هذه الأصناف بالطن بينما عند شرائها تم الشراء بالعدد أو بالمتر، وكذا شراء أصناف تزيد عن حاجة العمل الأمر الذي ترتب عليه بيعها فيما بعد.

٢٠. بلغت مبيعات الشركة من الأصول الثابتة المكهنة والخردة وارصدة المخازن خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتي ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ١.٣٣٧ مليون جنيه ، وقد تبين انعدام الرقابة الداخلية علي اعمال المزادات بالشركة ومن مظاهر ذلك:-

- اعتماد الشركة علي طريقة البيع بالمزايدة المحدودة (الممارسة) لكافة المزادات التي اقامتها خلال العام المالي .
- قيام الشركة بتوجيه خطابات الدعوة لعدد محدود من المتزايدين دون وجود ضوابط واضحة لكيفية توجيه الدعوات للمتزايدين أو طريقة اختيارهم ، الامر الذي ترتب عليه اقتصار التعامل علي عدد محدود من المتزايدين علي النحو الوارد بتقريرنا التفصيلي.

يتعين وضع ضوابط واليات محددة وواضحة تكفل توجيه الدعوة لأكبر عدد من المتزايدين للحصول علي افضل الشروط والاسعار.

٢١. عدم وجود معايير والتي علي أساسها يتم حساب رسوم الموافقة علي تغيير النشاط والموافقة والتصريح بالبناء وتحويل جزء من الأرض من زراعية الي أراضي مباني مقام عليها انشاءات لاسيما في ظل التباين الكبير في تقدير تلك الرسوم لأراضي تقع ضمن ذات المنطقة.

يتعين موافاتنا بالأسس والقواعد التي يتم بناء عليها تحديد الرسوم التي تحصل عليها الشركة نظير اصدار هذه الموافقات.

ملاحظات أخري :-

- وجود عجز في رأس المال العامل في ٢٠٢١/٦/٣٠ بمبلغ نحو ٤١١.٢٠٦ مليون جنيه مما ترتب على ذلك عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وسداد المبالغ المستحقة عليها من ضرائب وتأمينات ومستحقات مقاولين وأجور في المواعيد القانونية ولجوئها إلى الاقتراض من البنوك التجارية بمبلغ نحو ٩٤.٦٩٨ مليون جنيه .

يتعين الدراسة ووضع الحلول لمعالجة الخلل فى عجز رأس المال العامل .

- مازالت القوائم المالية لم تراعى ما ورد بمعايير المحاسبة المصرية من تعديل لطبيعة المخصصات والاضمحلال والانخفاض مما يستوجب إعادة النظر في تلك المسميات بما يتفق مع معايير المحاسبة في هذا الشأن .
- لم تتضمن مرفقات القوائم المالية تقرير مجلس الإدارة عن نتائج أعمال الشركة خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرية رقم (١) بخصوص عرض القوائم المالية .

يتعين الالتزام بمعايير المحاسبة المصري عند عرض القوائم المالية .

- لم يتم إعادة تقييم الأرصدة (مدين ودائن) والمعاملات بفرع الشركة بليبيا في ٢٠٢١/٦/٣٠ حيث أن سعر الدينار الليبي غير معلن بالبنوك المصرية في تاريخ القوائم.
- بلغت الخسائر المرحلة نحو ٤٤٩.٨٩٨ مليون جنيه يمثل نحو ٧ أمثال رأس المال مما يؤدي إلى وجود شك جوهري في قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط .

يتعين عرض الامر على الجمعية غير العادية في استمرار الشركة من عدمه وفقاً لنص رقم (٣٨) من القانون رقم ٢٠٣لسنة ١٩٩١ وتعديلاته والتي تنص على " إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر وجب على مجلس الإدارة أن يبادر إلى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل الشركة أو استمرارها ".

- ورد بالإيضاح رقم (٢٧) بأنه نظرا لظروف جائحة كورونا المستجد التي اجتاحت العالم منذ بداية شهر فبراير ٢٠٢١ والتي أثرت بالسلب علي كافة الانشطة الاقتصادية وظروف الحظر والتشغيل الجزئي للمصالح والمؤسسات وكذلك قرارات البنك المركزي المصري بخصوص تحديد حدود قصوي للسحب والايداع بالبنوك الامر الذي أدي الي تقلص التدفقات النقدية الواردة للشركة عن مبيعات أرض دار السلام وباقي الاراضي المتاحة للبيع وايضا التأثير علي معدلات التشغيل بمواقع العمل مما أدي الي التأثير علي البرامج الزمنية لتنفيذ العمليات والمتحصل منها .

الراي

فيما عدا تأثير ما جاء بعاليه فى الفقرات السابقة فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير في ٢٠٢١/٦/٣٠ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون و نظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة وتحت مسئوليتها طبقاً للأصول المرعية.

الرد على تقرير مراقب الحسابات النهائي
عن مراجعة القوائم المالية للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير في ٢٠٢١/٦/٣٠
السادة/ أعضاء الجمعية العامة للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية للشركة العامة لاستصلاح الاراضي والتنمية والتعمير (شركة مساهمة مصرية) خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢١/٦/٣٠ والتي بلغ مجموع اصولها وخصومها مبلغ ٥٣٨.٢٩٢ مليون جنيها وكذا قائمة الدخل

المنتهية في ذات التاريخ بصافي خسارة قدرها نحو ٢٦.٥٣٨ مليون جنيه وقائمتي التغيير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئوليه إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد و عرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئوليه اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وإداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة إداء إجراءات الحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والأفصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتجة عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف وذلك ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية للمنشأة وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة الذي أعدت بمعرفة الإدارات وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

١٣. تضمنت القوائم المالية أصول وخصوم بنحو ٥٨.٣٢٣مليون جنيه قيمة الأرصدة بفرع الشركة بليبيا والمتوقف منذ عام ٢٠١١والتي تم تقييمها بسعر الصرف في ٢٠١٤/٦/٣٠ والمتمثلة في :-

نحو ٢٩٢ ألف جنيه أصول ثابتة ، ومخزون بنحو ٢.١٠٦مليون جنيه وعملاء وأوراق قبض بنحو ٣٠.٨١٣مليون جنيه وأرصدة مدينة بنحو ١٨.٢٨٤مليون جنيه ونقدية بنحو ٦.٨٢٦مليون جنيه ومكون لها مخصصات بمبلغ بنحو ٨.١٦٩مليون جنيه وأرصدة دائنة بمبلغ ٥٠.١٥٣مليون جنيه وتعتبر هذه الأرصدة الاستثمارات معطلة وذلك بخلاف مبلغ ٤٣.٠٩٣مليون جنيه جاري ليبيا بفرع مصر ولم نتحقق من صحة وجود تلك الأرصدة في تاريخ الميزانية نتيجة لانفلات الامني بدولة ليبيا ولم تعد ميزانيات عن فرع الشركة بليبيا منذ عام ٢٠١١ للظروف الأمنية بدولة ليبيا.

يتعين تقييم تلك الأرصدة طبقاً لسعر الصرف في ٢٠٢١/٦/٣٠وموافاتنا بما يفيد وجود تلك الارصدة في ٢٠٢١/٦/٣٠ واتخاذ اللازم في ضوء ذلك.

الرد :.

نظراً لتوقف العمل بفرع الشركة بليبيا وعدم استخراج قوائم مالية وعدم التواجد للظروف الامنية جاري العمل على عودة العمل بالفرع واستخراج قوائم مالية جديدة والعرض على مراقب الحسابات وعليه تم تثبيت سعر صرف اخر ميزانية في ٢٠١٤/٦/٣٠ حتى لا يؤثر ذلك على الارصدة وتحقيق ارباح وهمية .

١٤. بلغ رصيد حـ/ الاصول الثابتة في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ١٨.٩٦٧مليون جنيه (بعد خصم مجمع الإهلاك) وقد تبين ما يلي:-

أ-تم جرد الاصول الثابتة في ٢٠٢١/٦/٣٠بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وقد أشرفنا على جانب منه في حدود الإمكانيات المتاحة ولم تقم الشركة بمطابقة نتائج الجرد على الدفاتر والسجلات .

الرد :.
تم طبع سجل الاصول وجارى عمل المطابقة اللازمة نظراً لكثرة البنود ووجودها فى مواقع مختلفة فى انحاء الجمهورية .

ب- لم تقم الشركة بعمل الاضمحلال للأصول المملوكة لها وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١) إضمحلال الاصول .
يتعين عمل الاضمحلال اللازم طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١).

الرد :-
تم عمل اعادة تقيم لبنود الالات والمعدات ووسائل النقل وتبين ان قيمتها التقديرية أعلى من القيمة الدفترية وبالتالى لا يوجد انخفاض يستدعى عمل اضمحلال .

ج- لم تقم الشركة بموافاتنا بالشهادات السلبية وشهادات تحديد مساحة كافة الأراضي المملوكة لها وشهادات التسجيل العيني أو العقاري للتأكد من عدم وجود تصرفات أو رهونات ناقلة للملكية عليها .
يتعين موافاتنا بالشهادات المشار إليها .

الرد :.
تم تشكيل لجنة بالقرار رقم (٢٣١) وتم عمل رسم كروكى لكل قطعة وجارى تحديد المساحة والمطابقة على الرصيد الدفترى تم استخراج عدد ٤ شهادة وجارى عمل اللازم .

د- بلغت قيمة الأصول الثابتة العاطلة في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ١٢٩.٢٦٤ مليون جنيه بالتكلفة الدفترية من واقع البيان المقدم من الشركة وبلغت صافي قيمتها في تاريخ الميزانية نحو ١٠.٩١٨مليون جنيه يمثل طاقات عاطلة في تاريخ الميزانية.
يتعين بحث اسباب تعطل هذه الأصول والعمل على استغلالها الاستغلال الأمثل وبما يحقق صالح الشركة.

الرد :.
تم عمل اصلاح لعدد ١١ معده عبارة عن ٢ بلدوزر ، ٥ حفارة ، وواحد هراس ، ٢ لودر ، وواحد موتور جديدر وتم الدفع بها للعمل بمواقع التنفيذ وتاجير جزء منها بمنطقة بنى سويف الجديدة ومحطة خلط الاسفلت وتم تشغيل محطة خلط الاسفلت لتصنيع الخلطه وتأجيرها لشركة طيبه وبعدها شركة كونكورد، وتم تشغيل عدد من معدات الشركة بالمشروع والجاهزة للعمل وعليه ليست كل معدات الشركة طاقات عاطلة ولكن يتم تشغيلها حسب حاجة مواقع العمل وجارى الاعداد لاصلاح عدد اخر من المعدات وفرز وتصنيف عدد من المعدات للسير فى بيعها والصرف منها على اصلاح المعدات القابله للاصلاح ولم تردنا موافقة على بيع عدد من المعدات الغير صالحه للاستخدام .

١٥. ظهر رصيد الاستثمارات المالية طويلةالاجل في ٢٠٢١/٦/٣٠مبلغ ١.٥ مليون جنيه وذلك قيمة عدد ١٥٠٠٠٠ سهم بسعر ١٠ جنيه للسهم الواحد بالشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي بجنوب الوادي والتي حققت خسائر في ٢٠١٨/١٢/٣١ بنحو ٢,٥٠٨ مليون جنيه في ٢٠١٩/١٢/٣١ بنحو ١,٨٢٨ مليون جنيه .
يتعين دراسة مدى جدوى الاستمرار فى هذه الاستثمارات في ظل عدم تحقيق عائد لها منذ سنوات.

الرد :.
سيراعي عمل القيود اللازمة مستقبلا .

١٦. بلغ رصيد حساب المخزون في ٢٠٢١/٦/٣٠ بنحو٨,٠٤٣مليون جنيه بالصافي (بعد استبعاد المخصص بنحو ٤,٠٢١ مليون جنيه) وقد لوحظ بشأنه ما يلي :-
أ- تضمن المخزون مبلغ ٢.١٠٦ مليون جنيه يمثل قيمة المخزون بفرع ليبيا وفقا للأرصدة الدفترية في ٢٠١٤ ولم يتم جردها منذ ذلك التاريخ للظروف الأمنية بدولة ليبيا ولم تكون الشركة مخصص عنه .
يتعين موافاتنا بما يفيد وجود تلك الأصناف أو عدم وجودها في تاريخ المركز المالي في ٢٠٢١/٦/٣٠واتخاذ اللازم في ضوء ذلك.

الرد :.

لم يتم جرد الاصول اعتباراً من ٢٠١٣/١٢/٢٥ نظراً للانفلات الامنى داخل ليبيا وعند استقرار الأوضاع سوف نقوم بجرد دقيق للاصول للتحقق من مدى صحة الارصدة على الطبيعة وسنقوم بعمل المطابقات اللازمة واعداد القوائم المالية وسوف يتم موافاتكم بما تم من اجراءات بهذا الخصوص وذلك عند استقرار الأوضاع الامنية مع الاحاطه بأنه تم عمل ملف كامل بالتعويضات

ب- قيمة المخزون الراكد نحو ٨,٥٤١ مليون جنيها بالمخزنالرئيسي والمناطق والذي لم يتم استخدامه في الانتاج لاكثر من عشر سنوات وذلك من واقع البيان المقدم من الشركة بخلاف قيمة المخزون بفرع ليبيا البالغ نحو ٢,١٠٦ مليون جنيه ليصبح إجمالي المخزون الراكد بالشركة في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ١٠,١٤٩ مليون جنيه مكون عنه مخصص بنحو ٤,٠٢١ مليون جنيه.

يتعين تشكيل لجنة لبحث ودراسة تلك الأصناف واتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء تلك الدراسةوالعمل علي الاستفادة منها مع تدعيم المخصص لمقابلة المخزون الراكد.

الرد :.

تم صدور القرار الادارى رقم (٢٣٣) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٠ بتشكيل لجنة لبحث ودراسة ارصدة المخازن بمناطق التنفيذ لتحديد احتياجاتها منها والاسباب التى ادت الى وجود ارصدة ليست فى حاجة اليها ان وجدت وكيفية الاستفادة منها .

تم صدور القرار الادارى رقم ٢٢٠ بتاريخ ٢٠٢١/٩/٧ لفحص مخازن قطع غيار المعدات والسيارات ومخازن المهمات والخامات بالمركز الرئيسى لتحديد الأحتياجات المطلوبة منها ومدى صلاحيتها وطريقة الاستفادة منها .

ج- قيام الشركة بتحميل المصروفات بمبلغ ٥٢٧ألف جنيه من قيمة المخزون التالف قبل انتهاء التحقيقات وذلك بناءً على موافقة رئيس مجلس الإدارة بجلسة مجلس الإدارة رقم (٤٨) بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢ ولم تحدد المسئولية في هذا الموضوع للوقوف على أسباب تلف هذا المخزون .

يتعين تحديد المسئولية في هذا الشأن والإفادة .

الرد :.

انتهاء التحقيقات وذلك بناءاً على موافقة رئيس مجلس الادارة بجلسة مجلس الإدارة رقم ٤٨ بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢ ولم تحدد المسئولية فى هذا الموضوع على أسباب تلف هذا المخزون .

نحيط سيادتكم علماً بأنه تم احالة الموضوع الى هيئة النيابة الادارية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣ نفاذاً الى قرار نجلس ادارة الشركة رقم (١٠٧) بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٠ وتم احالة الموضوع الى النيابة العامة (نيابة دار السلام) والتحقيقات جارية حتى تاريخه ضد كلا من :

١ . مهندس / مجدى شفيق .
٢ . مهندس / عبدالكريم عبدالله .
٣ . مهندس / سمير حلمى .

وسوف نوافى سيادتكم بنتائج التحقيقات فور انتهاء النيابة العامة منها .

د- تضمن المخزون مبلغ ١٢١٨١٢ جنيهاً قيمة مخزن خامات منطقة العوينات في ٢٠٢١/٦/٣٠ ولم يتم جرد ذلك المخزون لوجود المخزن بمنطقة عسكرية تابعة للقوات المسلحة

يتعين اتخاذ ما يلزم لجرد المخزن جرداً فعلياً إن أمكن .

الرد :.

تم تشكيل لجنة بالقرار الادارى العام رقم (٢٣٢) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٠ وقامت اللجنة بعمل جرد فعلى لمخازن منطقة شرق العوينات بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٢ .

١٧. ظهر رصيد حـ/ أصول بغرض البيع في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو٥.٦٠٥ مليون جنيه .

وقد أسفرت عملية المراجعة عما يلي :-

أ- قامت الشركة ببيع قطعة أرض بمساحة ١٠٠٠ متر مربع بمنطقة دار السلام للسيد / يوسف احمد رمضان بموجب جلسة الممارسة المؤرخة ٢٠١٨/١٠/٣ بمبلغ ٧٢٠٢٠٠مليون جنيه وقد قامت الشركة

بتسليم المشتري الارض المباعة بموجب محضر تسليم مؤرخ ٢٠١٩/٩/٢٢ وقد تبين تأخر المشتري في سداد الأقساط المستحقة عليه طبقا ليرنامج السداد الوارد بكراسة الشروط الأمر الذي أدي الي قيام الشركة برفع عدد من الدعاوي القضائية ضده (شيكات بدون رصيد) ، وقد حصلت الشركة علي عدد من الأحكام ضد المشتري علي النحو التالي :-

- الحبس ٣ سنوات وكفالة ٢٠٠٠٠ جنيه في الجنحة رقم ١٦١٢٢ لسنة ٢٠١٩ جنح مصر القديمة .
- الحبس ٣ سنوات وكفالة ١٠٠٠٠٠ جنيه في الجنحة رقم ٣٨٩٥ لسنة ٢٠٢٠ جنح مصر القديمة .
- الحبس ٣ سنوات وكفالة ١٠٠٠٠٠ جنيه في الجنحة رقم ٧٠٧٥ لسنة ٢٠٢٠ جنح مصر القديمة .
- الحبس ٣ سنوات وكفالة ٢٠٠٠٠ جنيه في الجنحة رقم ١٧٢٥٥ لسنة ٢٠١٩ جنح مصر القديمة .

وعلي الرغم من ذلك فقد قامت الشركة باعفاء المشتري من غرامات التأخير المستحقة علي تأخر القسطين الخامس والسادس والبالغة ٤٥٤٦٤٥ جنيه بناء علي مذكرة مجلس الإدارة رقم ١٢٩ بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٧ وتخفيض حساب الإيرادات المتنوعة بذات المبلغ بموجب القيد رقم ١٧٣ في ٢٠٢١/٦ ، ويتصل بذلك عدم قيام الشركة باحتساب غرامات تأخير بواقع ١٥% علي تأخر المشتري في سداد المبالغ المستحقة عليه حتي قيامه بالسداد في أبريل ٢٠٢١ بالمخالفة لما ورد بالبند السادس من كراسة الشروط الأمر الذي أدي الي اعفاء المشتري من غرامات يبلغ مجموعها نحو مليوني جنيه في الوقت الذي حققت فيه الشركة خسائر بلغت نحو ٢٥.٢٤٦ مليون جنيه.

يتعين إجراء المساءلة الواجبة في شأن ضياع حق الشركة في غرامات التأخير المستحقة علي المشتري والبالغة نحو مليوني جنيه طبقا لما ورد بكراسة الشروط والإفادة.

الرد :-

تقدم المشترى بطلب للشركة يبدى رغبته فى سداد اصل الدين مع اعفاءه من غرامات التاخير المستحقة نظرا للظروف التى تمر بها البلاد من جائحه كرونا وقرار مجلس الوزراء بايقاف التراخيص للبناء وقد عرض قيامه بسداد اصل الدين المستحق للشركة فى دمتها عرضا قانونيا امام المحكمة وان هيئة المحكمة سوف تقرر سداده لاصل الدين دون الغرمات وعليه فقد وافق مجلس ادارة الشركة علي طلب المذكور هذا بالاضافه ان تنازل الشركة عن الغرمات ادى الى تحصيل الشركة لكامل مستحقاتها الاصلية والذى ورد اكثر من مره كملاحظة لقيام الشركة بتحصيل مستحقاتها وذلك طبقا لكتاب الشئون القانونية بتاريخ ٢٠٢١/٩/١٥ .

ب – تضمن الحساب مبلغ نحو ١٤٩٤٩٧٩ جنيه باقي قيمة أرض فضاء بغرض البيع وقد تبين عدم قيام الشركة بعرض تلك الأراضي للبيع أوالعمل علي إستغلالها.

يتعين موافاتنا بأسباب عدم عرضها للبيع والعمل على إستغلالها.

الرد :-

بالنسبة لارض المغتربين وسيوه سبق اعادة طرحها للبيع عن طريق المزاد العلنى يوم الاربعاء الموافق ٢٠٢١/٢/١٠ ولم يتقدم احد لشراء كراسة الشروط وكذلك جلسة المزاد وقامت لجنة البيع باقفال المحضر واعتماده من مجلس ادارة الشركة بالجلسة رقم (١٢٧) بتاريخ ٢٠٢١/٣/١١ .

- بالنسبة لارض طريق عباس العقاد

هناك تعدى على هذه المساحة وقدرها ٢٠٠٠م٢ من السيد / متولى جوده اسماعيل بمساحة (١٠٠٠م٢) تم رفع الدعوى رقم (١٩٣ لسنة ٢٠٢١ مدنى حوش عيسى ضده والدعوى مؤجله بجلسة ٢٠٢١/٦/٣٠ وتم تاجيلها مره اخرى لشهر نوفمبر ٢٠٢١ .
بالنسبة للسيد / حسن جوده اسماعيل متعدى على مساحه (١٠٠٠م٢) تم اقامة دعوى فرعية للدعوى الاصليه رقم (٤٠٧٤) لسنة ٢٠١٨ مدنى كلى جنوب القاهرة من الشركة ضد المذكور وحكم فيها بالاتى :-

أولاً :. برفض الدعوى الاصلية (الزام الشركة بتحرير عقد بيع) .
ثانياً :. قبول الدعوى الفرعية من الشركة (طرد المدعى عليه فرعياً من عين التداعى)

- بالنسبة لارض قبلى قارون :.

تم البيع بمساحة وقدرها (٤٠٣٥٢م٢) للسيد / عبدالكريم عبدالتواب سيد مجاهد . بموجب المزايدة المحدوده بتاريخ ٢٠٢١/٥/٣٠ وتم اعتماد البيع من مجلس الادارة بجلسة رقم (١٣١) بتاريخ ٢٠٢١/٥/٣١ . وقام المشترى بسداد نسبة ال ٥٠% الاولى كاملة وكذلك سداد مبالغ من تحت حساب نسبة ال ٥٠% الثانية .

- بالنسبة لارض دار السلام :.

قامت الشركة بعرض بيع (٣) قطع بمساحات مختلفة (٧٠٠م٢ ، ١٤٦٠م٢ ، ٢٢٢٠م٢) بموجب مزايدة علنية بنظام المظاريف المغلقة يوم الاربعاء الموافق ٢٠٢١/٧/٧ ولم يتقدم احد لشراء كراسة الشروط وبالتالى لم يحضر احد للمزايدة . وعليه قامت لجنة البيع باقفال المحضر وتم اعتماده من مجلس ادارة الشركة بجلسة رقم (١٣٣) بتاريخ ٢٠٢١/٨/٣ . على ان يتم اعادة عرضها فى موعد اخر .

- بالنسبة لارض البركة (طريق الاسماعيلية) :.

قامت الشركة بعرضها للبيع بموجب المزايدة بنظام المظاريف المغلقة يوم الاربعاء الموافق ٢٠٢١/٨/٢٥ الساعة الثانية عشر ظهرا بمقر الشركة بدار السلام وتم ارسائها على السيد / علاء محمد غنيمى سليم الناقة . وتم اعتماد البيع من مجلس ادارة الشركة بجلسة رقم (١٣٤) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٥ .

ج -- تضمنت قيمة اراضي مستصلحة بغرض البيع في ٢٠٢١/٦/٣٠نحو مبلغ ٢.١٥٦ مليون جنيها وهي جميعها بمنطقة سهل الطينة ولم يتبين قيام الشركة بعمل مزادات لعرض تلك الأراضي للبيع.
يتعين موافاتنا بأسباب عدم عرض تلك الأراضي للبيع .

- كما تبين وجود اراضي متعدي عليها بوضع اليد من قبل بعض الاشخاص بيانها كالتالي:
  - مساحة (١٠ سهم -- ٢٠قيراط-- ٤٢ فدان) بالقطعه رقم (٣٧) منطقة سهل الطينة متعدي عليها بوضع اليد من السادة / محمد سعيد جوده و سعيد جودة منذ عام ٢٠١١ .
  - مساحة (١٤ سهم -- ٥ قيراط -- ٢٣ فدان) بالقطعه رقم (٣٧) منطقة سهل الطينة متعدي عليها بوضع اليد من السيد / احمد غازي .

يتعين سرعة اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لاسترداد اراضي الشركة ومتابعة الدعاوي المرفوعة مع مطالبة المذكورين اعلاه بحق الانتفاع عن السنوات المذكورة.

الرد :.

تم رفع الدعوى رقم (٧٥٧) لسنة ٢٠٢٠ مدني كلى الاسماعيلية ضدهما بالطرد والمطالبة بريع (حق انتفاع) والدعوى مؤجلة بجلسة ٢٠٢١/٧/٢٦ للتقرير . وتم تاجيلها مره اخرى الى جلسه ٢٠٢١/١٢/٢٠ للتقرير .

د- تضمنت مبلغ ٣٤٨٠٠٠ جنيها قيمة عدد ٢٠ وحدة سكنية بالعامرية بالاسكندرية وقد تبين قيام الشركة بطرح هذه الوحدات للبيع بالمزاد العلني وتم الترسية على المتزايد / شريف عرارة طايل بمبلغ ٦ مليون جنيه ونتيجة عدم التزام المتزايد بالسداد في المواعيد المحددةقامت الشركة بتطبيق الشروط الواردة بكراسة الشروط ومصادرة تأمين دخول المزاد والعمولة وضريبة القيمة المضافة وما تم سداده باجمالي مبلغ نحو ١.١٥٦ مليون جنيه .
يتعين عرض هذه الوحدات للبيع والعمل على إستغلالها .

الرد :.

تم اعادة عرضها للبيع بالمزايدة العلنية بجلسة المزاد بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٠ ولم يتم البيع لعدم الوصول للسعر الاساسى المحدد من اللجنة العليا لتثمين اراضى الدولة .

١٨. بلغ رصيد حـ/ عملاء قطاع عام أعمال مبلغ بنحو ٧.٩٩٣ مليون جنيه كما بلغ رصيد حـ/ عملاء واوراق قبض في

٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ بنحو ١١٢.٩٣٢مليون جنيه بالصافي بعد خصم نحو ٢٢.٣٧٧ مليون جنيه لمقابلة المتوقفين من العملاء.
وقد أسفرت عملية المراجعة عما يلي :-
أ- لم تقم الشركة بارسال المصادقات للتحقق من صحتها في ٢٠٢١/٦/٣٠.
يتعين اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة مع ضرورة إجراء المطابقات والمصادقات اللازمة في ٢٠٢١/٦/٣٠.
ب- بلغت جملة ارصدة العملاء المتوقفة عن السداد منذ فترة تزيد علي خمس سنوات بنحو ٣٢.٥٧٥ مليون جنيه.
يتعين إجراء الدراسة لكافة الارصدة المتوقفة عن السداد والتحقق من مدى وجود اضمحلال لتلك الأرصدة في ٢٠٢١/٦/٣٠.
الرد :.
تقوم الشركة بعمل المصدقات وارسالها للمدنين بعد عمل الاقفال الثاني واثبات جميع المستخلصات الواردة للشركة أما بالنسبة لتحصيل المستحقات فان جميع الاعمال الجارية والحديثة يتم تحصيلها مباشرة دون تاخير اما المتاخرات يتم بحثها طرف جهات الاسناد وحيث انها متاخرات من سنوات ويرجع سبب التأخر لبعض المشاريع علاوة على استيفاء بعض الملاحظات والتسليم الابتدائى والنهائى لهذه الاعمال مثل عملية فرع ٢٠ ، فرع ٢٥ ، ٢٦ بالنوبارية وعملية غرب جرجا .
ج - بلغ رصيد حـ/ عملاء قطاع عام اعمال مبلغ بنحو ٧.٩٩٣ مليون جنيه مستحقة على الشركات ذات العلاقة منذ أكثر من ١٠ سنوات دون مصادقة أو مطابقة على هذه الأرصدة.
يتعين اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة مع ضرورة إجراء المطابقات والمصادقات اللازمة في ٢٠٢١/٦/٣٠.
الرد :.
يرجع تأخير تحصيل هذه المستحقات لوجود خلافات بين جهات الاسناد الاصلية ووجد قضايا مثل قطاع التوسع الافقى وشركة جنوب الوادى نظرا للرجوع على الشركات بالتزامات متعلقة بالتنفيذ ويوجد قضايا في هذا الشان ضد شركة جنوب الوادى .
د- تضمنت حسابات العملاء نحو ١٧.١٠١ مليون جنيه طرف الهيئة العامة لمشروعاتالتعمير والتنمية الزراعية عن أعمال ومستخلصات منذ ما يزيد عن عشرين عاما بالإضافة إلى مبلغ ١١.١٣١ مليون جنيه بحساب أمانات طرف الهيئة وتامين أعمال طرف الهيئة.
ولم يتم عمل أي مطابقات أو مصادقات من الشركة للوقوف على صحة تلك المديونيات في تاريخ القوائم.
يتعين اجراءالمطابقات وإجراء المصادقة على أرصدة الهيئة في ٢٠٢١/٦/٣٠ وموافاتنا بالنتيجة حتى نتمكن من التحقق من صحة أرصدة الهيئة.
الرد :.
جميع الاعمال طرف الهيئة محل بحث وتسوية وجارى عمل المطابقات اللازمة فى هذا الشان .
هـ- تم سحب بعض العمليات المسندة للشركة من بعض جهات الإسناد نتيجة تأخر الشركة في تنفيذ تلك الأعمال مما أدى إلي تنفيذ هذه العمليات على حساب الشركة وفرض غرامات التأخير عليها وبيانها كالتالي:
اولا :تم سحب بعض عمليات الإسكان المسندة للشركة من الهيئة الهندسية للقوات المسلحة بطريقة الممارسة المحدودة وقد تبين ما يلي:-
- بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٥ أبرمت الشركة عقد اتفاق مع شركة علاء الدين وشركاه المسند إليه من جهة الإسناد إتمام الأعمال المسحوبة من الشركه وذلك لعملية تنفيذ عدد (١٠) عمارة بغرب الشروق والذي ينص على :-
- إجمالي المديونية على الشركة العامة لإستصلاح الأراضي بالنسبة لفروق الأسعار عن هذه العملية مبلغ ٢٤٧٤٢٧٣٨ جنيه تم تسديدها بالمبالغ الآتية :

- ١٢٧٠٠٠٠٠٠ جنيه من الهيئة (مخصومة من تعويضات مستحقة للشركة) .
- ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه تتحملها الشركة.
- ٧٠٤٦٧٣٨ جنيه جاري التسوية .

- تلتزم الشركة بتوفير مبلغ وقدره ٥٧٤٣٠٠٠ جنيه للمقاول على أن يتم خصم مبلغ ٥ مليون جنيه المستحقة على الشركة للهيئة الهندسية للقوات المسلحة .
- يلتزم المقاول بسداد كافة مستحقات مقاولي الباطن في حدود نسب التنفيذ الخاصة بهم في التعويضات .
- في حالة قيام جهة الإسناد بصرف أي تعويضات من المشروع محل العقد يحق للمقاول يتم صرفها خصما من مديونية الشركة للهيئة الهندسية للقوات المسلحة .

وقد تم هذا الاتفاق لإبراء ذمة الشركة في القضية رقم ٣٣٣ لسنة ٢٠١٧ حيث جاء في حيثيات الحكم بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٧ وقد قامت الشركة بتحميل المصروفات بمبلغ ١٢.٠٢٦ مليون جنيه في ٢٠١٩/٦/٣٠ قيمة فروق الاسعار.وعلي الرغم من انتهاء العملية منذ أكثر من ثلاث سنوات الا ان الشركة لم تقم باحتساب مستحقاتها لدي مقاولي الباطن ولم تتخذ أية إجراءات قانونية ضدهم حتي تاريخ الفحص.

يتعين احتساب مستحقات الشركة لدي مقاولي الباطن واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة نحو الرجوع علي مقاولي الباطن بكافة مستحقات الشركة التي تكبدتها في هذه العملية والافادة.

الرد :-

تم تشكيل لجنة لدراسة وضع مقاولى الباطن بمشروع الاسكان وتحديد مسئولية كل مقاول على حدة للرجوع على كلا منهم فيما يخصه بفروق الاسعار نتيجة عدم استكمال الاعمال المسندة لكلا منهم وعرض الامر على مجلس ادارة الشركة وتم اتخاذ قرار تحميل فروق الاسعار على المقاولين وتم معالجة الامر فى ٢٠٢١/٩/٣٠ .

- كما تم الاتفاق بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٨ مع المقاول / رجب زكريا جمعه والمسند اليه استكمال الاعمال المسحوبة من الشركة لعملية التجمع الخامس عقدي رقم(١٥٢٣٤/ب/م.م/٥/٣) و (١٥٢٣٤/أ/م/٥/٤) مع الهيئة الهندسية للقوات المسلحة وقد تم الاتفاق على:

- ان يحصل المقاول علي مبلغ ٧ مليون جنيه قيمة فروق اسعار علي ان يتم تقسيطها علي سنه (اثني عشر شهرا) .
- يلتزم الطرف الثاني بالتوجه الي ادارة المشروعات بالهيئة الهندسية للقوات المسلحة والتوقيع علي الاوراق اللازمة باستلامة لكافة فروق الاسعار من الشركة المستحقة على عقدي المقاولة وابراء ذمة الشركة من مبلغ ١٠.١٢١ مليون جنيه .
- تلتزم الشركة بدفع المبلغ (٧ مليون) علي اقساط متساوية شهريا علي مدار اثني عشر شهرا تبدا في ٢٠١٩/٣/١ وتنتهي في ٢٠٢١/٣/٣١
- يلتزم المقاول بسداد مستحقات باقي المقاولين حسب ما تسفر عنه المحاسبة النهائية مع جهة الاسناد (الهيئة الهندسية للقوات المسلحة)

وقد تم هذا الاتفاق لإبراء ذمة الشركة في القضية رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ وقد قامت الشركة بتحميل المصروفات بمبلغ ٧ مليون جنيه في ٢٠١٩/٦/٣٠ قيمة فروق الاسعار.

وعلي الرغم من انتهاء العملية ووفاء الشركة بالتزاماتها وفق الاتفاق المشار إليه الا ان الشركة لم تقم باحتساب مستحقاتها لدي مقاولي الباطن ولم تتخذ أية إجراءات قانونية ضدهم حتي تاريخ الفحص.

يتعين احتساب مستحقات الشركة لدي مقاولي الباطن واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة نحو الرجوع علي مقاولي الباطن بكافة مستحقات الشركة التي تكبدتها في هذه العملية.

الرد :-

تم تسوية الموقف مع الهيئة الهندسية وعمل المستخلصات الختامية لمشروعي الشروق والتجمع الخامس وتم ادراج المستخلصات خلال السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ وجارى متابعة عمل التسليم النهائى لمشروع التجمع الخامس وتم تشكيل لجنة لبحث تحميل مقاولى الباطن بهذه

الفروق وتم عمل حساب لهذه التسوية وجارى انهاء الاجراءات فى هذا الشان والرجوع بالطرق القانونية على المقاولين

- سحب عملية تكريك منطقة جنوب شرق بوغار بمنطقة بحيرة المنزلة من طرف جهة الإسناد (الهيئة العامة لحماية الشواطئ) التابعة لوزارة الموارد المائية والري وقد أخطرت الشركة بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢ بمحضر حجز إداري بمبلغ ٣٤.٣٩١مليون جنيه فروق أسعار وغرامات تأخير وقامت الشركة بتكوين مخصصات لمقابلة ذلك بمبلغ ٢٠مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ كما قامت برفع دعوي قضائية علي مقاولي الباطن برقم ٦٢ لسنة ٢٠١٧ و ٨٥ لسنة ٢٠١٨ تجاري كلي حلوان والموضوع محل تحقيق من قبل النيابة الإدارية ولم نوافى من اثناء الفحص بما انتهت اليه تحقيقات النيابة الادارية .

يتعين موافاتنا بما انتهت اليه تلك التحقيقات مع تدعيم المخصص اللازم وموافاتنا بما تم بشان الدعوي المرفوعة على مقاولي الباطن.

الرد :

تم اقامة الدعوى رقم ٢٩٥ لسنة ٢٠١٨ مدنى مستعجل عابدين ضد الهيئة العامة المصرية لحماية الشواطىء دعوى عدم العتداد بحجز ما للمدين لدى الغير وحجزت للحكم بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٧ وصدر الحكم بعدم الاعتداد بالحجز الموقع من الهيئة العامة لحماية الشواطى على الشركة العامة .

تم اقامت الدعوى رقم ١٠٩٠ لسنة ٤٠ ق قضاء ادارى المنصورة لالغاء قرري رقم ٤٠٨ و ٤٢٠ الصادرين من الهيئة العامة لحماية الشواطىء بسحب العمل من الشركة ومحالة الى خبراء وزارة العدل ٢٠٢١/١٠/٢٧ لورد تقرير خبراء وزارة العدل ،وتحدد جلسه ٢٠٢١/١٢/٢٠ للاطلاع على التقرير .

الدعوى رقم ٤٩٧٦ لسنة ٤٣ق قضاء ادارة المنصورة المرفوعة من الهيئة العامة لحماية الشواطىء ضد الشركة بالزامها بمبلغ ٣٤٣٩١١١٥.١٢ جنيه صدر حكم بعدم قبول الدعوى .

تم ابلاغ النيابة العامة نيابة الزهور والمناخ ببورسعيد فى المخصر رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٨ ادارى الزهور والمناخ والتحقيقات لازلت متدوالة وقد اصدرت النيابة العام قررها بالتحفظ على أموال كلا من مقاولى الباطن (اشرف عبدالحميد الجابرى و مصطفى مرعى) ومهندس / عصام الشنب (مدير تنفيذ العملية بالشركة) ومهندسين بالهيئة العامة لحماية الشوطىء ومازلت تحقيقات النيابة جارية حتى تاريخه .

الدعوتين رقمى ٦٢ لسنة ٢٠١٧ تجارى كلى حلوان والدعوى رقم ٨٥ لسنة ٢٠١٨ تجارى كلى حلوان مؤجلين لجلسة ٢٠٢١/١١/٢١ للاعلان بالطلب العارض من مقاول الباطن .

تم اقامة الدعوى رقم ١٩٥ لسنة ٢٠١٨ تجارى القاهرة الجديدة ضد الجابرى ومصطفى مرعى وذلك لازامهما بسداد مبلغ ٢٦٠٧٩٩٧٨.٤٠٧ جنيه قيمة ما تم الرجوع به على الشركة من قبل الهيئة العامة لحماية الشواطىء وقف تعليقى لحين الفصل فى الدعوتين رقم ٦٢ لسنة ٢٠١٧ و ٨٥ لسنة ٢٠١٨ .

- سحب العمليات المسندة للشركة بمنطقة توشكى من طرف جهة الإسناد (الهيئة العامة للسد العالي وخزان أسوان التابعة لوزارة الموارد المائية والري) وقد أخطرت الشركة بتاريخ ٢٠١٧/٧/٣ بمحضر حجز إداري بمبلغ ٤٠.٤٠٢مليون جنيه فروق أسعار وغرامات وقامت الشركة بتكوين مخصصات لمقابلة ذلك بمبلغ ٤٣.١٧٣مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ ورفع دعاوى برفع الحجز الإداري وضد قرار وزير الموارد المائية والري بسحب العمل من الشركة والموضوع محل تحقيق من قبل النيابة الإدارية.

وقد قامت الشركة برفع دعوى أمام محكمة القاهرة للأمور المستعجلة ٨٦٥ ق لسنة ٢٠١٧ برفع الحجز . وصدر الحكم بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٧ بعدم الاعتداد بامر الحجز .

- وأيضا تم رفع دعوى ضد قراري وزير الموارد المائية والري وأخرين رقمي (٣٦) ، (١٥٣) بسحب العمل من العمليتين المشار إليهما

- ولم نواف من ادارة الشئون القانونية بالشركة بما انتهت اليه تلك الدعاوي.

يتعين متابعة تلك الدعاوي وموافاتنا بما تم بشأنها واتخاذ الإجراءات اللازمة نحو الرجوع على مقاولي الباطن بهذه المبالغ والإفادة

الرد :.

القضية رقم ٨٦٥ لسنة ٢٠١٧ والمرفوعة من الشركة ضد وزير الموارد المائية والرى وهيئة السد العالى دعوى عدم الاعتداد ورفع الحجز بمبلغ ٤٠٦٧٣٣٢٣ جنيه والصادر فيها الحكم بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٧ بعدم الاعتداد بالحجز واعتباره كأن لم يكن .

القضية رقم ١٢٦٧٤ لسنة ٧٢ق قضاء ادارى والمرفوعة من الشركة ضد وزير الموارد المائية والرى وهيئة السد العالى دعوى طعن على القرار الادارى رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٦ والقرار الادارى رقم ١٥٣ لسنة ٢٠١٦ لسحب الاعمال من الشركة و جلسة ٢٠٢٠/٦/٢٥ احالة الى مجلس الدولة بمحافظة أسوان للاختصاص .

الدعوى رقم ١٠٠ لسنة ٢٠١٨ مدنى كلى حلوان والمرفوعة من شركة فيوتشر جروب ضد الشركة دعوى مستحقات بمبلغ ١٥٢٦٨٥٣.٧٥ جنيه عن تربة صخرية عن عملية توسيع مفيض توشكى بر أيسر من ك ٤٥٠٠ الى ك ٤٦٠٠ وذلك عن العقد رقم ٢١ لسنة ٢٠١٥/٢٠١٦ وللحكم جلسة ٢٠١٩/١٢/٢٩ عدم قبول الدعوى .

الدعوى رقم ٣٥٩ لسنة ٢٠١٨ مدنى كلى حلوان والمرفوعة من المقاول / شوقى لبيب منصور ضد الشركة دعوى مستحقات بمبلغ ١٢٢٧١٥١١ جنيه عن تربة صخرية عن عملية تنفيذ أعمال توسيع مفيض توشكى عن العقد رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥/٢٠١٦ من ك ٣.٤٦٥ الى ٣٨٠٠ بر ايسر والفوائد القانونية ٥٠% من تاريخ المطالبة وحتى السداد ومحالة الى مكتب خبراء وزارة العدل بجلسة ٢٠٢١/١٢/١١ لورود التقرير

الدعوى رقم ٨٦٩ لسنة ٢٠١٧ مدني كلى سوهاج المرفوعة من الشركة ضد السيد / صابر سدراك يوسف دعوى مطالبة مالية بمبلغ ١٥٨٢٢٨٣.٢٠٥ جنيه والتعويض محالة لهيئة خبراء وزارة العدل بأسوان بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٤ والى جلسة ٢٠٢١/١١/١٩ للتقرير .

الدعوى رقم ٨٧٠ لسنة ٢٠١٧ مدنى كلى سوهاج المرفوعة من الشركة ضد السيد / صبرى سدراك يوسف . موضوع الدعوى مطالبة مالية بمبلغ ٣٨٤٨٦٧٩.٨٩ جنيه والتعويض محالة لهيئة خبراء وزارة العدل بأسوان بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٤ ،والى جلسة ٢٠٢١/١١/١٩ للتقرير .

ح- بلغ رصيد حساب عملاء بيع أراضي بالتقسيط مبلغ ٣.٣٢٥مليون جنيه وقد تضمن الحساب في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ نحو ٢.٦٥٩ مليون جنيه على بعض العملاء لم تحصل منذ اكثر من عشر سنوات.

يتعين بحث أسباب عدم تحصيلها وعدم إتخاذ الإجراءات القانونية في حينه والإفادة.

الرد :.

يتم الاتصال المباشر بالمستثمرين المتعثرين فى السداد والتفاوض معهم للسداد وكذلك ارسال انذارات واخطارات لهم للحضور لمقر الشركة للسداد كما تم اعداد بيان موضح به جميع المستثمرين المتقاعسين عن السداد وتم ارساله للشئون القانونية لاتخاذ الاجراءات القانونية ضد هولاء المستثمرين عن طريق رفع دعاوى قضائية لتحصيل المديونية طرفهم .

١٩. بلغ رصيد حساب الضريبة المستقطعة من الشركة (أرباح تجارية وصناعية)في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٣٣,٨٣٣ مليون جنيه والذي يمثل قيمة ما تم خصمة من ضرائب بمعرفة جهات الاسناد ولم نقف على صحته لعدم وجود مطابقات او مصادقات مع مصلحة الضرائب.

يتعين موافاتنا بتحليل مفردات هذا الرصيد المذكور والمستندات المؤيدة له.

الرد :.

سيتم طلب التحليل من مصلحة الضرائب ومطابقتها حيث ان الخصم معلى اليا من عام ٢٠٠٠ .

٢٠. ظهر رصيد حساب مدنيون وأرصدة مدينة أخرى في ٢٠٢١/٦/٣٠بنحو ٣٠٨.٤٥٩ مليون جنيه كما بلغ رصيد حساب مقاولون قطاع عام أعمال في ذات التاريخ بمبلغ ٩٢٤١٤ جنيه.

وقد أسفرت عملية المراجعة عما يلي :-

ي- لم تقم الشركة بإرسال المصادقات لأصحاب الأرصدة المدينة في ٢٠٢١/٦/٣٠ للتحقق من صحة الأرصدة الظاهرة في تاريخ الميزانية.

يتعين إرسال المصادقات لاصحاب الارصدة المدينة في تاريخ الميزانية وموافاتنا بما يرد من ردود على تلك المصادقات.

الرد :.

بالنسبة الارصده المدينة طرف المدنيين بقيمة ما يلى :.

١٥٤٢٧٦٥٠٦ مقاولين وموردين قطاع خاص عبارة عن المديونيات وفروق الاسعار المحملة على مقاولي الباطن لعمليات المنزلة وتوكل والمرفوع بها دعاوى امام القضاء علاوه على بعض العمليات التى مازالت سارية ويتم التشغيل خصما على المقاولين .

٢٣٢٨٧٦ حسابات مدينة موردين يتم تجميعها وتسويتها بعد مخاطبة الجهات المختلفة .

٢٠٠٠٦٢ ومبلغ مدينون . فرع الشركة بليبيا .

٣٢٤٤٩٠ عبارة عن ارصدة شاذة بحسابات التأمينات والامانات والغرامات الخاصة بالمقاولين ويتم تجميعها وتسويتها .

بقيمة اجمالية قدرها ١٧٣.٤٨٥ مليون جنيه .

أما بالنسبة لقطاع الاعمال العام مبلغ ٩.٥٣١ مليون جنيه عبارة

١٠٣٦٩٩١ تعليات لحين نهو الاعمال فرى الشركة .

٣٦١٤٣٩١ ارصدة مدينة بحسابات المقاولين والموردين لحين انتها التسوية .

٤٨٨١ ارصدة جارى تحليلها .

اما بالنسبة لمبلغ ١٥٤٨٩٨ طرف جهات حكومية

٣٧٨٣١٤٦١ تامينات لدى الجهات الخارجية .

٦٠٦٠٦٩٣٠ عبارة عن ارصده مدينة طرف هيئات وشركات ومدينة تحت التسوية امانات لدى العملاء .

٤٣٠٩٣٦٣٥ جارى مدين فرع ليبيا يقابله معه ٣٢١١٣٠.٣٥٧ جارى المركز الرئيسى بالاضاح رقم (١٧) .

ك- بلغت جملة الأرصدة المدينة المتوقفة عن السداد منذ عدة سنوات نحو ١١٨.٤٤٠مليون جنيهومكون عنها مخصص بمبلغ ٢١.٥ مليون جنيه.

يتعين تحديد أسباب توقف هذه الأرصدة وعدم تحصيلها في حينه مع تحديد المسئولية بشأن عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيلها وتكوين مخصص يتناسب مع قيمتها.

الرد :.

الارصدة المدينة المتوقفة ١١٩٦٦٣٦٩٥ .

جارى الفحص والتسوية حيث ان هذه المبالغ يوجد قضايا مرفوعه على بعض الجهات مثل شركة جنوب الوادى .

ل- أسفرت أعمال مراجعة بعض العمليات المسندة للشركة العامة لإستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير عن تقاعس بعض المقاولين عن تنفيذ الاعمال المسندة اليهم وقيام الشركة بسحب العمل منهم الامر الذي ادي الي تحميل الشركة لغرامات وفروق اسعار وقامت الشركة بقيدها علي هؤلاء المقاولين ونتيجة لذلك تضخم ارصدتهم دون تحصيل.

ومن أمثلة ذلك: -

- ظهر الرصيد المدين لشركة الهدى للمقاولات العمومية بمبلغ١٥٦٦٠٢١ جنيهاوقد تبين أن تلك المديونية نتيجة لتقاعس المقاول عن تنفيذ بعض الأعمال المسندة له (مشروع الواحات البحرية) وتم سحب الأعمال منه بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٣ والتنفيذ على حسابه وقامت الشركة برفع عدة دعاوي قضائية ضد المقاول بأرقام ٩٤٢لسنة ٢٠١٧ ، ٩٤٣لسنة ٢٠١٧ ، ٩٤٤لسنة ٢٠١٧ ، ٩٤٥لسنة ٢٠١٧ ، ٣٣٢لسنة ٢٠١٤ ومازالت متداولة.

يتعين متابعة كافة الدعاوي القضائية التي تم إتخاذها ضد المقاول المذكور والإفادة بما تم بشأنها.

الرد :.

تم موافاة قطاع الشئون القانونية بكل ما يلزم من مستندات لتقديمها فى الدعوى المرفوعة من الشركة ضد المقاول وما زالت الدعاوى متداولة وسنوافى سيادتكم فور موافاتنا من قطاع الشئون القانونية بأى مستجدات .

- ظهر الرصيد المدين لمؤسسة سوماك مصر للتجارة والمقاولات بمبلغ ٥٢٢١١٩٤ جنيها وقد تبين من الفحص أن جملة قيمة الأعمال التي قام المقاول بتنفيذها بمبلغ ٢٦٩٥٠٨٢٤جنيها طبقا لأخر مستخلصات أرقام (٣٨ ، ٤١) بنسبة تنفيذ قدرها ٩٦.٨% من قيمة العقد وتم سحب العمل منه في ٢٠٠٦/٦/١٣ وقامت جهة الإسناد (وزارة الزراعة) باحتساب وخصم غرامات تأخير وفروق أولوية على الشركة وبالتالي وتمقيدها على المقاول المذكور وحتى تاريخه لم تقم الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيل مستحقاتها.

يتعين بحث أسباب عدم أقامة دعاوي قضائية حتي تاريخه ضد المقاول المذكور مع متابعة الدعاوي القضائية المرفوعة من جهة الاسناد ضد الشركة وموافاتنا بما تم بشأنها.

الرد :.

بخصوص الرصيد المدين لمؤسسة سوماك مصر للتجارة والمقاولات بشأن عدم اقامة الدعاوى القضائية حتى تاريخه ضد المقاول المذكور مع متابعة الدعاوى القضائية المرفوعة من جهة الاسناد ضد الشركة تم تكليف قطاع الشئون القانونية باقامة الدعوى القضائية اللازمة ضد المقاول طبقا لقرار مجلس الادارة .

- مبلغ ١٢٢٨١٨جنيهاً باسم المقاول/ أحمد كمال محمد الطاهر في ٢٠٢١/٦/٣٠ فى وقد تبين سحب العمل من المقاول بتاريخ ٢٠١٧/٩/٨ والتنفيذ على حسابه عن عملية تنفيذ اعمال استكمال حمايه وادي الشيخ من أخطار السدود ارقام ٤، ٣ وعملية توريد وبناء دبش واستكمال أعمال الدبش المتبقية لزوم الترعة وتم رفع الدعوي رقم ٢٠٨٦ لسنة ٢٠١٧ محكمة جنوب القاهرة للمطالبة بالمديونية المستحقة عن العقد رقم ١ لسنة ٢٠٠٨.

يتعين متابعة الدعوي المرفوعة وموافاتنا بما تم بشأنها

- مبلغ ١٨٨٣٠٤جنيهاً باسم المقاول/ عيد مصطفي احمد علي وقد تبين ان تلك المديونية تمثل قيمة عجز خامات منصرفة للمقاول بالزيادة عن عملية تنفيذ اعمال مصنعيات محطة معالجة الصرف الصحي بمدينة الفرافرة عن العقد رقم ٢٠٠٦/٢٠٠٥/٤٤ بمبلغ ١٣١٠٢٣٥جنيهاً حيث تم سحب العمل من المقاول لتقاعسة عن التنفيذ وتم رفع الدعوي رقم ٤٦٦٤ لسنة ٢٠١١ مدني كلي جنوب القاهرة وقضي فيها بجلسة ٢٠١٦/٧/٢٥ بحكم نهائي بالزام المقاول المذكور بأن يؤدي للشركة مبلغ ١١٥٩٢٢جنيهاً بالاضافة الي الفوائد القانونية بواقع ٤% حتي اتمام السداد.

يتعين اتخاذ اللازم نحو تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة وموافاتنا بما يتم في هذا الشأن.

الرد :.

تم مخاطبة قطاع الشئون القانونية نحو تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة بالطرق القانونية .

مبلغ ٢٦١٧٥١٩٧ جنيهاً باسم المقاول/صبري سدراك يوسف ، مبلغ ١٩٠٨٥٣٥٥ جنيها باسم المقاول / صابر سدراك يوسف نتيجة تقاعسهما عن تنفيذ العمليات المسنده اليه بمنطقة توشكي وقد تبين قيام الشركة برفع دعوي قضائية ضد المقاولين برقم ٨٧٠لسنة ٢٠١٧ مدني كلي سوهاج وانتهت الي أعادتها للمحكمة وتصحيح شكل الدعوي.

يتصل بذلك وجود ارصدة دائنة طرف المقاولين المذكورين (صبري سدراك يوسف ، صابر سدراك يوسف) بحساب غرامات المقاولين والموردين بمبلغ ١٠٥٤٨١٥ جنيه ، ٧٥٩٧٣٣ جنيه علي التوالي.

يتعين خصم المبالغ الدائنة من المديونية واتخاذ الاجراءات اللازمة لمتابعة سير الدعوي القضائية وموافاتنا بما تم بشأنها.

- صدر حكم نهائي في الدعوي رقم ٤٨٥٨ لسنة ٢٠١٤ المقامة من الشركة ضد المقاول/ حمادة حسن موسي بتاريخ ٢٠١٧/٥/٦ المسند اليه عملية تنفيذ الاعمال الصناعية والتبطين لعملية ٦٢٨٠ فدان بالزامه بأن يؤدي للشركة مبلغ ١٦٢٧٥٦ جنيها وفوائد بنكية بواقع ٤% من تاريخ المطالبة القانونية بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٦ بالإضافة الي مبلغ ١٠٠٠ جنيه كتعويض للشركة.

يتعين موافاتنا بأسباب عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة وموافاتنا بما يتم في هذا الشأن .

الرد :.

الحكم رقم ٤٨٥٧ لسنة ٢٠١٤ مدني كلي جنوب القاهرة ضد المقاول / حمادة حسن موسى . حكمت المحكمة بأن يؤدى للشركة مبلغ وقدره مائة واثنين وستون الفا وسبعمائة وستة وخمسون جنيها وثمانية وعشرون قرشا وفوائد قانونية بواقع ٤% من تاريخ المطالبة القضائية الحاصل في ٢٦ /١/ ٢٠١٤ وحتى تمام السداد مع الزامه باداء مبلغ عشرة الاف جنيها تعويضا عن الاضرار الماديى ومبلغ ٧٥ جنيه اتعاب محاماه .

تم استلام الصيغة التنفيذية بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١٨ وتحدد يوم ٢٠١٨/٣/١٨ للتنفيذ الجبرى بعد انتهاء الدراسة الامنية وعليه تم عمل نشرة بيع للمنقولات المحجوز عليها لدى المدعي عليه وتم عمل محضر تبديد لاقامة جنحة تبديد ضد المدعى عليه لعدم تنفيذه الحكم الصادر ضده .

- مبلغ ٣٦٨١٣١٣جنيهاً باسم/شعبان عبد الصمد عبد الجواد/ وعادل محمد فريد وقد تبين قيام الشركة نتيجة تقاعس هذا المقاول عن تنفيذ (عملية تنفيذ محطة رفع بني صالح بني سويف محطة طلبات دير السنقورية ومبني المحولات بني سويف) على حسابه وتحميله بكامل تكاليف عملية التنفيذ وليس على أساس الفروق الناتجة على التنفيذ مما ترتب على ذلك تضخم قيمة المديونية وظهورها على غير حقيقتها.

يتعين بحث تلك الأرصدة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك والعمل علي تحصيلها والإفادة.

الرد :.

تم سحب الاعمال من المقاول المذكور وجارى التنفيذ بالخصم لانهاء العمليات المسنده له وعليه يتم تحميل المقاول المذكور على هذا الاساس حيث فور الانتهاء من التنفيذ بالكامل سيتم ادراج تلك الاعمال له وسيخصم منها تكلفة تنفيذها بالكامل وحينها يتضح المديونية المستحقه عليه ويتم مطالبته بها قضائيا تضمنت المبالغ الآتية مبلغ ٣٤,٠٤٣ مليون جنيه باسم / اشرف فهمي الجابري ومبلغ ٣٨,٤٥١ مليون جنيه باسم / مصطفي عبدالحميد محمود حيث تم سحب العملية المسندة للشركة بمنطقة بحيرة المنزلة من طرف جهة الإسناد (الهيئة العامة لحماية الشواطئ) التابعة لوزارة المواد المائية والريوتقوم جهة الإسناد بالتنفيذ على حساب الشركة نتيجة تقاعس المقاولين المشار إليهم عن تنفيذ الأعمال المسندة إليهم وقامت جهة الإسناد باحتساب وخصم قيمة فروق أسعار وغرامات واستقطاعات تكاليف إعلان ومصاريف إدارية نتيجة سحب العمل بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٦ وتم قيدها على المقاولين المذكورين وقد تبين قيام الشركة برفع دعوي قضائية ضد المقاولين رقم ١٩٥ لسنة ٢٠١٨ ، .

يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تحصيل تلك المديونيات متابعة الدعاوي المرفوعة وموافاتنا بما تم بشأنها .

الرد :.

تم موافاة قطاع الشئون القانونية بكل ما يلزم من مستندات لتقديمها في الدعوى المرفوعة من الشركة ضد المقاولين وما زالت الدعاوى متداوله وسنوافى سيادتكم فور موافاتنا من قطاع الشئون القانونية باى مستجدات

م- تضمنت نحو ٦,٢١٧مليون جنيه باسم/ البنية الاساسية وتمثل باقي المستحق على المستثمرين على الاراضي المشتراة من الشركة حيث تم خصم ١٩,٧٠٢مليون جنيه بمعرفة الهيئة العامة لمشروعات والتنمية الزراعية التعمير قيمة مستحقات الشركة عن الأراضي الممنوحة لها وتم تحصيل مبلغ ١٣.٢١٤مليون جنيه من المستثمرين ولم يتم تحصيل

الباقي والمستحق على هؤلاء المستثمرين حتي تاريخ الميزانية في ٢٠٢١/٦/٣٠ ومكون عنها مخصص بمبلغ ٢مليون جنيه فقط.
يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل باقي مستحقات الشركة طرف هؤلاء المستثمرين.

الرد :.

تم اعداد كشوف باسماء المستثمرين المتعسرين بسداد قيمة البنية الاساسية وارسالها لمديرية الزراعة بالنوبارية يفيد بعدم التعامل معهم في صرف الحصة المقرره من الكيماوى والتقاوى الا بعد سداد البنيه الاساسية ورغم ذلك يقوم القطاع التجارى بعمل انذارات للمستثمرين لحثهم على السداد ولا يتم التعامل مع أى مستثمر يحضر للقطاع التجارى لاى اجراء الا بعد التنبيه عليه بسداد قيمة البنية الاساسية وهذا ادى الى تحصيل الشركة جزء كبير من المبالغ الخاصة بالبنية الاساسية .

ن-تضمن حـ/مدينون متنوعون في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ نحو ١.٧٥٦مليون جنيه تحت مسمي تأمينات لدي الغير ولم يتم موافاتنا من الشركة بتحليل قيمة هذا الرصيد والمستندات المؤيدة وسنة تحميلها مما تعذر معه التحقق من صحته.
يتعين موافاتنا بتحليل مفردات هذا الرصيد المذكور والمستندات المؤيدة له.

الرد :.

جارى اعداد التحليل وسيتم موافاة الجهاز به .

س- بلغ رصيد حساب أمانات لدي العملاء في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٤.٣٩٧مليون جنيه وقد تضمن الحساب مبلغ ١٢.٨٧١مليون جنيه طرف شركة جنوب الوادي للتنمية والذي يمثل مديونية مستحقة للشركة طرفها منذ اكثر من سبع سنوات عن تلك العمليات ولم تقم الشركة باجراءمصادقات او مطابقات الوقوف على صحة تلك المديونيات وهذه المديونية مرفوع بشأنها الدعوي القضائية رقم ٦٦٢ لسنة ٢٠١٨ محكمة جنوب القاهرة الابتدائية.
يتعين اجراء المصادقات مع الشركة للموقوف على صحة تلك المديونيات مع متابعة الدعوي المشار اليها وموافاتنا بما انتهت اليه.

الرد :.

يوجد دعوى وتم ايداع تقرير الخبير لصالح الشركة .

ع-بلغ رصيد حـ/أرصدة طرف هيئات وشركات في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ بنحو ١٥.٣١٧مليون جنيه وقد تضمنت المبالغ الاتيه:-
نحو مبلغ ١٠.٧٥٧مليون جنيه باسم/ هيئة التعمير حيث سبق تخصيص مساحة١٠ الاف فدان للشركة بشرق العوينات وقد بلغت تكاليف الارض والاستصلاح نحو ٩.٦٥٦مليون جنيه حيث سبق إبرام عقد ابتدائي بين الهيئة المذكورة والشركة في ١٩٩٩/٤/٤الا انه بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٤ صدر قرار من الهيئة بسحب الأرض المخصصة للشركة مما حذا بالشركة إقامة الدعوي رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٩ وكونت الشركة مخصص عنها بكامل القيمة ومازالت الدعوي متداولة بالقضاء لم يتم البت فيها بعد.
يتعين موافاتنا بما انتهت إليه الدعوي المشار إليها.

الرد :.

توجد دعوى للحصول على التعويض المناسب أو الحصول على قطعة ارض بديلة .

- مبلغ ٤٠٩٢٢جنيهاً تحت مسمي/ رصيد دائن طرف مكتب تأمينات بورسعيد(شاذ) مرحل منذ سنوات دون الوقوف على صحة ذلك الرصيد ودون موافاتنا بمصادقة مع المكتب المذكور للوقوف على صحته في ٢٠٢١/٦/٣٠.

يتعين بحث ذلك الرصيد والعمل على تسويته.

الرد :.

جارى المتابعة والاستفادة من الرصيد طرف المكتب .

ف- تضمنت الأرصدة المدينة تحت التسوية في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٥,٨٥٥ مليون جنيه وقد تضمنت مبلغ ٣٥٤١٤٨ جنيها في ٢٠٢١/٦/٣٠

بمسمي مرتبات المشرفين والمهندسين وقد تبين أن تلك المبالغ عبارة عن مرتبات ومكافآت للسادة المهندسين المشرفين عن تنفيذ بعض أعمال المقاولات ويتم خصم مبالغ من مقاولي الباطن على ذمة سداد تلك المرتبات لهؤلاء المشرفين .

يتعين بحث أسباب عدم سداد المقاولين تلك المبالغ وإجراء التسويات اللازمة بشأنها.

الرد :-

جارى حاليا تحميلها على مقاولى الباطن كل مقاول على حده (تحت مسمى مصروفات الاشراف) .

ص- بلغ رصيد حساب / عهد طرف العاملين في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ٧٨١٤٩٨ جنيها وقد تبين بشأنه ما يلي :-

- تقوم الشركة بصرف عهد نقدية للعاملين بها على ذمة أعمال ولم يتم تسوية العهد فى تاريخ الميزانية او جردها .

يتعين بحث أسباب ذلك ووضع نظام رقابة داخلية يضمن تسوية العهد اولا بأول ويحكم الرقابة عليها.

- وجود ارصدة طرف بعض العاملين بلغت نحو ٩٦٩٢٨ جنيه لم تحصل هذه المبالغ منذ سنوات .

يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل هذه المبالغ .

- وجود بعض الارصدة الدائنة (انشاذة) بحساب العهد لبعض العاملين بلغت ٣٧٨٥٣ جنيها .

يتعين بحث هذه الأرصدة والعمل علي تسويتها .

الرد :-

قرر مجلس ادارة الشركة بجلسة رقم (١١٩) بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٩ بالموافقة على ما انتهى اليه الرأى القانونى فى التحقيقات التى تمت بشأن احالة التحقيق الخاص بديون على بعض العاملين بالشركة والمقدرة بمبلغ ١٠٦٣٨٤.٧٠٢ جنيه (فقط مائةوستة الف وثلاثمائة واربعة وثمانون جنيها و٧٠٢ / ١٠٠٠ لاغير) وعدم تحصيلها من مدينيها واتخاذ الاجراءات القانونية ضد المخالفين

بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٥ تم ارسال البلاغ لهيئة النيابة الادارية نفاذاً لقرار مجلس ادارة الشركة وقامت هيئة النيابة الادارية بمباشرة شئونها واجراء التحقيقات عن الواقعة مع كلا من الاستاذ / علاء الدين عبدالحليم عبدالعزيز . مدير عام شئون العاملين والمحاسب / محمود سعد على الوكيل . رئيس قطاع التنمية الادارية .

بتاريخ ٢٠٢١/٩/٧ قامت هيئة النيابة الادارية بارسال مذكرة بالرأى فى القضية رقم ٣٢٤ لسنة ٢٠٢٠ نيابة الزراعة قسم أول انتهت فيها بقيد الواقعة مخالفة مالية بالمواد ارقام ٥٦/أ ،ب ، ٦٠ ، ٥٩ من قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وبالمادتين ١٠٨ ، ١٠٩ من لائحة شئون العاملين بالشركة العامة لاستصلاح الاراضى والتنمية والتعمير والمادة الاولى /٣ من القرار رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن سريان احكام النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة وتعديلاته ضد كلا من :-

. المحاسب / محمود سعد على الوكيل . رئيس قطاع التنمية الادارية

. الاستاذ/علاء الدين عبدالحليم عبدالعزيز. مدير عام شئون العاملين

٢١. لانهما خلال الفترة من عام٢٠١٦ حتى عام ٢٠١٩ بدائرة عملها وبوصفهما السابق

الاول : اتخذ اجراءات استصدار القرار رقم ٨٤ بانهاء خدمة المهندس / كمال كمال ذكى الشيوى . من الشركة بالاستقالة مع تسوية معاشه وذلك دون سداد المبالغ المستحقه عليه للشركة وقيمتها ٤٩٩٢٩.٩٣١ جنيه دون اتخاذ اجراءات تسوية هذه المديونية قبل انهاء خدمته وبالرغم من وجود اشعرات خصم قطاع المراجعة على النحو الموضح تفصيلا بالاوراق .

ثانيا : مجازاة المخالفين المذكورين تأديبيا .

ثالثا : للشركة ابلاغ النيابة العامة من عدمه بشأن الواقعة محل التحقيق فى ضوء ما يترائى لها من اجراءات يمكن اتخاذها لاستيداء مستحقاتها محل التحقيق

تم الخصم بالزيادة وجارى تسوية الارصدة .

٢٢. ظهر رصيد النقدية بالبنوك والصندوق في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ بنحو ٢٢.٠٥٤ مليون جنيه حسابات جارية مدينة و ودائع ونحو ٩٥.٥٨٣ مليون جنيه بنوك دائنة وقد تلاحظ بشأنها ما يلي:

- تم جرد النقدية البالغة ٨١٥ جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها.
ونوصي بإيداع النقدية بالبنك في ٦/٣٠ من كل عام احكاماً للرقابة على النقدية.
- لم نوافق بشهادات بنكية بمعظم أرصدة البنوك المدينة والدائنة في ٢٠٢١/٦/٣٠ باستثناء البنك الأهلي المتحد وبنك أبوظبي التجاري وبنك مصر والبنك الأهلي الكويتي للحسابات الجارية والودائع وخطابات الضمان.
يتعين موافاتنا بالشهادات المطلوبة.

الرد :-
بخصوص عدم وجود شهادات للبنوك في ٢٠٢٠/٦/٣٠
تم مخاطبة جميع البنوك لطلب شهادات بالأرصدة ولم يتم الرد (مرفق صور)

اسم البنك	
التعمير والاسكان	لوجود حجز من الضرائب (ضريبه القيمة المضافة)
التنميه والائتمان الزراعى	لوجود حجز من الضرائب (ضريبه القيمة المضافة)
فطر الوطنى	لوجود حجز من الضرائب (ضريبه القيمة المضافة)
الشركه المصرفيه العربيه الدوليه	لوجود حجز من الضرائب (ضريبه القيمة المضافة)
بنك بلوم	لوجود حجز من الضرائب (ضريبه القيمة المضافة)
البنك التجارى	لوجود حجز من الضرائب (ضريبه القيمة المضافة)

اما بالنسبة لرصيد الخزينة سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً.

- بلغ رصيد حساب الودائع في ٢٠٢١/٦/٣٠ بنحو ١٢.٢٣٧ مليون جنيه وقد تم حساب فوائد الودائع هذا العام على أساس تقديري بمعدل فائدة قدره ٣% فقط لكل من بنك قطر الوطني الأهلي وبنك الإسكندرية ، وبنك مصر الموسكي وهي فائدة متدنية جدا بالنسبة لأسعار الفائدة المحددة من البنك المركزي والي لا تقل عن ٨% سنوياً حسب بنك الوديعة.
نوصي بإعادة حساب هذه الفوائد والبالغة ٣٦١.١٨١ الف جنيه فقط خلال العام طبقا للسعر المعلن من البنك المركزي في تاريخ الميزانية والحصول على شهادات بالفوائد الفعلية من هذه البنوك ومن ثم إجراء التسويات اللازمة.

الرد :-
هذه الودائع ليست حرة ولكنها مجمده كضمان لخطابات الضمان علماً بأن هذه البنوك لم توافينا بأى شهادات بسعر العائد لوجود نزاع قانونى مع هذه البنوك وتم احتساب العائد تقديري.

- مازال الرصيد الدفتري لبنك مصر فرع الموسكي في ٢٠٢١/٦/٣٠ سحب على المكشوف دائن بمبلغ ٢٩.٥٥٠ مليون جنيه في حين أن آخر شهادة من البنك في ٢٠١٩/٦/٣٠ تضمن رصيد مدين بمبلغ ٨٩.٦٩٠ مليون جنيه بفارق نحو ٦٠.١٤٠ مليون جنيه ، وقد قامت الشركه بتوقيع عقد تسوية مع البنك بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٥ لتصبح المديونية على الشركة بمبلغ ٢٣.٧٧٨ مليون جنيه بدلا من ١١٢.٥٧٠ مليون جنيه وقد تم تقديم شيكات آجله للبنك بمبلغ ٢٠ مليون جنيه ولم تلتزم الشركة بالسداد في المواعيد حيث قامت بسداد شيك واحد فقط بمبلغ ٥.٥ مليون جنيه والباقي لم يسدد مبلغ ١٤.٤٦٠ مليون جنيه بخلاف الفوائد المدينة من عام ٢٠١٨ حتي عام ٢٠٢١ وقد أدي هذا الي صدور الحكم القضائي رقم ٨٨١ لسنة ٧ ق من المحكمة الاقتصادية بالقاهرة لصالح البنك المذكور بالزام الشركة أن تؤدي مبلغ ٨٩٩٩٩٢٦٧

جنيه للبنك المذكور بخلاف فوائد بواقع ١٣,٥% ، وقد قامت الشركة بالطعن على الحكم برقم ٤٨٨٩ لسنة ٩ ق لوقف تنفيذه ومازال الطعن متداول حتي الآن ولم يحدد لها جلسة ، وقامت الشركة بتكوين مخصص بمبلغ ٢٠ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣١ لمقابلة هذا الحكم وذلك لحين صدور نتيجة الطعن المقدم.
يتعين متابعة الطعن المقدم من الشركة ومواقاتنا بما تم فيه مع الحصول علي شهادة من البنك المذكور بالرصيد في ٢٠٢١/٦/٣٠ واجراء التحقيق اللازم وتحديد المسئولية بشأن التأخر في السداد والذي أدي الي صدور الحكم السابق الإشارة اليه ، مع تدعيم المخصص.

الرد :-
تم عمل مخصص بمبلغ ٢٠ مليون جنيه عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ وسيتم استكمال تكوين المخصص خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢ وتم عمل تفاوض مع البنك لسداد مبلغ عشرون مليون جنيه والتصالح فى الحكم عن طريق بيع عدد قطعة ارض من ارض دار السلام وتم عمل جلسة مزاد فى ٢٠٢١/٧ ولم يتقدم احد للشراء وجارى اعادة عرض الارض للبيع لسداد البنك

- تضمنت مذكرة تسوية بنك أبوظبي التجاري في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ٢١٣٥٠ جنيه عبارة عن توريدات منذ عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ لم يتم اثباتها بالدفاتر برغم ورودها بكشوف البنك المذكور.
يتعين التحقيق من عدم اثبات هذه التوريدات بمبلغ ٢١٣٥٠ جنيه في تاريخ المراجعة برغم انها منذ عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ وسرعة مخاطبة البنك المذكور لمعرفة أصحاب هذه التوريدات واثباتها بالدفاتر طبقاً لذلك.

الرد :-
تم تحرير خطاب للبنك للافاده عن مصدر هذه التوريدات وفور ورووود اشعارات الاضافة من البنك سوف يتم اثباتهم دفتريا فى السنه المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ .

- استمرار الشركة في عدم رد خطابات الضمان خلال ثمانية أشهر والبالغ قيمتها في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٧.٨٣١ مليون جنيه لبنك اسكندرية فرع الجيزة طبقاً لعقد تسوية الموقف مع بنك الإسكندرية في ٢٠٢٥/٥/١٧ حتي تاريخ المراجعة في أغسطس ٢٠٢١ مما قد يعرض الشركة لإلغاء التسوية مع البنك لعدم التزام الشركة ببنود الاتفاق ، وقد كونت الشركة مخصص بمبلغ ٥ مليون جنيه فقط بهذا الشأن.
يتعين الإلتزام بعقد التسوية مع بنك الإسكندرية والإفادة بما يتم في هذا الشأن مع تدعيم المخصص السابق تكوينه.

الرد :-
بالنسبة لخطابات ضمان بنك الاسكندرية جيزة تم رد خطاب ضمان بمبلغ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٥/٦ ليصبح رصيد خطابات الضمان حاليا ٧.٨٣ مليون جنيها وتم ابرام عدد ٢ وديعة بمبلغ ١.٢٥ مليون جنيه كمارج لرصيد خطابات الضمان ليصبح بعدها رصيد خطابات الضمان غير المغطى هو ٦.٥٨ مليون جنيها وجارى العمل حاليا على رد باقى خطابات الضمان للبنك .

- ظهر رصيد حساب البنك الاهلي المصري فرع دار السلام في ٢٠٢١/٦/٣٠ دائن بمبلغ ٤٦.٣٦٤ مليون جنيه وحتي تاريخ الفحص لم يتم تفعيل التسوية التي تمت مع البنك المذكور بمبلغ ٢٦ مليون جنيه في ٢٠١٤/٣/٢٤ وقد قام البنك المذكور برفع الدعوي رقم ١٣٠ لسنة ١٢ ق أمام المحكمة الاقتصادية بالقاهرة وصدر له الحكم في ٢٠٢١/٨/١ بالزام الشركة بمبلغ ٧٧١٩١٥٥٠ جنيه ولم يتم نسخ الحكم حتي تاريخ الفحص حسب إفادة الشركة.

يتعين تحديد المسئولية بشأن عدم تفعيل التسوية المشار اليها وموافاتنا بصورة من الحكم السابق الإشارة اليه بمجرد الحصول عليه مع تكوين المخصص اللازم.

الرد :-
بخصوص البنك الاهلى المصرى يوجد نزاع قضائى وجارى الاتفاق على تسوية المديونية .

- مازالت معظم أرصدة البنوك الخاصة بالشركة محجوز عليها منذ ٢٠١٨/١/٢٣ لصالح مصلحة الضرائب المصرية وذلك لسداد مستحقات بلغت نحو ٨.٥٩٣ جنيه طبقاً لمحضر الحجز الإداري، وهذه البنوك هي :-
البنك الاهلي المصري، بنك مصر ، بنك القاهرة ، بنك الإسكندرية ، بنك قطر الوطني الأهلي ، البنك التجاري الدولي ، بنك المؤسسة العربية المصرفية ، بنك التعمير والإسكان ، مصرف أبوظبي الإسلامي ، بنك أبوظبي الوطني، بنك التنمية والائتمان الزراعي ، بنك بلوم مصر.

يتعين على الشركة سرعة اتخاذ كافة الإجراءات لرفع هذا الحجز الإداري على حساباتها وسداد كافة مستحقات مصلحة الضرائب مع الإفصاح عن هذا الحجز الإداري بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية (إيضاح البنوك).

٢٣. بلغت الالتزامات طويلة الأجل وتسهيلات موردين في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ٢٠.٧٩١مليون جنيه تبين بشأنها ما يلي :-

- تضمنت مبلغ ٦.٩٩٨ مليون جنيه باسم اقساط ارض شرق السويس حيث قامت الشركة بشراء ٧١٥فدان شرق السويس بالمزاد العلني من الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير منذ عام ٢٠٠٤ وتم سداد مبلغ ٤.٠١١مليون جنيه مقدم الثمن والباقي على خمسة اقساط سنوية متساوية الفائدة ويستحق القسط الاول بعد مضي سنة من دخول المياه والمرافق كذلك تبين سداد مبلغ ٢.٨٥٥ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ خصما من مستحقات الشركة لدي الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير وقد تبين قيام الشركة ببيع كامل تلك المساحة للمستثمرين منذ استلامها وتخصيصها من هيئة التعمير وبلغت حصيلة البيع نحو ٢٢.٧٢٤مليون جنيه ولم تسدد الشركة باقي ثمن تلك الارض لهيئة التعمير بالرغم من قيامها بالتصرف في كامل المساحة المشار اليها .

يتعين موافاتنا بأسباب ذلك والافادة .

الرد :-
مبلغ ٦.٩٩٨ مليون جنيه تم السداد من مستحقات الشركة طرف هيئة التعمير عن الاعمال التى نفذتها الشركة لصالح الهيئة .

- تضمنت مبلغ ١٣.٧٩٣مليون جنيه باسم اتحاد المساهمين العاملين ويمثل المستحق لاتحاد المساهمين طرف الشركة العامة عن توزيعات الارباح عن سنوات سابقة ولم يتم سدادها من الشركة لاتحاد المساهمين كما تبين عدم قيام اتحاد المساهمين بسداد باقي اقساط الاسهم للشركة القابضة والمقدرة بنحو ١٤مليون جنيه وذلك خلال فترة عمل الشركة تحت مظلة القانون رقم ١٥٩لسنة ١٩٨١ وتعديلاته قبل خضوع الشركة للقانون رقم ٢٠٣لسنة ١٩٩١ .

كما تبين عدم قيام الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي بسداد قيمة الأسهم المستحقة لاتحاد العاملين المساهمين طبقاً لما تم الاتفاق عليه مع الاتحاد لتنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٢ حيث تم تحرير محضر إتفاق على ذلك في ٢٠١٣/١٠/٢٤.

يتعين إجراء الدراسة القانونية لموقف اتحاد العاملين المساهمين مع الشركة وموافاتنا بما يتم في هذا الشأن.

الرد :-
تم سداد جزء من مستحقات الاتحاد طرف الشركة القابضة وسيتم السداد للاتحاد حسب توفير السيوله بالشركة .

٢٤. بلغت أرصدة المخصصات في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ نحو ١٦٧.٦٠٨ مليون جنيه ولم نواف من الشركة بالدراسة اللازمة لكافة المخصصات ولوحظ بشأنها ما يلي :-

- تضمنت المخصصات مبلغ ٨.١٦٩مليون جنيه تخص فرع الشركة بليبيا على الرغم من وجود مديونيات مستحقة بفرع الشركة بليبيا لم يتم تحصيلها نظراً للظروف الأمنية بدولة ليبيا بيانها كمايلي :-
٣٠.٨١٣ مليون جنيه مديونيات على عملاء الفرع ضمن أرصدة العملاء وأوراق قبض.
١٨.٢٨٤مليون جنيه مديونيات تخص فرع ليبيا بحساب مدينون وأرصدة مدينة أخرى .
٢.١٠٦ مليون جنيه قيمة المخزون بفرع الشركة بليبيا.
٦.٨٢٦ مليون جنيه قيمة النقدية بالبنوك والصندوق بفرع الشركة بليبيا.

الرد :.
لم يتم جرد الاصول اعتباراً من ٢٠١٣/١٢/٢٥ نظراً للانفلات الامنى داخل ليبيا وعند استقرار الأوضاع سوف نقوم بجرد دقيق للاصول للتحقق من مدى صحة الارصدة على الطبيعة وسنقوم بعمل المطابقات اللازمة واعداد القوائم المالية وسوف يتم موافاتكم بما تم من اجراءات بهذا الخصوص وذلك عند استقرار الأوضاع الامنية مع الاحاطه بأنه تم عمل ملف كامل بالتعويضات بلغ مخصص الضرائب المتنازع عليها نحو ٦٧.١٥٣ مليون جنيه في حين بلغت قيمة الضرائب (أرباح شركات أموال) من واقع نموذج ٩أحجز عن السنوات من ٩٨/٩٧ حتى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ نحو ١١٠ مليون جنيه بخلاف غرامات مقابل التأخير البالغة حتى ٢٠١٦/٩/١ نحو ٩٥.٤مليون جنيه بالإضافة لمبلغ نحو ٨.٦ مليون جنيه قيمة الحجز الوارد بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٣ (ضريبية مبيعات) على البنوك التي تتعامل معها الشركة
كما لم يتم حساب ضرائب كسب العمل المستحقة على العاملين عن الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠.
يتعين إعداد دراسة وافية لكافة مستحقات الضرائب وتدعيم المخصص المذكور .

الرد :.
تم فحص الشركة ضريبة كسب العمل حتى ٢٠١٦ ويوجد رصيد دائن للشركة طرف المصلحة وجارى فحص السنوات من ٢٠١٧ حتى ٢٠١٩ .
اما بالنسبة الضريبة العامة على الدخل فقد تم سداد مبلغ حوالى مليون جنيه ويتم السداد حسب توافر السيوله وتم تقديم ملف بالاراضى المملوكة للشركة للوفاء بالسدد فى شكل عينى .

- بلغ رصيد مخصص القضايا والمطالبات في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٤.٣٥٠ مليون جنيه في حين ان بيان القضايا المُعد بمعرفة الشركة لم يوضح نسب المكسب والخسارة لكل قضية مما تعذر معه الحكم على مبلغ المخصص الواجب تكوينه لهذه القضايا كما أن القضايا المرفوعة على الشركة للعام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢١ تتعدي ٢٠٠ مليون جنيه فضلا عن عدم موافاتنا بالدراسة الخاصة بتكوينه.
يتعين موافاتنا بالدراسة الخاصة لكافة المخصصات مع تدعيمها في ضوء ما سبق.

الرد :.
تم تكوين مخصص لمقابلة مديونية بنك مصر اما باقى القضايا فهى محل تداول والدعوى المرفعة منهم يتم المبالغ فى قيمة الدين والتعويض المطلوب وسيتم تكون المخصصات اللازمة فى ضوء تحقيق ارباح بالشركة .
نحيط سيادتكم علما بأن مخصص القضايا رقم غير ثابت ومتغير لان الشركة عند رفع قضايا ضد خصومها تطالب بأقصى سقف مالى كذلك خصوم الشركة والامر يرجع الى قرار هيئة المحكمة من حيث المبلغ المقرر به الحكم والفوائد القانونية والمصاريف القضائية المحكوم بها فى الدعوى وتاريخ المطالبة القضائية وحتى تمام السداد .

- تم تخفيض رصيد حساب العملاء بقيمة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في ٢٠٢١/٦/٣٠بنحو ٢١.٥ مليون جنيها دون اجراء الدراسة اللازمة لهذ المخصص في حين بلغت الأرصدة المدينة المتوقفة والمرحلة

من سنوات سابقة(عملاء – مدينون وأرصدة مدينة أخري) نحو ١١٩,٦٦٤ مليون جنيها.
يتعين موافاتنا بالدراسة الخاصة بتكوين ذلك المخصص مع تدعيمه في ضوء الارصدة المتوقفة.

الرد :-
بالنسبة للعملاء فان معظم المديونية طرف جهات حكومة وتبلغ ٨٦ مليون جنيه وجارى متابعة التحصيل او التسوية حال عدم امكانية التحصيل

٢٥. بلغ رصيد حساب الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ٣٦٩.٠٠٩ مليون جنيه كمايلي: -
وقد تضمن الحساب ما يلي: -

- بلغت الأرصدة الدائنة المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ١٣٦.٤٥٦ مليون جنيه حيث تم رفع الحجز الاداري من الهيئة بتاريخ ٢٠٢١/٧/٢٧ علي تقسيط المبالغ المستحقة عليها للهيئة والبالغة ١٢٣,٣٥٧ مليون جنيه (شاملة عوائد تأخير شهر ٢٠٢١/٧) علي أقساط شهرية عددها ٩٦ قسط قيمة كل قسط ١,٢٨٥ مليون جنيه.

يتعين الالتزام بسداد مستحقات الهيئة وخاصةً حصة العاملين التابعين للشركة في المواعيد القانونية وأن هذه الأموال تمثل أموال سيادية للدولة وتحديد المسئولية بشأن غرامات التأخير نتيجة التأخر في سداد التأمينات في مواعيدها.

الرد :-
تم سداد عدد ٤ اقساط وجارى الاستمرار فى السداد حسب توافر السيولة بالشركة .

- نحو مبلغ ٧.٠١٣ مليون جنيه باسم أقساط أرض سهل الطينة في ٢٠٢١/٦/٣٠ ويمثل الباقي من ثمن الأرض المشتراة من الهيئة العامة لمشروعات التعمير حيث قامت الشركة بسداد ٩١٦ الف جنيه مقدم ثمن الأرض والمقسطة على عشر سنوات واستحق القسط الأول في ديسمبر ٢٠١٤ ولم تقم الشركة بسداد أي قسط من اقساط تلك الأراضي لهيئة التعمير بالرغم من قيام الشركة ببيع ما يقرب من ٨٠% من تلك الاراضي مما قد يعرض الشركة لغرامات تأخير .

يتعين موافاتنا بأسباب عدم سداد الأقساط المستحقة في مواعيدها المحددة.

الرد :-
جارى متابعة السداد بالخصم من مستحقات الشركة طرف هيئة التعمير وتوريد بعض المبالغ من مشترى الارض لهيئة التعمير مباشرة حيث تم سداد مبلغ ٧٤٢ جنيه مصرى من المستثمر شركة النور للهيئة

- تضمن الرصيد في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ١.٩٠٦مليون جنيه باسم اقساط ضريبة المبيعات والتي تمثل المستحق لمصلحة الضرائب على المبيعات على السلع الرأسمالية بناءً على حكم المحكمة في القضية رقم ٥٦٥٤لسنة ٦٠ق بالقضاء الإداري بالإسكندرية.

يتعين سداد المبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب على المبيعات حتي لا تتعرض الشركة للغرامات المقررة بالقانون.

الرد :-
سيتم السداد حسب توافر السيولة بالشركة .

- بلغت قيمة أمانات موردين ومقاولين في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ٢٥.٧٢٨ مليون جنيه وهي تمثل مبالغ محتجزة من المقاولين مقابل الأعمال المسندة إليهم من الشركة وقد لوحظ أن الشركة دأبت على استقطاع تلك المبالغ من المقاولين وتعليتها بالارصدة الدائنة واستخدامها في أنشطة الشركة المختلفة دون سدادها لأصحابها .

يتعين بحث تلك المبالغ والعمل على تسويتها.

الرد :-
يتم تعلية تلك الامانات على اساس نهو بعض الملاحظات فى تنفيذ الاعمال بناءاعلى توصيات مناطق التنفيذ بتعليتها لحين نهو تلك

الملاحظات وردها للشركة من جهة الاسناد ولا يتم استخدامها مطلقاً لأى نشاط فى الشركة .

- عدم قيام الشركة بسداد مبلغ ١٢٩٥٢١٣جنيهاً في ٢٠٢١/٦/٣٠ لشركة الفارس الذهبي وذلك عن تنفيذ أعمال توريد رمال نظيفة وأتربة صالحة للردم من خارج الموقع لمشروع المزارع السمكية ببورسعيد وكذا مبلغ ١٤٦٧٧٥٠ جنيهاً قيمة تأمين نهائي على ذمة تلك الأعمال على الرغم من قيام المقاول بتنفيذ كافة الأعمال المسندة إليه .

يتعين موافاتنا بأسباب عدم صرف تلك المبالغ.

الرد :-

يتم صرف مستحقات مقاولى الباطن بناءاً على موافقة ادارة الشركة حسب توفير السيولة .

١٣. ظهر رصيد حساب ضرائب ارباح شركات اموال دائنا بمبلغ نحو ٢٢.٠٥٨ مليون جنيه وقد تبين من فحص الموقف الضريبي للشركة مايلي:-

- السنوات من عام ١٩٩٧/١٩٩٨حتي ١٩٩٩ /٢٠٠٠

تم الربط الضريبي بمبلغ ٦٧١١٩٢٠٩جنيهاً بمعرفة المأمورية وتم الطعن على الملف الضريبي برقم ١٠٧٧لسنة ٢٠١٢ بلغت الضريبة المقدرة بمعرفة لجنة الطعن ٤٧٢٥٨٠٤٢جنيهاً تم الطعن على الحكم أمام المحكمة وتم الحكم لصالح الشركة بتخفيض الضريبة في حدود ١٢٨٠٠٠٠٠وتم الاستئناف بمعرفة وزارة المالية وجاري نظر الحكم بمحكمة الاستئناف

وقامت الشركة بالتقديم إلى لجنة فض المنازعات للاستفادة من القانون الصادر في ٢٠١٦ وجاري تقديم المستندات .

- السنوات من ٢٠٠٥ /٢٠٠٦ حتي ٢٠٠٨ /٢٠٠٩ .

- تم تقديم الإقرار الضريبي وفقاً للقانون رقم ٩١لسنة ٢٠٠٥ في المواعيد القانونية المحددة علماً بأنه تم الربط على الشركة بموجب قرار لجنة الطعن وتم الطعن أمام المحكمة وجاري تحديد جلسة للنظر في الاعتراض المقدم من الشركة .

وقد قامت الشركة أيضاً بالتقديم بطلب إلى لجنة فض المنازعات للاستفادة من القانون الصادر في ٢٠١٦/٩ وجاري فحص الملف

- السنوات ٢٠٠٩/٢٠١١ .

اعترضت الشركة على نموذج ١٩ أمام اللجان الداخلية المتخصصة وجاري نظر الملف.

- السنوات من ٢٠١١/ ٢٠١٥ .

- تم تقديم الإقرار الضريبي وفقاً للقانون رقم ٩١- لسنة ٢٠٠٥ في المواعيد القانونية المحددة وجاري الفحص بمعرفة مركز كبار الممولين عن طريق المأمورية.

وجاري تجهيز البيانات اللازمة للفحص

- السنوات من ٢٠١٥/ ٢٠١٩ .

- تم تقديم الإقرار الضريبي وفقاً للقانون رقم ٩١- لسنة ٢٠٠٥ في الموعد القانونية المحددة ولم يتم الفحص حتى الان عن هذه السنوات.

يتعين بحث موقف الضرائب العامة وضبط أرصدة الشركة بمستحقات مصلحة الضرائب حتي نتمكن من معرفة الرصيد الصحيح للمصلحة واحتساب غرامات التأخير حتى تاريخ الميزانية .

الرد :-

جاري متابعة القضايا ولجان الفحص والطعن والحصول على موافقة الضرائب بالسداد العينى .

١٤. بلغ رصيد قروض وتسهيلات قصيرة الاجل في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ٥٤.٤٧٣ مليون جنيه وتلك القروض والتسهيلات مستحقة السداد منذ أكثر من ١٠ سنوات وبعض تلك القروض واردة من جهات أجنبية لحساب هيئة التعمير وبيانها كمايلي:-

٣- قروض هيئة التعمير ومعظمها وارد من جهات أجنبية:

- مبلغ ٢٧.٩٤٨ مليون جنيه واجبة السداد منذ ديسمبر ٢٠١٥ لهيئة التعمير (قرض أبوظبى).
- مبلغ ١٤.٧٣٣ مليون جنيه واجبة السداد منذ ٢٠٠٩/٥/١٥ للهيئة (القرض الأوروبى).
- مبلغ ١.٨١٤ مليون جنيه واجبة السداد للهيئة منذ عدة سنوات (اعتمادات مستندية المعونة الأمريكية).

الرد :-
يتم الخصم من مستحقات الشركة طرف هيئة التعمير .

٤-قروض من وزارة المالية:-

- مبلغ ٣.٣١٨ مليون جنيه قرض بنك الاستثمار القومي الخطة الاستثمارية وفوائدة والتي توقفت الشركة عن السداد منذ عام ٢٠٠٦ .
وقد تبين حساب الفوائد المستحقة هذا العام بالخطأ بمبلغ ٥١٧٥٨٦.٥٧٠ جنيه بالقيد رقم ٢٠٢١/٦/١٨٩ و صحته طبقا للشهادة مبلغ ٥٢٠٧٧٤.٧٤ جنيه بفرق قدره ٣١٨٨.١٧ جنيه .
يتعين اجراء قيد التصويب اللازم بالفرق .

الرد :-
تم عمل قيد التعديل بالمستند ٢٠٢١/٦/٣٥٨ وجارى الاتفاق مع البنك لرفع الفوائد وسداد أصل الدين .

- مبلغ ٢.٦٥٩ مليون قرض وزارة المالية وفوائدة والذى تم منحه للشركة لسداد اجور العاملين بها في ٢٠١٢/٥/٢٠ و قد لوحظ أن هذا الرصيد يتضمن على فائدة العام محسوبة بشكل تقديرى على أساس ١٣% سنويا حيث لم ترد بها مطالبة من وزارة المالية حتى تاريخ المراجعة .
يتعين العمل على سرعة سداد أقساط القروض المتأخرة والمستحقة على الشركة.

الرد :-
جارى المتابعة وسيتم عمل اللازم .

١٥. بلغ رصيد الدفعات المقدمة من بيع اراضي في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ١٠.٣٠٠مليون جنيه .
وقد تلاحظ بشأنها ما يلي :-

- تضمنت حسابات دائنة تحت التسوية نحو مبلغ ١.١٨٥مليون جنيه قيمة مقدمات حجز أراضي بور سعيد حيث قامت الشركة بالإعلان عن بيع أراضي بجنوب بور سعيد والتي تبلغ مساحتها ٢٠٠٠فدان والتي كان من المفترض أن يتم تخصيصها للشركة بموجب المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٠٠حيث أن هذه الأرض كانت ملك الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير ثم انتقلت حوزتها إلى محافظة بورسعيد بقرار من رئاسة الجمهورية وبموجب القرار الوزاري رقم ١٤٦لسنة ٢٠٠٩ والذي بموجبه تم إلغاء التخصيص للشركة .
يتعين اتخاذ اللازم في هذا الشأن.

الرد :-
تم سحب الاراضى الشركة ويتم استرداد المبالغ للمستحقين حسب الطلب .

- تضمنت حسابات دائنة تحت التسوية نحو مبلغ ٩.١١٥ مليون جنيه قيمة جدية حجز أراضي مسلمة للهيئة عن أراضي كان سيتم تخصيصها للشركة وقامت الشركة بتحصيل مقدمات حجز لتلك الأراضي وذلك منذ عام ١٩٩٦
يتعين العمل على سداد تلك المبالغ للهيئة لحين تخصيص أراضي جديدة للشركة.

الرد :-
يتم خصم المبالغ من مستحقات الشركة طرف هيئة التعمير .

١٦. بلغت ايرادات النشاط في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ١١٣.٨٧٧ مليون جنيه مقابل نحو ٧٩.٥١٠ مليون جنيه بزيادة بنحو ٣٤.٣٦٧ وترجع هذه الزيادة الي أرباح ناتجة عن بيع بعض اراضي الشركة التي تم تحويلها من الاصول الثابتة الي اراضي فضاء بغرض البيع طبقا لقرار

الجمعية العمومية والبالغة نحو ٣٢.١٨٨ مليون جنيه وليست ناتجة عن إيراد التشغيل .
يتعين العمل علي بذل العناية الكافية لتحقيق أرباح من أنشطة الشركة بما يعود بالنفع علي الشركة .
الرد :-
تم بيع بعض المساحات لسداد بعض المديونيات للتأمينات والبنوك وتم الحصول على بعض العمليات الجديدة مثل مرافق مدينة الفيوم الجديدة وجزء من اعمال القطار الكهربائى لمسافة ١٠كم بمنطقة غرب النوبارية .
١٧. وجود خسائر تشغيل كبيرة وتدهور ملحوظ في قيمة الأصول المستخدمة في توليد التدفقات النقدية حيث بلغت تكاليف النشاط بقائمة الدخل عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتي ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٨٨.٧٠٣مليون جنيه ، وقد تبين تحقيق معظم المناطق والقطاعات والعمليات الرئيسية بالشركة وبعض الفروع الخارجية خسائر في ٢٠٢١/٦/٣٠ نتيجة زيادة مصروفات هذه المناطق والقطاعات عن إيراداتها فضلاً عن وجود قطاعات لم تحقق اية إيرادات خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ مع تحميل الشركة مصروفات عنها (خامات ، أجور ،... الخ) ، مرفق رقم (٢) يوضح امثلة لذلك.
يتعين دراسة أسباب تحقيق بعض مناطق وقطاعات الشركة لهذا العجز وعدم تحقيق اية إيرادات لبعض المناطق مع وجود مصروفات لها مما أثر علي المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها.
الرد :-
بفحص المرفق تبين أن الشركة لم تحقق خسائر تشغيل وان قائمة الدخل بالمرحلة الأول حققت مجمل ربح قدره ٢٦.٣٠١ مليون جنيه وتحليل خسائر المناطق وقدرها ٢٤٥٥٥٨١١ تبين ما يلي :-
١١٥٩٤٤٣٤ جنيه مصرى عبارة عن مرتبات العاملين بمناطق الشركة التى لا يوجد بها اعمال .
ومبلغ ٩٧٢٥٤٤٢ عبارة عن مصاريف ثابتة بالمركز الرئيسى .
١٨. درجت الشركة علي التصرف بالبيع لبعض أصولها الثابتة من اجل الحصول علي التمويل اللازم لمواجهة التزاماتها ومصروفاتها المختلفة وخاصة أجور ومرتبات العاملين لعدم كفاية إيرادات نشاطها الرئيسي في تغطية تلك الالتزامات والمصروفات حيث ساهمت الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأراضي وبعض العقارات خلال العام والبالغة نحو ٣٢.١٨٨ مليون جنيه في تخفيض صافي خسارة العام الي نحو ٢٥.٢٤٦ مليون جنيه حيث تم ادراجها ضمن قائمة الدخل بالمخالفة للمادة رقم ٣٩ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣ لسنه ١٩٩١.
يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة الالتزام بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون قطاع الإعمال العام والعمل علي تعظيم الربحية من إيرادات النشاط الرئيسية ورفع كفاءة التشغيل بها وسرم السياسات والخطط بهدف الحصول علي عائد مناسب علي الأموال المستثمرة.
الرد :-
تم بيع بعض المساحات لسداد بعض المديونيات للتأمينات والبنوك وتم الحصول على بعض العمليات الجديدة مثل مرافق مدينة الفيوم الجديدة وجزء من اعمال القطار الكهربائى لمسافة ١٠كم بمنطقة غرب النوبارية .
١٩. تمت موافقة مجلس إدارة الشركة بجلسة رقم ٨٨ بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢ علي عرض جميع ارصدة مخزن الخامات بالمركز الرئيسي للبيع بخلاف بعض البنود تحسبا لحاجة العمل اليها مستقبلا ، وعليه تم تشكيل لجنة لفحص محتويات المخزن المذكور بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢٧ والتي انتهت لعدم حاجة العمل لجميع الارصدة الموجودة بالمخزن فيما عدا بعض البنود والتي يمكن الاحتياج اليها مستقبلا ، إلا ان مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٧ وافق علي

بيع تلك الأصناف السابق استبعادها تحسباً لحاجة العمل إليها وبناء عليه تم بيع تلك الأصناف بالوزن بالرغم من انها من أصناف يتم تداولها بالمتر أو بالعدد (مواسير ، كمر ، كوع).

يتعين اجراء المساءلة الواجبة بشأن بيع أصناف بالرغم من ان اللجنة المشكلة السابق الإشارة اليها انتهت الي عدم التصرف في تلك الأصناف تحسباً لحاجة العمل اليها هذا بالإضافة الى انه تم بيع هذه هذه الأصناف بالظن بينما عند شرائها تم الشراء بالعدد أو بالمتر، وكذا شراء أصناف تزيد عن حاجة العمل الامر الذي ترتب عليه بيعها فيما بعد.

الرد :-

يرجى التفضل بالاحاطة بانه بناء على تقرير اللجنة المشكلة بالقرار الاداري رقم (٣٢٣) بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢ تم العرض على مجلس ادارة الشركة بالجلسة رقم ٨٨ وتم الموافقة على عرض جميع ارصدة مخزن خامات المركز الرئيسى للبيع نظرا لعدم حاجة العمل اليها عدا البنود المشار اليها بمحضر أعمال اللجنة وعددها اربعون صنفا (تم استبعادها لحاجة العمل اليها) .

ونظرا لمرور اكثر من ثلاث سنوات دون استخدام تلك الاصناف وحيث ان تلك البنود التى تم بيعها وعددها ستة بنود فقط بعضها مخزن خارج المخزن بالعراء ومعرضة للتلف لتعرضها للعوامل الجوية حيث ان يتراوح أطوالها ٦-٩ متر وثقيلة الوزن .

فانه تم العرض على الجهة الفنية المختصة بالشركة لمعرفة مدى احتياجها لتلك الاصناف والتى افادت بعد احتياجها لتلك الاصناف ويمكن عرضها للبيع للاستفادة من حصيلة بيعها فى سد بعض متطلبات الشركة وبناء عليه تم العرض على السيد المهندس / رئيس مجلس الادارة للنظر فى الموافقة على العرض على مجلس ادارة الشركة للموافقة على بيع تلك الأصناف .

وافق مجلس الادارة بالجلسة رقم (١٢٥) بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٧ على البيع للاستفادة من حصيلة البيع .

وبناء على ذلك تم بيع تلك الاصناف بعد تسعيرها بمعرفة لجنة التسعير المشكلة لهذا الغرض ووفقا للضوابط المحددة للبيع .

كما نود الاحاطة بانه تم تسعير تلك الاصناف على اساس القيمة البيعية للطن حتى يسهل عملية البيع وذلك بعد مراعاه سعر السوق للقطعة ووزنها وحالتها وقت البيع والقيمة الدفتريه .

اما بخصوص شراء اصناف تزيد عن حاجة العمل :-

يرجى التفضل بالاحاطة ان تلك الاصناف هى بواقى عمليات تم الانتهاء منها بمواقع العمل المختلفة منذ فترة طويلة وتم ردها لمخازن الشركة بالمركز الرئيسى لعدم الحاجة اليها وبيانها كالاتى :-

اسم الصنف	الكميه	المنطقه الوارد منها	تاريخ الاضافه بالمركز الرئيسى
كمر حديد I ٣٣	٥	وادى النقره	٢٠١٣/٩
كمر حديد مقاسات	٢	الضبعه والعلمين	٢٠١٦/٤
ماسورة حديد ٤٥٠ مم	١	ترعه العطف	٢٠١٩/٦
ماسورة حديد ٦"	٥	شمال بحر وهبى	٢٠١٤/٣
كوع حديد ٦"	٢	توشكى	٢٠١٤/٣
كوع حديد ٥"	١٢٤	النوباريه	٢٠١٠/١

٢٠. بلغت مبيعات الشركة من الأصول الثابتة المكهنة والخردة وارصدة المخازن خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ١.٣٣٧ مليون جنيه ، وقد تبين انعدام الرقابة الداخلية على اعمال المزادات بالشركة ومن مظاهر ذلك:-

- إعتماد الشركة على طريقة البيع بالمزايدة المحدودة (الممارسة) لكافة المزادات التي اقامتها خلال العام المالي .

- قيام الشركة بتوجيه خطابات الدعوة لعدد محدود من المتزايدين دون وجود ضوابط واضحة لكيفية توجيه الدعوات للمتزايدين أو طريقة اختيارهم ، الامر الذي ترتب عليه اقتصار التعامل علي عدد محدود من المتزايدين علي النحو الوارد بتقريرنا التفصيلي.
يتعين وضع ضوابط واليات محددة وواضحة تكفل توجيه الدعوة لأكبر عدد من المتزايدين للحصول علي افضل الشروط والاسعار.

الرد :-

بالنسبة للضوابط والاليات الخاصة بعملية بيع الاصول الثابتة المكهنة والخردة

تحتفظ الشركة بسجل خاص مسجل به اسماء السادة المتعاملين معها لشراء اللوطات المعروضة للبيع سواء عن طريق المزاد العلنى او المزايدة المحدودة .

تنظيما لعملية التسعير والبيع والتسليم صدر القرار الادارى رقم ٣٠٨ بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٦ والخاص بتشكيل عدد ٥ لجان منفصلة تختص كل لجنة باداء دور محدد لانهاء عملية البيع وفقا لما يلى :-

١ . لجنة لحصر وتكهين ٢ . لجنة تسعير ٣ . لجنة بيع
٤ . لجنة تسليم بالمركز الرئيسي ٥ . لجنة تسليم مناطق التنفيذ

وتقدم كل لجنة تقريرها بشكل منفصل للسيد المهندس / رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب للاعتماد واتخاذ ما يراه مناسبا .

لا يتم بيع الاصول الثابتة من الاصول والالات المخرده المستغنى عنها لعدم الحاجة اليها مستقبلا او لعدم اقتصاديات تشغيلها الا بعد موافقة مجلس ادارة الشركة .

لا يتم بيع الاصول المتداولة الكهنه او الراكده أو قطع الغيار او الخامات والمهمات والاداوت التى ليست الشركة فى حاجة اليها او المعرضة للتلف الا بعد موافقة رئيس مجلس الادارة .

يتم تحديد طريقة البيع طبقا لحجم العملية ونوعها .

لا يتم البيع بأقل من السعر الاساسى المحدد بمعرفة لجنة التسعير الاساس فى عملية البيع هو المزاد العلنى وعند الاتجاه للبيع عن طريق المزايدة المحدودة يتم اخذ الموافقات اللازمة على ذلك وفقا لحجم العملية او الاسباب التى ادت لعدم البيع عن طريق المزاد العلنى ويتم توجيه الدعوه للمسجلين والسابق تعاملهم مع الشركة وحسب الاصناف المعروضة للبيع .

اما بخصوص عدم قيام اللجنة المشكلة لحصر وتقييم جميع مهمات الاعاشة بدقة وتحديد سعر تقديرى او استرشادى للمهمات الموجودة لعدد ٢ شقه التى تم بيعهم بابراج الشرطة بمحافظه الاسماعيليه .

فاننا نتشرف بان نرفق لسيادتكم طيه صورة من محضر حصر اللجنة ومحضر التسعير والخاص بتلك المهمات والمعتمد من السيد المهندس / رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب بأجمالى مبلغ مائة الف جنيها لا غير

وتم البيع عن طريق المزايدة المحدودة بين اهالى ومواطنى الجيرة بمحافظة الاسماعيلية نظرا لبيع الشقق وطلب المشترى اخلاؤها وتوفيرا لنفقات النقل ولعدم حاجة الشركة لتلك المهمات علما بأنه تم اخذ الموافقات اللازمة للبيع بالمزايدة المحدودة وفقا للضوابط الخاصة بالبيع والموضحة بعالية وتم البيع وبما لا يقل عن التسعير المحدد بمعرفة لجنة التسعير المشكلة لهذا الغرض .

٢١. عدم وجود معايير والتى على أساسها يتم حساب رسوم الموافقة على تغيير النشاط والموافقة والتصريح بالبناء وتحويل جزء من الأرض من زراعية الى اراضي مباني مقام عليها انشاءات لاسيما في ظل التباين الكبير في تقدير تلك الرسوم لأراضي تقع ضمن ذات المنطقة.
يتعين موافاتنا بالأسس والقواعد التي يتم بناء عليها تحديد الرسوم التى تحصل عليها الشركة نظير اصدار هذه الموافقات.

الرد :-

يتم تقدير الرسوم بناء على محضر المفاوضة والطلب المقدم من المستثمر حسب نوعية النشاط المقدم من المستثمر .

ملاحظات أخرى :-

- وجود عجز في رأس المال العامل في ٢٠٢١/٦/٣٠ بمبلغ نحو ٤١١.٢٠٦مليون جنيه مما ترتب على ذلك عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وسداد المبالغ المستحقة عليها من ضرائب وتأميناتومستحقات مقاولين وأجور في المواعيد القانونية ولجوئها إلى الاقتراض من البنوك التجارية بمبلغ نحو ٩٤.٦٩٨ مليون جنيه .
  يتعين الدراسة ووضع الحلول لمعالجة الخلل في عجز رأس المال العامل .
- مازالت القوائم المالية لم تراعي ما ورد بمعايير المحاسبة المصرية من تعديل لطبيعة المخصصات والاضمحلال والانخفاض .
  مما يستوجب إعادة النظر في تلك المسميات بما يتفق مع معايير المحاسبة في هذا الشأن .
- لم تتضمن مرفقات القوائم المالية تقرير مجلس الإدارة عن نتائج أعمال الشركة خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرية رقم (١) بخصوص عرض القوائم المالية .
  يتعين الالتزام بمعايير المحاسبة المصري عند عرض القوائم المالية .
- لم يتم إعادة تقييم الأرصدة (مدين ودائن) والمعاملات بفرع الشركة بليبيا في ٢٠٢١/٦/٣٠ حيث أن سعر الدينار الليبي غير معلن بالبنوك المصرية في تاريخ القوائم.
- بلغت الخسائر المرحلة نحو ٤٤٩.٨٩٨ مليون جنيه يمثل نحو ٧ أمثال رأس المال مما يؤدي إلى وجود شك جوهري في قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط .

يتعين عرض الامر على الجمعية غير العادية في استمرار الشركة من عدمه وفقا لنص رقم (٣٨) من القانون رقم ٢٠٣لسنة ١٩٩١ وتعديلاته والتي تنص على " إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر وجب على مجلس الإدارة أن يبادر إلى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل الشركة أو استمراها ".

- ورد بالإيضاح رقم (٢٧) بأنه نظرا لظروف جائحة كورونا المستجد التي اجتاحت العالم منذ بداية شهر فبراير ٢٠٢١ والتي أثرت بالسلب على كافة الانشطة الاقتصادية وظروف الحظر والتشغيل الجزئي للمصالح والمؤسسات وكذلك قرارات البنك المركزي المصريبخصوص تحديد حدود قصوى للسحب والايداع بالبنوك الامر الذي أدي الي تقلص التدفقات النقدية الواردة للشركة عن مبيعات أرض دار السلام وباقي الأراضي المتاحة للبيع وايضا التأثير على معدلات التشغيل بمواقع العمل مما أدي الي التأثير علي البرامج الزمنية لتنفيذ العمليات والمتحصل منها .

الرأى

فيما عدا تأثير ما جاء بعاليه في الفقرات السابقة فمن رأينا أن القوائم المالية المشار اليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير في ٢٠٢١/٦/٣٠ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون و نظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة وتحت مسئوليتها طبقاً للأصول المرعية.
- وقد اشار الاستاذ ابو بكر عبد الحميد الى توصية الجهاز المتضمنة يتعين اجراء المساءلة الواجبة فى شأن ضياع حق الشركة فى غرامات التأخير المستحقة على السيد / يوسف احمد رمضان – مشترى قطعة ارض بمساحة ١٠٠٠٠ متر بمنطقة دار السلام والبالغة نحو مليونى جنيه طبقا لما ورد بكراسة الشروط والافادة ولم يقتنع برد الشركة فى هذا الشأن .

وبعد أن تمت المناقشة ...

قررت الجمعية العامة العادية بأغلبية الأسهم الحاضرة بالاجتماع :

الإحاطة بماجاء بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات بشأن مراقبة حسابات الشركة عن العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ ورد الشركة عليه وتعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات على رد الشركة .مع عرض موضوع اعفاء مشترى مساحة ١٠٠٠٠ متر مربع بمنطقة دار السلام من غرامات التأخير المستحقة عليه وذلك من خلال مذكرة مالية قانونية وتعرض على الجمعية العامة العادية القادمة للشركة لاتخاذ القرار المناسب فى هذا الشأن .

****

الموضوع الثالث :

النظر فى الاحاطة بماجاء بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات الادارة المركزية لتقويم الاداء عن اداء الشركة خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ ورد الشركة عليه .

عرض السيد المهندس/ رئيس قطاع الإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الآداء بالجهاز المركزى للمحاسبات ما جاء بتقرير من ملاحظات الجهاز على السادة أعضاء الجمعية العامةورد الشركة العامة على ماجاء به من ملاحظات .

تقرير متابعة وتقويم أداء
الشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير
عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١

المقدمة :
تأسست الشركة العامة لإستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٩٥ لسنة ١٩٥٩ ، وأدرجت كإحدى الشركات التابعة للشركة القابضة لاستصلاح الاراضي ، و تخضع الشركة لقانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والمعدل بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠، وذلك بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٢ بتأسيس عدة شركات من بينها الشركة.

تم إعداد تقرير متابعة وتقويم أداء الشركة عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠١٩/٢٠٢٠ و فى ضوء القوائم المالية المعدلة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ والبيانات التي وردت بنماذج تقويم الأداء والموازنة التقديرية المعتمدة عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ وفى ضوء ما أمكن الحصول عليه من بيانات وايضاحات هذا و قد انعقدت الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٧ كما جاء رد الشركة مؤيداً لما ورد بالتقرير من ملاحظات و قد تبين ما يلي :-

أولاً : مدى تحقيق الأهداف :
- استهدفت الشركة إيرادات نشاط بنحو ١٨٠ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ فى حين بلغت القيمة الفعلية لإيرادات النشاط لها نحو ١١٣.٨٧٧ مليون جنيه بانخفاض قيمته نحو ٦٦.١٢٣ مليون جنيه بنسبة ٣٦.٧٪ عن المستهدف .
- قدرت الشركة تكاليف النشاط بنحو ١٥٦.٥٥٠ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ فى حين بلغت قيمة تكاليف النشاط الفعلية نحو ٨٨.٧٠٣ مليون جنيه بانخفاض قيمته نحو ٦٧.٨٤٧ مليون جنيه بنسبة ٤٣.٣٪ عن المستهدف.
- استهدفت الشركة مجمل ربح النشاط بنحو ٢٣.٤٥٠ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ فى حين بلغت القيمة الفعلية لمجمل ربح النشاط نحو ٢٥.١٧٤ مليون جنيه بارتفاع قيمته نحو ١.٧٢٤ مليون جنيه بنسبة ٧.٤٪ على المستهدف .
- استهدفت الشركة صافى ربح بنحو ٢.٠٥٠ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ فى حين أسفرت نتائج أعمال الشركة عن صافى خسارة فعلية بنحو ٢٦.٥٣٧ مليون جنيه.

يتعين على الشركة مراعاة فعليات الاعوام السابقة وامكانيات الشركة (المالية والفنية) عند إعدادها للموازنة التقديرية حيث أنها تعد أداه من ادوات الرقابة على الأداء .

ثانياً : نتائج الأعمال:
أسفرت نتائج أعمال الشركة عن صافى خسارة بنحو ٢٦.٥٣٧ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل نحو ١٧.٢٠٧ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بارتفاع نحو ٩.٣٣٠ مليون جنيه بنسبة ٥٤.٢٪ ويرجع ذلك إلى ارتفاع المصروفات بقيمة ونسبة أكبر من ارتفاع الإيرادات كما يلى :-

١- الإيرادات :
ارتفعت إيرادات الشركة إلى نحو ١١٨.٨٦١ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل نحو ٨٩.٢١٢ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنحو ٢٩.٦٤٩ مليون جنيه بنسبة ٣٣.٢٪ وقد تبين ما يلى :-
- ارتفاع بند إيرادات النشاط إلى نحو ١١٣.٨٧٧ مليون جنيه مقابل نحو ٧٩.٥١٠ مليون جنيه بنحو ٣٤.٣٦٧ مليون جنيه بنسبة ٤٣.٢٪ .
- ارتفاع بند فوائد محصلة إلى نحو ٣٦١ ألف جنيه مقابل نحو ٩٢ ألف جنيه بنحو ٢٦٩ ألف جنيه بنسبة ٢٩٢.٤٪ .
- انخفاض بند إيرادات متنوعة إلى نحو ٣.٧٤١مليون جنيه مقابل نحو ٧.٧٥٠ مليون جنيه بنحو ٤.٠٠٩ مليون جنيه بنسبة ٥١.٧٪
- انخفاض بند أرباح رأسمالية إلى نحو ٦٠٥ ألف جنيه مقابل نحو ١.٥٠٠ مليون جنيه بنحو ٨٩٥ ألف جنيه بنسبة ٥٩.٧٪ .
- انخفاض بند الضريبة المؤجلة إلى نحو ٢٦٣ ألف جنيه مقابل نحو ٣٤٦ ألف جنيه بنحو ٨٣ ألف جنيه بنسبة ٢٤٪ .
- ثبات بند إيرادات استثمارات مالية حيث بلغ نحو ١٤ ألف جنيه خلال عامى المتابعة.

٢ - المصروفات:
ارتفعت مصروفات الشركة إلى نحو ١٤٥.٣٩٨ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل نحو ١٠٦.٤١٩ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنحو ٣٨.٩٧٩ مليون جنيه بنسبة ٣٦.٦٪ ، وقد و قد تبين ما يلي :
- ارتفاع اجمالى تكلفة المبيعات إلى نحو ٨٨.٧٠٣ مليون جنيه مقابل نحو ٦٨.٦١٣ مليون جنيه بنحو ٢٠.٠٩٠ مليون جنيه بنسبة ٢٩.٣٪ .

- تحميل المصروفات ببند مخصصات بخلاف الاهلاك بنحو ٢٠ مليون جنيه دون مقابل له العام السابق .
- ارتفاع بند مصروفات تمويلية إلى نحو ١٧.٦٢٨ مليون جنيه مقابل نحو ١٠.٥٦٢ مليون جنيه بنحو ٧.٠٦٦ مليون جنيه بنسبة ٦٦.٩٪.
- ارتفاع بند مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة إلى نحو ٤٦٨ ألف جنيه مقابل نحو ٤٢٦ ألف جنيه بنحو ٤٢ ألف جنيه بنسبة ٩.٩٪.
- انخفاض بند مصروفات عمومية وإدارية إلى نحو ١٦.٤٩٤ مليون جنيه مقابل نحو ٢٤.١٠٧ مليون جنيه بنحو ٧.٦١٣ مليون جنيه بنسبة ٣١.٦٪.
- انخفاض بند تعويضات وغرامات إلى نحو ٢.١٠٥ مليون جنيه مقابل نحو ٢.٦٢٩ مليون جنيه بنحو ٥٢٤ ألف جنيه بنسبة ١٩.٩٪.

ثالثاً : دور الشركة في مجال تنفيذ اختصاصاتها :

يتمثل نشاط الشركة خلال عام المتابعة ٢٠٢٠/٢٠٢١ في تنفيذ أعمال المقاولات و بيع أراضي وبيع عقارات كما يلي:

١- نشاط الشركة في مجال تنفيذ أعمال المقاولات :

١/٢- موقف التعاقدات والأعمال المتاح تنفيذها :

- تقدمت الشركة بعدد ٤ عطاءات خلال عام المتابعة ٢٠٢٠/٢٠٢١ ولم تحصل على أى عطاء خلال العام .

يتعين دراسة أسباب عدم حصول الشركة على أى من العطاءات التى تقدمت لها عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ والعمل على بذل المزيد من الجهد للحصول على تعاقدات جديدة لضمان استمرارية النشاط لدى الشركة .

- انخفضت قيمة الأعمال المتاح تنفيذها إلى نحو ١٧٧.١٢٠ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل نحو ٢٢٣.٧٨٦ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنحو ٤٦.٦٦٦ مليون جنيه بنسبة ٢٠.٩٪ ويرجع ذلك كمحصلة لما يلى :
  - ارتفاع قيمة الأعمال المنقولة من العام السابق إلى نحو ١٧٤.٤٨٠ مليون جنيه مقابل نحو ٤١.٠٩٣ مليون جنيه بنحو ١٣٣.٣٨٧ مليون جنيه بنسبة ٣٢٤.٦٪.
  - قامت الشركة بتعاقد جديد بتأجير ماكينة التبطين بتوشكى بنحو ٢.٦٤٠ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠٢١مقابل نحو ١٦٩.٧٢٧ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بانخفاض نحو ١٦٧.٠٨٧ مليون جنيه بنسبة ٩٨.٤٪ .
- ارتفعت قيمة الأعمال المنفذة إلى نحو ٨١.٦٨٩ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل نحو ٤٩.٣٠٦ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنحو ٣٢.٣٨٣ مليون جنيه بنسبة ٦٥.٧٪.
- انخفض رصيد الأعمال الباقية تحت التنفيذ إلى نحو ٩٥.٤٣١ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل نحو ١٧٤.٤٨٠ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بنحو ٧٩.٠٤٩ مليون جنيه بنسبة ٤٥.٣٪ وتقدر المدة المتوقعة لنهو الأعمال الباقية تحت التنفيذ فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بحوالى ١٤ شهراً قياساً على معدل انتاج الشركة عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ .

٢/١- الإنتاجية :

- ارتفعت قيمة إنتاجية الشركة بسعر البيع(إيرادات النشاط - مقاولات) إلى نحو ٨١.٦٨٩ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل نحو ٤٩.٣٠٠ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنحو ٣٢.٣٨٩ مليون جنيه بنسبة ٦٥.٧٪.
- انخفضت الأجور الكلية إلى نحو ٣٥.٧١٢ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠٢١(لعدد ٧٤٨ عاملاً) مقابل نحو ٤٠.٧٦٦ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ (لعدد ٨٣٩ عاملاً) بنحو ٥.٠٥٤ مليون جنيه بنسبة ١٢.٤٪ .
- ارتفعت انتاجية الجنيه / أجر باستخدام الإنتاج بسعر البيع[1] إلى نحو ٢.٢٩ جنيهاً عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل نحو ١.٢١ [2] جنيها عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنحو ١.٠٨ جنيه بنسبة ٨٩.٣٪ مما يشير إلى ارتفاع مساهمة كل جنيه أجر فى تحقيق إنتاج الشركة .
- ارتفعت انتاجية الجنيه / أجر (باستخدام الإنتاج الذاتي)[3] إلى نحو ٥٢ قرشاً عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل نحو ٤٤ قرشاً[4] عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ مما يشير إلى ارتفاع مساهمة كل جنيه أجر فى تحقيق انتاج الشركة الذاتى .

---

[1] عبارة عن الانتاج الاجمالي بسعر البيع/ اجمالي الأجور.

[2] تم التعديل بناءاً على البيانات المقدمة من الشركة .

[3] عبارة عن الانتاج الاجمالي بسعر البيع مطروحا منه قيمة مشاركة مقاولي الباطن / اجمالي الأجور

[4] تم التعديل بناءاً على البيانات المقدمة من الشركة.

- انخفض متوسط أجر العامل السنوي[٥] إلى نحو ٤٧.٧٤٣ ألف جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل نحو ٤٨.٥٨٩[٦] ألف جنيه عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنحو ٠.٨٤٦ ألف جنيه بنسبة ١.٧٪.
- انخفضت نسبة مستلزمات و أجور الانتاج إلى ايرادات النشاط إلى ١٠٦.٣٪ عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقابل نسبة ١٢٦.١٪ عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ مما يتطلب الأمر ضرورة ترشيد استخدام مستلزمات الإنتاج والعمل على تعظيم إيرادات النشاط .
- ارتفعت نسبة مشاركة مقاولي الباطن في تكلفة الإنتاج[٧] إلى ٧١٪ عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل ٤٥.٧٪[٨] عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ مما يتطلب الأمر ضرورة الحد من الاعتماد على مقاولى الباطن في العملية الانتاجية والاستفادة من العمالة والمعدات الموجودة بالشركة.

٣/١- موقف تنفيذ العمليات :

تباشر الشركة تنفيذ عدد ٤٣ عملية داخل الجمهورية من خلال عدد ١١ قطاع تنفيذى عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ وفيما يلى متابعة موقف تنفيذ العمليات .

١/٣/١- الموقف الزمنى للعمليات :

- بلغ عدد العمليات التى باشرت الشركة تنفيذها ٤٣ عملية خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ و تم عمل ختامي نهائي لعملية عدد ١٠ عمارات سكنية بغرب الشروق و جاري عمل الختامي النهائي لعملية عدد ١٠ عمارات سكنية بالتجمع الخامس بعقدين و ما زال باقي العمليات جارية حتى نهاية عام المتابعة و قد تلاحظ تأخر جميع العمليات التى باشرت الشركة تنفيذها عن المواعيد المقررة لنهوها.
- بلغ عدد العمليات الجارى تنفيذها بعد استبعاد العمليات المسحوبة والعمليات التي تقدمت الشركة بطلب لجهة الاسناد بالاكتفاء بما تم تنفيذه و العمليات المتوقفة عن العمل منذ فترة وكذا العمليات الجارى عمل ختامى لها عدد ١٤ عملية منها عدد ١٣ عملية لازالت جارية رغم انقضاء المواعيد المقررة لنهوها بمدد تأخير تراوحت بين ٢٦٤ شهراً في عملية استصلاح الضبعة و العلمين و ٤ شهور فى عملية تنفيذ مرافق لتعاونيات البناء والاسكان بمدينة بني سويف الجديدة .
- تم سحب باقي أعمال عمليتي انشاء محطة طلمبات بنى صالح بناءاً على محضر جرد وحصر الاعمال المدنية المؤرخ ٢٠٢٠/٧/٢٧ والى قرار سحب العمل رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٩ الصادر من رئيس مصلحة الميكانيكا والكهرباء بتاريخ ٢٠١٨/١/١٦ لحصر الاعمال التى لم يتم تنفيذها لإعادة طرحها على نفقة الشركة والتحفظ على أى معدات مملوكة للشركة بموقع الاعمال والتحفظ على جميع مستحقات الشركة عن هذه الاعمال أو أى أعمال أخرى طرف المصلحة وقد بلغت القيمة التعاقدية للعملية نحو ٥.٨٦٣ مليون جنيه وقد تم تنفيذ نسبة ٨٦٪ من أعمال التعاقد علما بان تاريخ النهو لتلك العملية هو ٢٠٠٦/٦/٣٠ ، انشاء محطة طلمبات دير السنقورية بناءا على محضر جرد وحصر الأعمال المدنية المؤرخ ٢٠٢٠/٨/٢٥ والى قرار سحب العمل رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٨ الصادر من رئيس مصلحة الميكانيكا والكهرباء بتاريخ ٢٠١٨/١/١٦ لحصر الاعمال التى لم يتم تنفيذها لإعادة طرحها على نفقة الشركة والتحفظ على أى معدات مملوكة للشركة بموقع الاعمال والتحفظ على جميع مستحقات الشركة عن هذه الاعمال أو أي أعمال أخرى طرف المصلحة وقد بلغت القيمة التعاقدية للعملية نحو ١٠.٢١٢ مليون جنيه ، وقد تم تنفيذ نسبة ٩١٪ من أعمال التعاقد علما أن تاريخ النهو لتلك العملية هو ٢٠٠٧/٢/٢٣ بمدة تأخير تزيد عن ١٤ عاما لتلك العمليتين .

يتعين دراسة وبحث أسباب ومتابعة نتائج سحب باقى أعمال العمليتين واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة نحو الرجوع على مقاولي الباطن بكافة مستحقات الشركة التى ستتكبدها من تلك العمليتين.

٢/٣/١- الموقف المالى للعمليات :

و فيما يلي عرضاً للموقف المالى للعمليات المنتهية والجارى تنفيذها على مستوى كل قطاع من القطاعات التنفيذية بالشركة خلال عام المتابعة ٢٠٢٠/٢٠٢١.

قطاع شرق الدلتا :

أسفر نشاط القطاع عن خسارة خلال عام المتابعة ٢٠٢٠/٢٠٢١ بنحو ١.٩٧٩ مليون جنيه لعدد ٣ عمليات كما تلاحظ عدم تحقيق القطاع لأى إيراد خلال عام المتابعة وقد تبين من متابعة عملية تنسيق الحى العاشر (ابنى بيتك) بمدينة العاشر من رمضان ما يلى :-

---

[٥] عبارة عن اجمالي الأجور/ متوسط عدد العاملين .

[٦] تم التعديل بناءاً على البيانات المقدمة من الشركة.

[٧] عبارة عن مصروفات التشغيل لدى الغير و مقاولي الباطن/ تكاليف الانتاج.

[٨] تم التعديل بناءاً على البيانات المقدمة من الشركة.

- تم اسناد العملية بأمر الاسناد رقم (٥) بتاريخ ٢٠١١/١/١٠ من جهاز تنمية مدينة العاشر من رمضان بقيمة بلغت نحو ٢٣.٦٣٢ مليون جنيه وأن مدة التنفيذ ١٨ شهرا اعتبارا من تاريخ استلام الموقع ٢٠١١/١/١٧ وتنتهى فى ٢٠١٢/٧/١٦ وتم مد مدة تنفيذ الاعمال ليصبح تاريخ النهو المعدل هو ٢٠١٧/٤/٩
- تم اسناد العملية لمقاول الباطن / المجموعة المصرية الدولية للهندسة والمقاولات الذى صدر له قرار سحب العمل بناءا على موافقة رئيس مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٥ وتشكيل لجنه تختص بإجراءات سحب العمل بتاريخ ٢٠١٤/٧/٢٠ برقم ٢٩٨ بعد انذاره عدد ٣ انذارات آخرها بتاريخ ٢٠١٤/٥/٤ نظرا لتوقفه عن العمل منذ يناير ٢٠١٣ وبتاريخ ٢٠١٤/١١/٣ تم اعتماد توصية اللجنة بسحب العمل ومصادرة التامين النهائي ومصادرة جميع مستحقات المقاول وطرح الاعمال خصما على حسابه ولم تتم إجراءات سحب العمل خاصة وأن العملية تسير ببطء شديد فى التنفيذ بل تم انذاره انذاراً رابعاً بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٨
- بتاريخ ٢٠١٩/٥/٥ صدر قرار سحب العملية من جهاز تنمية مدينة العاشر من رمضان رقم (٩٤) لتقاعس الشركة عن العمل .
- بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٥ وافقت السلطة المختصة بهيئة المجتمعات العمرانية بإرجاء تنفيذ قرار السحب واعطاء الشركة مهلة أخيرة لمدة ثلاثة شهور لنهو تسليم المشروع وفى حالة عدم الالتزام يتم تفعيل قرار السحب فورا
- بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٨ تم مخاطبة الشركة من قبل جهاز المدينة بتفعيل قرار السحب نتيجة عدم استئناف الاعمال من قبل الشركة .
- بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٢٦ تم تنفيذ سحب العمل من المقاول وتحميله الاضرار الناتجة عن السحب
- بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٤ تعهدت الشركة على القيام بتنفيذ جميع الأعمال المتبقية خلال أربعة أشهر تبدأ من ٢٠٢١/٣/١٥ حتى ٢٠٢١/٧/١٥ وطلبت الشركة وقف تسييل خطاب الضمان وقد ابلغ رئيس جهاز مدينة العاشر من رمضان الشركة بأنها تحت الاختبار ويتم المتابعة حسب البرنامج الزمني المقدم من الشركة .
- بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٥ تم توقيع عقد مقاولة مع شركة بيراميداز للمقاولات والتوريدات العمومية لتسوية الأرض وتوريد وصب أعمال أرضيات وتوريد وتركيب بردورة حدائق خرسانية بقيمة عقد للعملية بلغت نحو ٢.٤١٥ مليون جنيه بمدة تنفيذ شهر واحد من تاريخ أمر الشغل . كما تم توقيع عقدى مقاولة بتاريخ ٢٠٢١/٦/٣ مع كل من مكتب الأمانة للمقاولات ، هاى ستايل للمقاولات لتنفيذ أعمال الزراعة والتشجير بقيمة بلغت نحو ١.١٨٩ مليون جنيه لكل من عقدى المقاولة .
- بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٥ أبلغ بنك قطر الوطني الشركة أنه تم تسييل خطاب الضمان النهائى للعملية وأن مندوب المالية بالجهاز سلم للبنك خطاب الضمان واستلم شيك بمبلغ خطاب الضمان مما حدا بالشركة بإيداع قيمة خطاب الضمان بالبنك بنحو ١.١٨٢ مليون جنيه بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٩ .
- تبين أن جملة الاعمال المنفذة حتى آخر مستخلص معتمد من الجهاز بقيمة بلغت نحو ٩.٩٣٤ مليون جنيه بنسبة تنفيذ ٤٢٪ وان عجز المشروع منذ تاريخ بدء العمل بالمشروع حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ بلغ نحو ٤٢٦ ألف جنيه علما بأن مقاول الباطن شركة بيراميدز قد قدمت مستخلص رقم (١) جارى بنسبة تنفيذ ١٠٠٪ حتى ٢٠٢١/٧/١٠ وشركة هاى ستايل قد قدمت مستخلص رقم (١) جارى بنسبة تنفيذ ٣٥.٩٪ حتى ٢٠٢١/٧/٨ لعقدها علما بان المستخلص لهم يتم مقارنته بمستخلص جهة الاسناد حيث أنه لن يتم عمل مستخلص مع جهة الاسناد إلا بعد نهو الأعمال .

يتعين حث الشركة المنفذة لباقي الأعمال سرعة الانتهاء منها حرصاً على أعمال الشركة التابعة لهيئة المجتمعات العمرانية وعدم تأثرها نتيجة سحب الأعمال للعملية خاصة وأن هناك تجاوز سلبى كبير في كميات بعض البنود مما يزيد فيه الكميات بالمقايسة عن الطبيعة مما ينتج عنه زيادة كبيرة فى قيمة الاعمال تخصم على الشركة وتؤثر على أعمالها بالهيئة تجنبا للتحفظ على جميع مستحقات الشركة عن هذه الأعمال أو أى أعمال أخرى طرف هيئة المجتمعات العمرانية خاصة وأن إيرادات عملية بنى سويف الجديدة مثلت الأهمية النسبية الأولى لإجمالي إيرادات النشاط بنسبة ٦٠.٨٪ عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مع قيام الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة نحو الرجوع على مقاول الباطن الرئيسي بكافة مستحقات الشركة التى ستتكبدها من تلك العملية .

قطاع وسط الدلتا :

أسفر نشاط القطاع عن خسارة خلال عام المتابعة ٢٠٢٠/٢٠٢١ بنحو ١١ ألف جنيه لعدد ٢ عملية كما تلاحظ عدم تحقيق القطاع لأى إيراد خلال عام المتابعة .

و قد تبين من متابعة عملية تكريك المنطقة جنوب شرق بوغاز مثلث الديبه ضمن المرحلة الثانية من الحل العاجل لتنمية بحيرة المنزلة التابعة لقطاع وسط الدلتا ما يلي:-

- تم إسناد عملية تكريك المنطقة بموجب العقد المؤرخ فى ٢٠١٦/٢/١ بنحو ١٠٤,٧٥٦ مليون جنيه وأن مدة التنفيذ ٨ شهور أعتبارا من تاريخ استلام الموقع وهو

٢٠١٦/٢/١٤ وتنتهى فى ٢٠١٦/١٠/٣٠ وتم مد مدة تنفيذ الأعمال ليصبح تاريخ النهو المعدل هو ٢٠١٧/٢/١٩ .

- تبين أن جملة الأعمال المنفذه حتى آخر مستخلص رقم (٧) ختامى سحب عمل بكمية ٤٥٦٤١٩ م٣ حيث توقفت الأعمال بناء على خطاب جهة الاسناد بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٦.
- قامت الهيئة المصرية لحماية الشواطئ بالسحب الجزئي للعملية بطول ٣,٨ كيلو إلى النهاية وكذا بالقيد على حساب الشركة مع مصادرة التأمين النهائي والحصول على جميع مستحقاتها من غرامات وما تكبدته من مصاريف وخسائر بزيادة عن قيمة العقد.
- قامت الشركة بتكوين مخصص بنحو ٢٠ مليون جنيه لمجابهة تلك العملية خلال عام ٢٠١٨/٢٠١٧ .
- بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢ قامت الهيئة المصرية لحماية الشواطئ باخطار الشركة بمحضر حجز إدارى (حجز ما للمدين لدى الغير) بنحو ٣٤,٣٩١ مليون جنيه قيمة فروق أسعار وغرامات تأخير ومصاريف إدارية نتيجة سحب العمل من الشركة للعملية مما أدى إلى تحمل الشركة بنحو ٦,٤٥٩ مليون جنيه غرامه تأخير لتلك العملية عام ٢٠١٨/٢٠١٧ .
- تم اقامة الدعوى رقم ٢٩٥ لسنة ٢٠١٩ مدني مستعجل عابدين ضد الهيئة العامة المصرية لحماية الشواطئ دعوى عدم الاعتداد بحجز ما للمدين لدى الغير ومحجوزة للحكم ، و قامت الشركة برفع دعوى قضائية على مقاولي الباطن برقم ٦٢ لسنة ٢٠١٧ و ٨٥ لسنة ٢٠١٩ تجاري كلي حلوان مؤجلتين لجلسة ٢٠٢١/١١/٢١ .

قطاع شمال سيناء :

أسفر نشاط القطاع عن خسارة خلال عام المتابعة ٢٠٢١/٢٠٢٠بنحو ٢,٦٩٠ مليون جنيه لعدد ٧ عمليات كما تلاحظ عدم تحقيق القطاع لأى إيراد خلال عام المتابعة .

قطاع غرب الدلتا :

أسفر نشاط القطاع عن خسارة خلال عام المتابعة ٢٠٢١/٢٠٢٠بنحو ١.٧٤٥مليون جنيه لعدد ٣ عمليات كما تلاحظ عدم تحقيق القطاع لأي ايرادات خلال عام المتابعة.

قطاع توشكي

أسفر نشاط القطاع عن خسارة خلال عام المتابعة ٢٠٢١/٢٠٢٠بنحو ٦٩٠ ألف جنيه نتيجة تحمل عملية واحدة خسارة بنحو ١.١٧٨ مليون جنيه مقابل تحقيق عملية واحدة ربحا بنحو ٤٨٨ ألف جنيه كما تلاحظ عدم تحقيق عملية واحدة لأى إيرادات خلال عام المتابعة و قد تبين من خلال فحص عمليات القطاع ما يلي:-

أ- عملية انشاء هدارات وأعمال صناعية مفيض دليل ك ٧٢,٧ أيسر دليل فرعى (١، ٢)،(٨٠٠. ، ١,٤٠٠) كم أيسر فرع (٢) مقاولة الشركة

- تقرر تاريخ بدء العملية فى ٢٠٠٤/٢/١٥ وتاريخ النهو المقرر ٢٠٠٦/٢/١٤ ٢٨
- استمر العمل بالعملية حتى ٢٠٠٧/٧/٣١ بمبلغ ١١,٢٧٦ مليون جنيه مستخلص جارى بنسبة تنفيذ ٧٢,٨٥٪ من اجمالى قيمة العملية بعد التجاوز .
- بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٧ تم سحب باقى الأعمال من الشركة لتقاعسها عن العمل وتأخرها في التنفيذ لمدة تزيد عن عشر سنوات وإعادة التنفيذ على حساب الشركة مما ترتب على ذلك فروق أسعار وغرامات تأخير بنحو ١١,٨٠٧ مليون جنيه.

ب-عملية توسيع وتعميق خور توشكي من ك ٦ إلى ك ٨ ومن ك ٣,٢٦٥ حتى ك ٦:

- قررت الهيئة العامة للسد العالي وخزان أسوان بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٥ سحب العمل من الشركة لعملية توسيع وتعميق خور توشكي من ك ٦ إلى ٨ نتيجة تأخر الشركة فى التنفيذ على تاريخ النهو المقرر ٢٠١٢/٣/٣١ وكذا على المهلة التى حصلت عليها الشركة حتى ٢٠١٤/٤/٣٠ .
- تبين وجود عجز فى تنفيذ أعمال الحفر بلغ ١٥٩,٢ ألف م٣ تم استنزال قيمتها من آخر مستخلص رقم ١٥ .
- أرسلت الشركة خطاب لجهة الاسناد بعد مرور ٤ سنوات من آخر مستخلص فى ٢٠١٢/٣/٣١ يفيد بتوقف الشركة عن العمل لوجود منطقة صخرية يصعب تكسيرها.
- قررت الهيئة العامة للسد العالى وخزان أسوان بتاريخ ٢٠١٦/٨/٧ سحب العمل من الشركة لعملية توسيع وتعميق مفيض توشكى من ك ٣,٢٦٥ حتى ك ٦ نتيجة تأخر الشركة فى التنفيذ طبقا لتاريخ النهو المقرر المعدل للعملية ٢٠١٥/٩/٢٢ .
- تبين عند عمل المستخلص النهائي فى ٢٠١٦/٣/٣ أن هناك أعمال متبقية تبلغ نحو ١,٥٥٨ مليون م٣ بفرق كمية عن كمية العقد (١,٠٤٢ مليون م٣).

مما كبد الشركة نحو ٤٠,٤٠٢ مليون جنيه قيمة فروق اسعار وغرامات و تكاليف إعلان ومصاريف إدارية للعمليتين السابق عرضهما وذلك بناء على ما ورد بمحضر الحجز الادارى من الهيئة العامة للسد العالى و خزان اسوان علما بأن الشركة قد قامت بتكوين مخصصات

لمقابلة ذلك بنحو ٤٣,١٧٤ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ورفع دعاوى برفع الحجز الادارى ضد قرار وزير الموارد المائية والرى و ذلك لسحب العمل من الشركة .

- بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٧ صدر الحكم بعدم الاعتداد بمحضر الحجز و إعتباره كأن لم يكن و قد قامت الشركة برفع دعوى قضائية ضد قراري وزير الموارد المائية و الري و آخرين بالغاء القرار الإداري بسحب العمل من الشركة.

قطاع شمال الصعيد :

أسفر نشاط القطاع عن خسارة خلال عام المتابعة ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٩.٦٠٣ مليون جنيه لعدد ٥ عمليات كما تلاحظ عدم تحقيق عدد ٤ عمليات لأى إيرادات خلال عام المتابعة علماً بأن إيرادات عملية بنى سويف الجديدة قد حققت إيرادات بلغت نحو ٤٩.٧٠٠ مليون جنيه تمثل ٦٠.٨٪ من اجمالى إيرادات النشاط .

قطاع جنوب الوادى :

حقق نشاط القطاع ربحاً خلال عام المتابعة ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٧.٤٠٣ مليون جنيه نتيجة تحقيق عدد ٣ عمليات ربحاً بنحو ١٠.١٣٣ مليون جنيه مقابل تحمل عدد ٥ عمليات بخسائر بلغت نحو ٢.٧٣٠ مليون جنيه وقد تحمل القطاع غرامات تأخير للعمليات بنحو ٥٥٣ ألف جنيه (عملية استصلاح ١٠٠٠ فدان بالواحات البحرية) كما تلاحظ عدم تحقيق عدد ٥ عمليات لأى إيرادات خلال عام المتابعة

قطاع الصرف المغطى :

أسفر نشاط القطاع عن خسارة خلال عام المتابعة ٢٠٢١/٢٠٢٠بنحو ٣.٥٦٠ مليون جنيه لعدد ٧ عمليات وقد تحمل القطاع غرامات تأخير للعمليات بنحو ٥٢٢ ألف جنيه (لعدد ٣ عمليات) كما تلاحظ عدم تحقيق عدد ٥ عمليات لأى إيرادات خلال عام المتابعة .

قطاع المزارع :

أسفر نشاط القطاع عن خسارة خلال عام المتابعة ٢٠٢١/٢٠٢٠بنحو ٨٢ ألف جنيه لعدد عملية واحدة كما تلاحظ عدم تحقيق القطاع لأى إيرادات خلال عام المتابعة.

قطاع الأسفلت :

أسفر نشاط القطاع عن خسارة خلال عام المتابعة ٢٠٢١/٢٠٢٠بنحو ١.٩٧٢ مليون جنيه لعدد عملية واحدة .

قطاع الاسكان :

حقق نشاط القطاع ربحاً خلال عام المتابعة ٢٠٢١/٢٠٢٠بنحو ١.٩١٥ مليون جنيه نتيجة تحقيق عدد ٢ عملية ربحاً نحو ٤.٣٠٧ مليون جنيه مقابل تحمل عدد ٢ عملية بخسائر بلغت نحو ٢.٣٩٢ مليون جنيه كما تلاحظ عدم تحقيق عملية واحدة لأى إيرادات خلال عام المتابعة

وقد تبين من متابعة عمليات القطاع ما يلى :-

١- مشروع إنشاء عدد ١٠ عمارات سكنية بغرب الشروق :-

- بلغت قيمة العقد الاصلى للمشروع نحو ٧٨,٠٠٦ مليون جنيه على أن تكون مدة تنفيذ العقد ١٢ شهر من تاريخ استلام الموقع والذى تم بتاريخ ٢٠١٦/٩/٧.
- بلغت جملة المنفذ من أعمال طبقاً للمستخلص الختامى حتى ٢٠١٨/٣/٢ نحو ١٦.١٣٩ مليون جنيه بنسبة تنفيذ ٢٠.٧٪ .
- قامت الشركة باصدار أوامر تشغيل لعدد من مقاولى الباطن ونظراً لتباطؤ العمل بالموقع تم سحب الأعمال منهم.
- نظراً لعدم توافر التدفقات المالية من الشركة والتأخر فى صرف مستحقات المقاولين تعثر المقاولين فى التنفيذ ووصل الأمر إلى التوقف التام خاصة بعد تحرير سعر الصرف وارتفاع اسعار العمالة والخامات .
- تسلمت الشركة انذارات متكررة من جهة الاسناد والتهديد بسحب الأعمال ووقف التعامل مع الشركة فى كافة المشاريع نتيجة لتأخر الأعمال عن الجداول الزمنية.
- بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٥ قامت الشركة بإبرام اتفاق مع شركة علاء الدين و المسند إليها استكمال الأعمال المسحوبة من الشركة لإبراء ذمة الشركة في القضية رقم ٣٣٣ لسنة ٢٠١٧ حيث يستحق للمقاول طبقاً لهذا الاتفاق نحو ١٢,٠٤٧ مليون جنيه لدى الشركة قيمة فروق الأسعار المستحقة عن الأعمال الغير منفذة.
- بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٧ صدر حكم بابراء ذمة الشركة في القضية رقم ٣٣٣ لسنة ٢٠١٧ بعد قيام الشركة العامة بسداد اجمالي قيمة فروق الأسعار المستحقة عن الأعمال الغير منفذة و قيمة السلفة المنصرفة للشركة و كافة مستحقات القوات المسلحة و تم عمل تسوية و جبر الضرر الواقع على القوات المسلحة.
- بلغت قيمة الخسارة التى تحملتها الشركة لعملية اسكان غرب الشروق بعد تسوية الختامى لها نحو ١٥.١١٠ مليون جنيه (عبارة عن فروق اسعار بنحو ١٢.٠٤٧ مليون جنيه ، عجز التشغيل بنحو ٣.٠٦٣ مليون جنيه) علماً بان الشركة قد قامت باسناد الأعمال لمقاولى الباطن بالأمر المباشر بعقود مقاولة مع الشركة العامة وجزء منها لم يتم

اسناده بعقود يمثل نسبة اجمالية ٢١.١٨٪ بقيمة بلغت نحو ٢.٥٥٢ مليون جنيه من اجمالى فروق العقود أو المقايسات التى تم توقيع الخصم عليها بالعملية .

٢- مشروع انشاء عدد ١٠ عمارات سكنية بالتجمع الخامس بعقدين:-

- عقد بتاريخ ٢٠١٦/١/١٠ لتنفيذ عدد (٥) عمارات سكنية نموذج (أ) بقيمة بلغت نحو ٢٣,٧٣٤ مليون جنيه ومدة التنفيذ ١٢ شهر من تاريخ استلام الموقع والذى تم بتاريخ ٢٠١٦/١/٥ .
- بلغ جملة المنفذ من أعمال طبقا للمستخلص الختامى حتى ٢٠١٧/٧/٥ نحو ٢٦.٢٨٤ مليون جنيه بنسبة تنفيذ ١١٠.٧٪ .
- قامت الشركة باصدارأوامر التشغيل لمقاولى الباطن ونظراً لتباطؤ العمل بالموقع وعدم توافر التدفقات المالية والتأخر فى صرف مستحقات المقاولين توقف العمل بالموقع .
- عقد بتاريخ ٢٠١٦/١/٦ لتنفيذ عدد (٥) عمارات سكنية نموذج (ب) بقيمة بلغت نحو ٢٢,٥٦٤ مليون جنيه على أن تكون مدة التنفيذ ١٢ شهر من تاريخ استلام الموقع والذى تم بتاريخ ٢٠١٦/١/٥ .
- بلغت جملة المنفذ من أعمال طبقا للمستخلص الختامى حتى ٢٠١٧/٧/٥ نحو ٢٦.٧٩٨ مليون جنيه بنسبة تنفيذ ١١٨.٨٪ .
- قامت الشركة باصدارأوامر التشغيل لمقاولى الباطن ونظراً لتباطؤ العمل بالموقع وعدم توافر التدفقات المالية والتأخر فى صرف مستحقات المقاولين توقف العمل بالموقع.

- ونظراً لتأخر الشركة فى التنفيذ عن المواعيد المقررة قامت الهيئة الهندسية بإسناد أعمال العقد لمقاولين آخرين تابعين للقوات المسلحة وقد قامت الشركة بالتعاقد مع المقاولين المسند لهم أعمال عدد ٥ عمارات نموذج (ب) بتاريخ ٢٠١٧/٢/١٤.

- وعليه اضطرت الشركة للتوقيع على اقرار جهة الإسناد لعمليتى التجمع والشروق بإنهاء الأعمال وإلا سيتم تكليف مقاولين بمعرفة جهة الإسناد لإستكمال الأعمال خصماً على حساب الشركة بأسعار السوق ودون الالتفات إلى أى معارضة من الشركة وقامت جهة الإسناد بإرسال خطابين بتحديد موعد حصر الأعمال تمهيدا للسحب فى ٢٠١٨/٤/١ ، ٢٠١٨/٤/٣ وقد توقف صرف مستحقات الشركة المدرر عنها مستخلص وقد قامت جهة الإسناد بإسناد الأعمال لبعض المقاولين بمعرفتها مع قيام الشركة بكتابة توكيل للمقاول للصرف من جهة الإسناد وقامت جهة الإسناد برفع دعاوى قضائية ضد الشركة مطالبة بالتعويضات - غرامات تأخير - فروق أسعار من الشركة.

- بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٨ قامت الشركة بابرام اتفاق مع المقاول / رجب ذكريا جمعه و المسند إليه استكمال الأعمال المسحوبة من الشركة لعملية التجمع الخامس على العقدين لابراء ذمة الشركة في القضية رقم ١٦ لسنة ٢٠١٩ و بناءاً على هذا الاتفاق يستحق للمقاول نحو ٧ مليون جنيه قيمة فروق الأسعار
- بلغت قيمة فروق الاسعار عن عقدى عملية التجمع بعد تنزيل قيمة التعويضات المحسوبة للعقدين نحو ١٣.٧٠٠ مليون جنيه ولم نتمكن من معرفة عجز أو فائض التشغيل للعقدين لعدم تحميل باقى فروق الأسعار وعدم ورود استمارة استقطاعات الختامى للعقدين .

يتعين دراسة وبحث أسباب الدخول فى تلك العمليات دون وجود الدراسة الكافية لامكانية تنفيذها من عدمه و اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة نحو الرجوع على مقاولي الباطن بكافة مستحقات الشركة التي تكبدتها في تلك العمليات وكذا تحديد المسئولية عن عدم إسناد أعمال لمقاولي الباطن بعملية غرب الشروق تحملت بسببها نحو ٢.٥٥٢ مليون جنيه بنسبة ٢١.١٨٪ من اجمالي فروق العقود أو المقايسات التي تم توقيع الخصم عليها .

من العرض السابق يتضح أن العمليات التى حققت خسارة عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ عدد ٣٧ عملية باجمالى عجز بنحو ٢٧.٩٤٢ مليون جنيه وقد تحملت الشركة بغرامات تأخير بنحو ١.٠٧٥ مليون جنيه فى حين حققت عدد ٦ عمليات فائضا بلغ نحو ١٤.٩٢٨ مليون جنيه وان عدد ٣٢ عملية لم تحقق أى إيرادات خلال عام المتابعة وان عدد ٥ قطاعات لم تحقق أى إيرادات خلال عام المتابعة.

يتعين العمل على دراسة أسباب ذلك وكذا معالجة أوجه قصور التشغيل لدى قطاعات التشغيل بالشركة و سرعة نهو العمليات في المواعيد المقررة لها وذلك للحد من ارتفاع خسائرها تجنبا لتوقيع غرامات تأخير على الشركة وسحب الأعمال منها والتشغيل على حسابها فضلا عن تحملها بخسائر اضافية لارتفاع أسعار بعض مستلزمات الإنتاج نتيجة امتداد التنفيذ لفترات طويلة وكذا وضع نظام رقابة فعال على مقاولى الباطن وكذا حسن اختيارهم.

٢-نشاط الشركة في بيع الأراضي وبيع العقارات :

- تبين من متابعة نشاط الشركة فى بيع الاارضى بعض الملاحظات نذكر اهمها فيما يلى:

١/٢- ٧١٥ فدان من شرق السويس :

- قيام الشركة بشراء ٧١٥ فدان من شرق السويس بالمزاد العلني من الهيئة العامة لمشروعات التعمير و التنمية الزراعية منذ عام ٢٠٠٤ و تم سداد نحو ٤,٠١١ مليون جنيه مقدم الثمن و الباقي على خمسة أقساط سنوية متساوية الفائدة ، تم بيع كامل المساحة للمستثمرين بلغت نحو ٢٢,٧٢٤ مليون جنيه دون سداد باقي مستحقات الهيئة و البالغة نحو ٦.٩٩٨ مليون جنيه عن تلك الارض علما بأن الهيئة قد قامت بإدخال المياه و ارسال مطابقة للشركة بالأقساط المستحقة.

٢/٢ - ١٠ الاف فدان بشرق العوينات :

- تبين قيام هيئة التعمير بسحب الارض و الغاء تخصيص مساحة ١٠ آلاف فدان للشركة بشرق العوينات بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٤ علما بأن تكاليف الأرض والاستصلاح بلغت نحو ٩.٦٥٦ مليون جنيه و كونت الشركة عنها مخصص بكامل القيمة و أقامت الشركة الدعوى رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٩ لالغاء قرار السحب.

٣/٢- ٩١٦ فدان بمشروع تنمية شمال سيناء (سهل الطينة) :

- تبين بأن قرار بيع الأرض المخصصة للشركة بمشروع تنمية شمال سيناء(سهل الطينة) لمساحه ٩١٦ فدان مخالفا لقرار تخصيصها وهى لاستصلاح واستزراع الشركة والشركة لم تقم بسداد كامل ثمنها ولم تحصل على عقد ابتدائى لها مما قد يعرضها لالغاء قرار التخصيص مثل أرض الشركة فى شرق العوينات .

يتعين الالتزام ببنود العقود الموقعة مع الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وذلك باستخدام الاراضى فى الغرض المخصصة من اجله وعدم التصرف فيها إلا بعد تمام زراعة الأرض وسداد كامل الثمن تجنبا لنشوب نزاع بين الشركة والهيئة .

- بلغت مساحة الأرض التى لم يتم التصرف فيها بمشروع (سهل الطينة) نحو ١٢ س ١ ط ٧٩ ف (منها مساحة ٢٦ ط ٦٥ ف متعدى عليها بوضع اليد وقد تم رفع دعاوى طرد للمغتصب)بقيمة بلغت نحو ٢,١٥٦ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠.

يتعين سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لاسترداد أراضى الشركة المتعدى عليها ومتابعة الدعاوى المرفوعة حفاظا على حقوق الشركة .

٤/٢ - أراضى فضاء بغرض البيع :

- ارتفع رصيد باقي قيمة اراضي فضاء بغرض البيع إلى نحو ١.٤٩٥ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل نحو ٨٩٠ ألف جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ٦٠٥ ألف جنيه بنسبة ٦٨٪ .

٥/٢ - مبانى وانشاءات بغرض البيع :

- انخفض رصيد مبانى وانشاءات بغرض البيع إلى نحو ١.٩٥٤ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل نحو ٢.١٩٤ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ٢٤٠ ألف جنيه بنسبة ١٠.٩٪ .

يتعين حسن التصرف الاقتصادي لأراضي الشركة الفضاء والمستصلحة والمبانى والإنشاءات بغرض البيع سواء بعرضها للبيع أو استغلالها .

رابعاً : الربحية ومؤشراتها للنشاط التشغيلي :

- انخفض مجمل الخسارة لنشاط تنفيذ أعمال المقاولات إلى نحو ٧.٠١٤ ملون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل نحو ١٩.٣١٣ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنحو ١٢.٢٩٩ مليون جنيه بنسبة ٦٣.٧٪ ويرجع ذلك إلى ارتفاع ايرادات النشاط بقيمة ونسبة أكبر من ارتفاع تكاليف النشاط وذلك على النحو التالى :
  - ارتفاع اجمالي إيرادات النشاط التشغيلى للشركة إلى نحو ٨١.٦٨٩ مليون جنيه مقابل نحو ٤٩.٣٠٠ مليون جنيه بنحو ٣٢.٣٨٩ مليون جنيه بنسبة ٦٥.٧٪.
  - ارتفاع اجمالي تكاليف النشاط التشغيلى للشركة إلى نحو ٨٨.٧٠٣ مليون جنيه مقابل نحو ٦٨.٦١٣ مليون جنيه بنحو ٢٠.٠٩٠ مليون جنيه بنسبة ٢٩.٣٪.
- انخفض ربح بيع الأراضى إلى نحو ٢٨.٨٧٢ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل نحو ٣٠.٢١٠ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنحو ١.٣٣٨ مليون جنيه بنسبة ٤.٤٪ ، كما حققت الشركة ربح بيع عقارات بنحو ٣.٣١٦ مليون جنيه دون مقابل له العام السابق مما ادى إلى ارتفاع مجمل الربح لإجمالى أنشطة الشركة بنحو ٢٥.١٧٤ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل نحو ١٠,٨٩٧ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنحو ١٤.٢٧٧ مليون جنيه بنسبة ١٣١٪.
- ارتفع صافى خسائر النشاط إلى نحو ٢٦.٨٠١ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل نحو ١٧.٥٥٣ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنحو ٩.٢٤٨ مليون جنيه بنسبة ٥٢.٧٪ .

مما يشير إلى ضعف اقتصاديات التشغيل وعدم قدرة إيرادات النشاط للشركة على تغطية تكلفتها خلال عامى المقارنة.

خامساً : تحليل المركز المالى:

- ثبات رصيد رأس المال المدفوع فى نهاية عامى المتابعة ٢٠٢١/٦/٣٠ ، ٢٠٢٠/٦/٣٠ حيث بلغ نحو ٦٥,١٠٠ مليون جنيه .

- ارتفع رصيد صافى العملاء واوراق القبض والمدينين والأرصدة المدينة الأخرى "بعد خصم المخصص" إلى نحو ٤٤٧.١٤٧ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل نحو ٤٣٧.٧٤٠ [١]مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ٩.٤٠٧ مليون جنيه بنسبة ٢.١٪ وتجدر الإشارة إلى أن معظم هذه المستحقات طرف جهات حكومية وأجهزة الدولة المختلفة وقطاع الأعمال العام.
يتعين اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل كافة مديونيات الشركة طرف العملاء والمستثمرين وكذا متابعة كافة القضايا المتداولة فى هذا الشأن حفاظاً على حقوق الشركة وحتى تتمكن من سداد الدائنية المستحقة عليها .
- بلغ رصيد الآلات و المعدات فى ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ١٠.٩١٨ مليون جنيه يمثل ٧.٧٪ من التكلفة الدفترية والبالغة نحو ١٤٢.٦٨٠ مليون جنيه هذا وقد بلغت الطاقات العاطلة خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ نحو ٧.٠٠١ مليون جنيه تمثل ٦٤.١٪ من رصيد الآلات والمعدات فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مما يتطلب الأمر ضرورة العمل على تدعيم بند الآلات والمعدات فى ظل تدنى صافى قيمتها وكذلك العمل على استغلال الطاقات العاطلة .
- انخفض رصيد المخزون بعد خصم المخصص إلى نحو ٨.٠٤٣ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل نحو ٨.٥٦٦ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ٥٢٣ ألف جنيه بنسبة ٦.١٪ ، هذا وقد تلاحظ أن رصيد قطع الغيار والمهمات بلغ نحو ٧.٧١٥ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ يمثل ٩٥.٩٪ من رصيد المخزون .
يتعين بحث ودراسة الأصناف الراكدة بالمخازن واتخاذ الإجراءات اللازمة فى ضوء تلك الدراسة والعمل على الأستفادة منها .
- ارتفع رصيد الودائع بالبنوك إلى نحو ١٢.٢٩٧ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل نحو ١٢.٠٣٩مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ٢٥٨ ألف جنيه بنسبة ٢.١٪ ، وقد حصلت الشركة على فوائد دائنة بنحو ٣٦١ ألف جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل نحو ٩٢ ألف جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.
- ارتفع رصيد الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى إلى نحو ٥٥٢.٩٩١ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل نحو ٥٤٠.٧٩٧مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ١٢.١٩٤ مليون جنيه بنسبة ٢.٣٪ .
يتعين سرعة سداد مستحقات الأرصدة الدائنة وبصفة خاصة مستحقات الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية البالغة نحو ١٣٦.٤٥٦ مليون جنيه ومستحقات مصلحة ضرائب أرباح شركات الأموال البالغة نحو ٢٢.٢٥٤ مليون جنيه حتى لا تتعرض الشركة للغرامات المقررة بالقانون.
- ارتفع رصيد البنوك الدائنة (السحب على المكشوف) إلى نحو ٩٥.٥٨٣ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل نحو ٩٤.٧٢٠ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بنحو ٨٦٣ ألف جنيه بنسبة ٠.٩٪ وقد قامت الشركة بعمل تسويات وعقود جدولة مع بعض البنوك الدائنة دون التزام الشركة بتلك التسويات.
يتعين التزام الشركة بالتسويات وعقود الجدولة الموقعة مع بعض البنوك الدائنة وكذا عمل جدولة لمديونيات البنوك الأخرى وذلك فى حدود امكانيات الشركة فى السداد والالتزام بها .
- ارتفع رصيد قروض وتسهيلات قصيرة الأجل ارتفاعاً طفيفاً إلى نحو ٥٤.٤٣٦ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل نحو ٥٤.١٩٧ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ٢٣٩ ألف جنيه بنسبة ٠.٤٪ .
يتعين سرعة سداد أقساط القروض المتأخرة والمستحقة على الشركة وبصفة خاصة قرض وزارة المالية والبالغ قيمته نحو ٢.٦٥٩ مليون جنيه حفاظاً على أموال الخزينة العامة للدولة وكذا سداد قرض بنك الاستثمار القومى والبالغ قيمته بنحو ٣.٣١٨ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ .
- ارتفعت الفوائد المدينة التى تحملتها الشركة إلى نحو ١٧.٦٢٨ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل نحو ١٠.٥٦٢ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٧.٠٦٦ مليون جنيه بنسبة ٦٦.٩٪ .
ظهر رأس المال العامل[١] بقيمة سالبة بلغت نحو ٤٠٩.٤٠٧ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل نحو ٣٨٧.١١١ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بارتفاع بلغ نحو ٢٢.٢٩٦ مليون جنيه بنسبة ٥.٨٪ مما يوضح عدم قدرة الأصول المتداولة على سداد الديون الحالية للشركة .
يتعين العمل على معالجة الخلل فى عجز رأس المال العامل .
- ظهرت حقوق الملكية بقيمة سالبة ارتفعت إلى نحو ٤١١.٣٣٥ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل نحو ٣٨٦.٦٦٧ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ٢٤.٦٦٨ مليون جنيه بنسبة ٦.٤٪.
هذا وقد ارتفعت الخسائر المرحلة إلى نحو ٤٧٦.٤٣٥ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل نحو ٤٤٩.٨٩٨ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ ، هذا وتمثل الخسائر المرحلة ٧.٣ مثل رأس المال المدفوع فى ٢٠٢١/٦/٣٠ . مما يتطلب الأمر تطبيق المادة رقم (٣٨) من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والمعدل بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ بشأن حل الشركة أو استمرارها.
هذا و قد انعقدت الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٧ و وافقت على استمرارية الشركة.
- ثبتت نسبياً نسبة التداول[١] عند ٠.٦ دورة فى نهاية عامى المتابعة [٢] وهى دون النسب المتعارف عليها الأمر الذى يشير إلى انخفاض قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل و العاجلة.

---

[١] تم التعديل بناءاً على البيانات المقدمة من الشركة .

[٢] عبارة عن مجموع الأصول المتداولة – مجموع الالتزامات التداولة

[١] عبارة عن مجموع الأصول المتداولة / مجموع الالتزامات المتداولة

- ارتفعت نسبة السيولة[٣] إلى ٢.٤٪ فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل ٢.٣٪ [٤] فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وهى دون النسب المتعارف عليها الأمر الذى يشير إلى ارتفاع طفيف فى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الحالية و العاجلة .

سادساً : التدفقات النقدية:

- حققت التدفقات النقدية فائضاً نقدياً بلغ نحو ١.٦٣٣ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ وذلك محصلة للفائض المحقق من كل من النشاط الاستثمارى بنحو ١.٥١٩ مليون جنيه والنشاط التمويلى بنحو ٢.٧٣٢ مليون جنيه و العجز النقدى الذى أسفر عنه النشاط التشغيلى بنحو ٢.٦١٨ مليون جنيه .

يتعين العمل على زيادة وتعظيم التدفقات النقدية من النشاط التشغيلى حيث أنها تعتبر المصدر الاساسى لإيرادات الشركة والتى من شأنها زيادة القدرة التشغيلية للشركة من خلال تنفيذ برنامجها الاستثمارى وزيادة قدرتها على سداد مديونيتها خاصة فى ظل ارتفاع أرصده البنوك الدائنة .

سابعاً : القيمة المضافة الصافية :

- ارتفعت القيمة المضافة الصافية عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ إلى نحو ١١٢.٥٨ مليون جنيه مقابل نحو ٧٣.٧٣٣ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٣٨.٨٥٢ مليون جنيه وبنسبة ٥٢.٧٪ .

هذا وقد مثلت الأجور الفعلية ٣١.٧٪ من توزيعات القيمة المضافة الصافية عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ٥٥.٣٪ عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

ثامناً : النشاط الاستثماري:

١- متابعة تنفيذ الموازنة الاستثمارية:

لم تقم الشركة بتنفيذ ما ادرج بالموازنة الاستثمارية لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ والمقدرة بنحو ٢٥.٠٢٠ مليون جنيه سوى لبند الأثاث والمهمات بنحو ٦ آلاف جنيه والمعتمد له نحو ١٢٠ ألف جنيه .

يتعين التزام الشركة بتنفيذ ما يدرج بموازنتها الاستثمارية خاصة لبند الآلات والمعدات والمعتمد له نحو ٢٤ مليون جنيه .

٢-استثمارات الشركة فى الشركات الاخرى :

ثبات رصيد مساهمة الشركة فى رأس المال المدفوع للشركة المصرية لاستصلاح الأراضى بجنوب الوادى فى نهاية عامى المتابعة ٢٠٢١/٦/٣٠ ، ٢٠٢٠/٦/٣٠ حيث بلغ نحو ١,٥ مليون جنيه وقد تبين عدم تحقيق تلك المساهمة أى عائد منذ سنوات .

يتعين دراسة مدى جدوى الاستمرار فى تلك المساهمة .

رئيس القطاع

محاسب / حسن محمد احمد

---

[٢] تم التعديل بناءاً على البيانات المقدمة من الشركة .

[٣] عبارة عن النقدية و ما في حكمها / مجموع الالتزامات المتداولة

[٤] تم التعديل بناءاً على البيانات المقدمة من الشركة

الرد على تقرير متابعة وتقويم أداء
الشركة العامة لاستصلاح الأراضى
والتنمية والتعمير عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١

أولاً : مدى تحقيق الأهداف :-

رد الشركة :-

تزامن انخفاض الايرادات الفعلية عن المستهدف بنسبة ٣٦.٧١% مع انخفاض المصروفات الفعلية عن المستهدف بنسبة ٤٣.٣% وارتفاع نسبة مجمل الربح الفعلى عن المستهدف بنسبة ٧.٤% .

وهو ما يمثل أرتفاع بنسبة الربحية ويرجع ذلك لوجود بعض ملاحظات التنفيذ على الطبيعة فى عملية بنى سويف وزيادة بعض كميات البنود عن ٢٥% وجارى أخذ الموافقات على التجاوز .

ثانيا : نتائج الاعمال :-

رد الشركة :-

يرجع ارتفاع صافى الخسارة الى ٢٦.٥٣ مليون جنيه مقابل ١٧.٢٠٧ مليون جنيه للعام المالى السابق بسبب تكوين مخصص بمبلغ ٢٠ مليون جنيه لمقابلة الحكم الصادر لصالح بنك مصر .

علاوة على تحميل قائمة الارباح والخسائر بفوائد مديونية التأمينات الاجتماعية بمبلغ ١٦ مليون جنيه مصرى .

مما اثر بالسلب على النتائج النهائية للشركة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ .

ثالثا : دور الشركة فى مجال تنفيذ اختصاصاتها :-

رد الشركة بالنسبة الى موقف التعاقدات والاعمال المتاح تنفيذها :-

أسباب عدم حصول الشركة على أى من العطاءات نظراً لصعوبة الحصول على خطابات ضمان حيث أن استصدار خطابات الضمان تحتاج الى التغطية بنسبة ١٠٠ % للبنوك وهذا غير متوفر .

ويتم عمل دراسة للعطاءات طبقاً للاسعار المناسبة والتى تحقق ربحية بسيطة للشركة ولا يمكن المجازفة باسعار أقل من الدراسة .

وقد امكن الحصول على التعاقدات الجديده والجارى تنفيذها عن طريق مقاولى الباطن بعد تقديم خطاب الضمان لجهة الاسناد بمعرفة المقاول :-

٥-مشروع انشاء مرافق وطرق وفرمه للحى العاشر والحادى عشر وجزء من الحى الثانى عشر بجهاز مدينة بنى سويف الجديده بأجمالى عقد ١٧٠ مليون جنيه .

٦-مشروع انشاء مرافق وطرق وفرمه بجهاز مدينة الفيوم الجديده بأجمالى عقد ٥٣ مليون جنيه .

٧-مشروع القطار الكهربائى السريع (العين السخنه – العلمين – مطروح) فى المسافه من ك ٢٠٠ الى ك ٢٠٥ بطول ٥ كم بأجمالى عقد ٧٧ مليون جنيه .

٨-مشروع القطار الكهربائى السريع فى المسافه من ك ٢٤٠ الى ك ٢٤٧ بطول ٧ كم بأجمالى عقد ١٩٥ مليون جنيه .

موقف تنفيذ العمليات :-

بنى صالح ودير السنقورية :-

أستمرت الشركة فى التنفيذ بعد أنسحاب مقاولى الباطن من العمليتين بمعرفتها ودون تحرير أى مستخلصات أو الحصول على أى مستحقات من جهة الاسناد وقد تعدت نسبة التنفيذ على الطبيعة أكثر ٩٥% الا اننا فوجنا بأجراءات السحب .

ولم يتم موافاتنا بالختاميات حتى تاريخه حتى يمكن الرجوع على مقاولى الباطن .

الموقف المالى للعمليات :-

عملية تنسيق الحى العاشر ابنى بيتك بمدينة العاشر من رمضان :-

جارى العمل فى الاجزاء المتاحة والانتهاء منها لتسليمها الى جهة الاسناد وعمل الختاميات والرجوع على مقاولى الباطن وتم تسييل خطابات الضمان لمقاولى الباطن المجموعة المصرية الدولية للهندسة والمقاولات ٠

بالنسبة الى عملية تكريك بحيرة المنزلة :-

الرد :-

تم اقامة الدعوى رقم ٢٩٥ لسنة ٢٠١٨ مدنى مستعجل عابدين ضد الهيئة العامة المصرية لحماية الشواطىء دعوى عدم الاعتداد بحجز ما للمدين لدى الغير وحجزت للحكم بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٧ وصدر الحكم بعدم الاعتداد بالحجز الموقع من الهيئة العامة لحماية الشواطى على الشركة العامة٠

تم اقامت الدعوى رقم ١٠٩٠ لسنة ٤٠ ق قضاء ادارى المنصورة لالغاء قرارى رقم ٤٠٨ و ٤٢٠ الصادرين من الهيئة العامة لحماية الشواطىء بسحب العمل من الشركة ومحالة الى خبراء وزارة العدل ٢٠٢١/١٠/٢٧ لورد تقرير خبراء وزارة العدل ٠وتحدد جلسه ٢٠٢١/١٢/٢٠ للاطلاع على التقرير ٠

الدعوى رقم ٤٩٧٦ لسنة ٤٣ق قضاء ادارة المنصورة المرفوعة من الهيئة العامة لحماية الشواطىء ضد الشركة بالزامها بمبلغ ٣٤٣٩١١١٥.١٢ جنيه صدر حكم بعدم قبول الدعوى ٠

تم ابلاغ النيابة العامة نيابة الزهور والمناخ ببورسعيد فى المحضر رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٨ ادارى الزهور والمناخ والتحقيقات لازالت متداولة وقد اصدرت النيابة العام قرارها بالتحفظ على أموال كلاً من مقاولى الباطن (اشرف عبدالحميد الجابرى و مصطفى مرعى) ومهندس / عصام الشنب (مدير تنفيذ العملية بالشركة) ومهندسين بالهيئة العامة لحماية الشواطىء ومازالت تحقيقات النيابة جارية حتى تاريخه ٠

الدعوتين رقمى ٦٢ لسنة ٢٠١٧ تجارى كلى حلوان والدعوى رقم ٨٥ لسنة ٢٠١٨ تجارى كلى حلوان مؤجلين لجلسة ٢٠٢١/١١/٢١ للاعلان بالطلب العارض من مقاول الباطن ٠

تم اقامة الدعوى رقم ١٩٥ لسنة ٢٠١٨ تجارى القاهرة الجديدة ضد الجابرى ومصطفى مرعى وذلك لازامهما بسداد مبلغ ٢٦٠٧٩٩٧٨.٤٠٧ جنيه قيمة ما تم الرجوع به على الشركة من قبل الهيئة العامة لحماية الشواطىء وقف تعليقى لحين الفصل فى الدعوتين رقم ٦٢ لسنة ٢٠١٧ و ٨٥ لسنة ٢٠١٨ ٠

عمليات توشكى :-

الرد :-

القضية رقم ٨٦٥ لسنة ٢٠١٧ والمرفوعة من الشركة ضد وزير الموارد المائية والرى وهيئة السد العالى دعوى عدم الاعتداد ورفع الحجز بمبلغ ٤٠٦٧٣٣٢٣ جنيه والصادر فيها الحكم بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٧ بعدم الاعتداد بالحجز واعتباره كأن لم يكن ٠

القضية رقم ١٢٦٧٤ لسنة ٧٢ق قضاء ادارى والمرفوعة من الشركة ضد وزير الموارد المائية والرى وهيئة السد العالى دعوى طعن على القرار الادارى رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٦ والقرار الادارى رقم ١٥٣ لسنة ٢٠١٦ لسحب الاعمال من الشركة و جلسة ٢٠٢٠/٦/٢٥ احالة الى مجلس الدولة بمحافظة أسوان للاختصاص ٠

الدعوى رقم ١٠٠ لسنة ٢٠١٨ مدنى كلى حلوان والمرفوعة من شركة فيوتشر جروب ضد الشركة دعوى مستحقات بمبلغ ١٥٢٦٨٥٣.٧٥ جنيه عن تربة صخرية عن عملية توسيع مفيض توشكى بر أيسر من ك ٤٥٠٠ الى ك

٤٦٠٠ وذلك عن العقد رقم ٢١ لسنة ٢٠١٥/٢٠١٦ وللحكم جلسة ٢٠١٩/١٢/٢٩ عدم قبول الدعوى ٠

الدعوى رقم ٣٥٩ لسنة ٢٠١٨ مدنى كلى حلوان والمرفوعة من المقاول / شوقى لبيب منصور ضد الشركة دعوى مستحقات بمبلغ ١٢٢٧١٥١١ جنيه عن تربة صخرية عن عملية تنفيذ أعمال توسيع مفيض توشكى عن العقد رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥/٢٠١٦ من ك ٣.٤٦٥ الى ٣٨٠٠ بر ايسر والفوائد القانونية ٥٠% من تاريخ المطالبة وحتى السداد ومحالة الى مكتب خبراء وزارة العدل بجلسة ٢٠٢١/١٢/١١ لورود التقرير

الدعوى رقم ٨٦٩ لسنة ٢٠١٧ مدنى كلى سوهاج المرفوعة من الشركة ضد السيد / صابر سدراك يوسف دعوى مطالبة مالية بمبلغ ١٥٨٢٢٨٣.٢٠٥ جنيه والتعويض محالة لهيئة خبراء وزارة العدل بأسوان بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٤ والى جلسة ٢٠٢١/١١/١٩ للتقرير ٠

الدعوى رقم ٨٧٠ لسنة ٢٠١٧ مدنى كلى سوهاج المرفوعة من الشركة ضد السيد / صبرى سدراك يوسف . موضوع الدعوى مطالبة مالية بمبلغ ٣٨٤٨٦٧٩.٨٩ جنيه والتعويض محالة لهيئة خبراء وزارة العدل بأسوان بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٤ ،والى جلسة ٢٠٢١/١١/١٩ للتقرير ٠

<u>عمليات الاسكان :-</u>

التجمع الخامس تم عمل ختاميات للمشروع وعمل ختاميات مقاولى الباطن وتم تحميل المقاولين بما تكبدته الشركة من فروق أسعار ٠

وتم العرض على مجلس الادارة وجارى أتخاذ الاجراءات القانونية ٠

الشروق تم تشكيل لجنة لدراسة عدم اسناد أثنين عمارة لمقاولى الباطن بمعرفة قطاع الاسكان وتم عرض نتائج أعمال اللجنة على مجلس الادارة وتم احالتها الى الشئون القانونية لاستدعاء مسئولى تنفيذ الاسكان لمعرفة الاسباب٠

العاشر جارى المتابعة مع أدارة المهندسين العسكرين بعمل الختاميات وتحديد المبالغ المستحقة للشركة وما على الشركة لفروق الاسعار وخلافه ٠

وسيتم الرجوع على مقاولى الباطن بعد الانتهاء من عمل الختاميات ٠

<u>بالنسبة لنشاط الشركة فى بيع الاراضى والعقارات :-</u>

تم بيع هذه المساحات منذه فترات ويتم سداد جزء من الاقساط حسب توافر السيولة بالشركة والخصم من مستحقات الشركة طرف الهيئة وسيتم الالتزام بالملاحظة محاولة سداد اكبر قدر من المبالغ حسب توافر السيولة بالشركة ٠

<u>بالنسبة للمبانى والانشاءات :-</u>

يتم البيع وفقاً لاحكم قانون المزايدات والمناقصات لتحقيق اقصى منفعة للشركة ٠

<u>بالنسبة الى الربحية ومؤشرات النشاط التشغيلى :-</u>

تعانى الشركة من عثر السيولة علاوة على ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة علاوة على الانتهاء من تنفيذ بعض العمليات بالصرف المغطى وابنى بيتك والتى لا تدر عائداً ولا يتم تحرير مستخلصات عنها

<u>بالنسبة الى تحليل المركز المالى :-</u>

تم تحرير بعض المستخلصات مثل عملية بنى سويف ولم يتم تحصيل قيمتها الا بعد انتهاء السنة المالية وتبذل الشركة قصارى جهدها فى تحصيل مستحقاتها طرف بعض جهات الاسناد والمتوقفة بسبب الانتهاء من تنفيذ بعض الالتزامات علاوة على مباشرة بعض القضايا علاوة على وجود حجز من هيئة حماية الشواطىء على مستحقات الشركة من طرف مصلحة الميكانيكة والكهرباء والهيئة الهندسية للقوات المسلحة مما اثر بالسلب على تحصيل مستحقات الشركة طرف هذه الجهات ٠

اما بالنسبة الى المخزون فقد تم تشكيل لجان لتصنيف وتفنيد بعض الاصناف وعرضها للبيع وبعد الحصول على الموافقات اللازمة فى هذا الشان ٠

تم صدور القرار الادارى رقم (٢٣٣) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٠ بتشكيل لجنة لبحث ودراسة ارصدة المخازن بمناطق التنفيذ لتحديد احتياجاتها منها والاسباب التى ادت الى وجود ارصدة ليست فى حاجة اليها ان وجدت وكيفية الاستفادة منها ٠

تم صدور القرار الادارى رقم ٢٢٠ بتاريخ ٢٠٢١/٩/٧ لفحص مخازن قطع غيار المعدات والسيارات ومخازن المهمات والخامات بالمركز الرئيسى لتحديد الاحتياجات المطلوبة منها ومدى صلاحيتها وطريقة الاستفادة منها ٠

اما بالنسبة الى الالات والمعدات :-

الرد :-

تم عمل اصلاح لعدد ١١ معده عبارة عن ٢ بلدوزر ، ٥ حفارة ، وواحد هراس ، ٢ لودر ، وواحد موتور جديدر وتم الدفع بها للعمل بمواقع التنفيذ وتأجير جزء منها بمنطقة بنى سويف الجديدة ومحطة خلط الاسفلت وتم تشغيل محطة خلط الاسفلت لتصنيع الخلطه وتأجيرها لشركة طيبه وبعدها شركة كونكورد، وتم تشغيل عدد من معدات الشركة بالمشروع والجاهزة للعمل وعليه ليست كل معدات الشركة طاقات عاطلة ولكن يتم تشغيلها حسب حاجة مواقع العمل وجارى الاعداد لاصلاح عدد اخر من المعدات وفرز وتصنيف عدد من المعدات للسير فى بيعها والصرف منها على اصلاح المعدات القابله للاصلاح ولم تردنا موافقة على بيع عدد من المعدات الغير صالحه للاستخدام ٠

بالنسبة الى الدئنون والاصدة الدائنة الاخرى :-

فيما يتعلق بدائنية التأمينات الاجتماعية

تم سداد عدد ٤ اقساط وجارى الاستمرار فى السداد حسب توافر السيولة بالشركة وتم تقديم طلب بعمل مبادلة عينية بين الشركة والتأمينات والضرائب ولم يتم الرد حتى تاريخه ٠

فيما يتعلق بدائنية البنوك :-

تم عمل مخصص بمبلغ ٢٠ مليون جنيه عن العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ لمقابلة حكم بنك مصر وسيتم استكمال تكوين المخصص خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ وتم عمل تفاوض مع البنك لسداد مبلغ عشرون مليون جنيه والتصالح فى الحكم عن طريق بيع عدد (٣) قطعة ارض من ارض دار السلام لسداد مديونية بنك مصر والبنك الاهلى المتحد والبنك الاهلى المصرى وتم عمل جلسة مزاد فى ٧ /٢٠٢١ ولم يتقدم احد للشراء وجارى اعادة عرض الارض للبيع لسداد البنك.

بالنسبة لمديونيات قروض قصيرة الاجل :-

جارى التفاوض مع بنك الاستثمار القومى لسداد اصل المديونية ورفع الفوائد وبمجرد الانتهاء من التفاوض وعمل الاتفاق سيتم السداد ٠

اما بالنسبة الى وزارة المالية سيتم عرض نفس صيغة الاتفاق الذى سيتم الوصول اليه للحصول على نفس الميزة ٠

بالنسبة الى التدفقات النقدية :-

بعد حصول الشركة على عدد ٣ عمليات جديدة من المتوقع زيادة نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلى لامكانية تغطية نسبة اكبر من التكاليف الثابتة مما قد يؤثر بالايجاب على نتائج الاعمال ٠

بالنسبة الى القيمة المضافة :-

من المتوقع مع زيادة حجم العمل من العمليات الجديدة وسيؤدى ذلك الى زيادة القيمة المضافة

بالنسبة الى متابعة تنفيذ الموازنة الاستثمارية :.

سيتم مراعات تنفيذ الموازنة الاستثمارية فيما يخص بند الالات والمعدات حسب توافر السيولة اللازمة لذلك حسب العمليات التى من المتوقع الحصول عليها وتنفيذها ذاتي ٠

بالنسبة للاستثمارات فى شركات أخرى (الشركة المصرية لاستصلاح الاراضى بجنوب الوادى) :.

تمثل مساهمات المال العام فيها حوالى ٦٥% من الشركة العامة والشركات الشقيقة وتخضع الشركة لاحكم قانون الاستثمار وقد تم عرض بيع حصة الشركة لمستثمر رئيسى للقيام بشراء ملف الشركة بالكامل على الجمعية العمومية للشركة وصدر قرار باستدعاء الجهاز المركزى للمحاسبات لمراجعة أصول الشركة وخصومها والشروع فى عمل تقييم طبقاً لاحكام القانون قبل اتمام أى عملية بيع ٠

- واشار الاستاذ / حسن محمد احمد ـ وكيل الوزارة انه مع رأى الجهاز فى تحديد المسئولية واجراء المساءلة بشأن اعفاء المشترى لمساحة ١٠٠٠٠ متر من ارض دار السلام وعرض الامر على الجمعية العامة العادية القادمة لتقنيين الوضع .
- الاستاذ / ابو بكر أ سجل رأى بانه ليس هناك اجتهادات شخصية فى هذا الامر ولابد من وجود غطاء قانونى .

وبعد أن تمت المناقشة ٠٠٠

قررت الجمعية العامة العادية بأغلبية الأسهم الحاضرة بالاجتماع :

- الإحاطة بماجاء بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات الادارة المركزية لتقويم الاداء عـــن اداء الشركة خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ ورد الشركة عليه .

****

الموضوع الرابع :

اعتماد القوائم المالية للشركة للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١

- عرض السيد اللواء مهندس/ رئيس الجمعية العامة ورئيس الشركة القابضة لاستصلاح الأراضى وأبحاث المياه الجوفية القوائم المالية والحسابات الختامية للشركة العامة لاستصلاح الأراضى والتنمية والتعمير عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ على السادة الأعضاء

وبعد أن تمت المناقشة ٠٠٠

قررت الجمعية العامة العادية بأغلبية الأسهم الحاضرة بالاجتماع :

اعتماد القوائم المالية للشركة العامة لاستصلاح الأراضى والتنمية والتعمير عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ .

****

الموضوع الخامس :

(المصادقة على أعمال مجلس الإدارة وإبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١

عرض السيد اللواء مهندس/ رئيس الجمعية العامة ورئيس الشركة القابضة لاستصلاح الاراضى وابحاث المياه الجوفية ماجاء بهذا البند على السادة أعضاء الجمعية العامة.ونوه سيادته ان السيد المهندس / احمد عبد العزيز الدمرداش قد تقدم لسيادته بإعفائه من استمراره لرئاسة الشركة لظروف خاصة اسرية به ولقد حاولنا معه اكثر من مرة ولكته رفض واجلنا الموضوع من ٢٠٢١/١٠/١ حتى تاريخه ولكنه رفض وانا ارى ان المهندس / احمد عبد العزيز كان يحاول النهوض بالشركة ومعد تقرير جيد ولقد وافق سيادته على ادارة الشركة فى ظروف صعبة وانا اتقدم له بكل الشكر والتقدير .

ورد المهندس / احمد عبد العزيز بانه تحت امر الشركة العامة واتمنى التوفيق لكل الناس التى كانت تعمل معى واغلبية الناس بالشركة ناس محترمة .

وبعد أن تمت المناقشة ...

قررت الجمعية العامة العادية بأغلبية الأسهم الحاضرة بالاجتماع :

الموافقة على إخلاء مسئولية مجلس الإدارة عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١

****

الموضوع السادس :

تشكيل مجلس إدارة الشركة وفقا للقانون رقم (١٨٥)لسنة ٢٠٢٠ واللائحة التنفيذية الصادرة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٩٤٨) لسنة ٢٠٢١ وتحديد مايتقاضاه كل من رئيس وأعضاء المجلس من بدلات الحضور والإنتقالات للجلسات والمزايا الأخرى للعضو المنتدب بما فى ذلك التأمين الطبى وبدل الإنتقال .

- عرض السيد اللواء مهندس / رئيس الجمعية العامة استخدام نظام التصويت التراكمى بالنسبة لتشكيل مجلس الادارة ثم تم اخذ التصويت التراكمى تحت اشراف الجهاز المركزى للمحاسبات وجامعى الاصوات وقد تم فرز الاصوات واعلان النتيجة .

الاستاذ/ اسامة غنيمى تقدم بالشكر والتقدير للمهندس / احمد عبد العزيز الذى قام بتنفيذ ٩٠ ٠/٠ من المقترحات التى تقدم بها المساهمون بالشركة واشكره بالنيابة ع المساهمين واطالب ادارة الشركة الجديدة ببحث موضوع ليبيا واكرر شكرى للمهندس / احمد عبد العزيز

وبعد أن تم الاخذ بنظام التصويت التراكمى لاختيار اعضاء المجلس

قررت الجمعية العامة العادية بأغلبية الأسهم الحاضرة بالاجتماع :

أ . تشكيل مجلس ادارة الشركة العامة لاستصلاح الاراضى والتنمية والتعمير باستخدام نظام التصويت التراكمى وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وعلى النحو التالى :-

- لواء مهندس محمد وجدى حسين رئيس غير تنفيذى
- لواء مهندس سامى حسين منصور الشناوى العضو المنتدب التنفيذى
- مهندس / محمد العبسى سالم ممثل الشركة القابضة عن المساهمين
- مهندسة / عبير عادل عبده سليمان عن المساهمين الافراد كعنصر نسائى
- محاسب / عبد الله على عبد الله ممثل منتخب من العاملين بالشركة

ب . تعيين السيد / سعيد محمد جودة حسن . عضو مستقل اضافى من ذوى الخبرة بمجلس ادارة الشركة العامة لاستصلاح الاراضى والتنمية والتعمير .

ج . الموافقة بأغلبية الأسهم الحاضرة بالاجتماع على الاتى :-

. صرف بدل الحضور والانتقال للجلسات لكل من رئيس واعضاء المجلس المشار اليه بعالية بواقع ١٥٠٠ جنيه (الف وخمسمائة جنيها) صافية للجلسة الواحدة وبحد اقصى اثنتا عشرة جلسة سنوياً .

. يصرف راتب شهرى لرئيس المجلس غير التنفيذى مبلغ وقدره ٩٠٠٠ جنيه (تسعة الاف جنيه شهريا) صافية بمايمثل نصف قيمة الراتب الشهرى للعضو المنتدب التنفيذى .

. يصرف بدل حضور وانتقال لرئيس وممثلى الشركة القابضة للجمعية العامة للشركة بواقع ١٥٠٠ جنيه (الف وخمسمائة جنيها) صافى للجلسة الواحدة .

. يصرف بدل حضور وانتقال لرئيس واعضاء مجلس ادارة الجمعية العامة للشركة بواقع ١٥٠٠ جنيه (الف وخمسمائة جنيه) صافى للجلسة الواحدة .

- يصرف بدل حضور امين سر الجمعية العامة للشركة للجلسة الواحدة بواقع ١٠٠٠ جنيه (الف جنيه) صافى .
- يصرف بدل حضور جامع الاصوات للجمعية العامة للشركة للجلسة الواحدة ٨٠٠ جنيه (ثمانمائة جنيه) صافى .
- يصرف بدل حضور امين سر مجلس ادارة الشركة للجلسة الواحدة ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه) صافى .

****

الموضوع السابع :

إقرار منح العاملين الدائمين بالشركة العلاوة السنوية الدورية بالكامل فى ٢٠٢١/٧/١ بنسبة (٧ ٠/٠) من الأجر الأساسى .

وبعد أن تمت المناقشة ...

قررت الجمعية العامة العادية بأغلبية الأسهم الحاضرة بالاجتماع :

إقرار منح العاملين الدائمين بالشركة العلاوة السنوية الدورية بالكامل فى ٢٠٢١/٧/١ بنسبة (٧ ٠/٠) من الأجر الأساسى .

****

الموضوع الثامن :

النظر في الإحاطة بماجاء بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات على تقرير الحوكمة السنوى الصادر من الشركة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ طبقا لقواعد القيد بالبورصة

قررت الجمعية العامة العادية بأغلبية الأسهم الحاضرة بالاجتماع :

الإحاطة بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات على تقرير الحوكمة السنوى الصادر من الشركة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ طبقا لقواعد القيد بالبورصة

****

الموضوع التاسع :

الإحاطة بماجاء بتقرير الإفصاح السنوى عن الإجراءات التصحيحية

عرض السيد اللواء مهندس/ رئيس الجمعية العامة ورئيس الشركة القابضة لاستصلاح الاراضى وابحاث المياه الجوفية ماجاء بهذا البند على السادة أعضاء الجمعية العامة.

وبعد أن تمت المناقشة ...

قررت الجمعية العامة العادية بأغلبية الأسهم الحاضرة بالاجتماع :

الإحاطة بتقرير الإفصاح السنوى عن الإجراءات التصحيحية

****

** هذا وقد انتهى اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة فى تمام الساعة الثانية عشر ظهرا يوم السبت الموافق ٢٠٢١/١١/٢٧ .

****

جامعي الأصوات _____ أمين السر

الأستاذ/ محمد حسن عبد العزيـــز ( ) الأستاذ/ سيد أحمد إبراهيم ( )

المحاسب/ خالد على عبد الرحمن على ( )

السادة مراقبى الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات

. السيد المحاسب / اشرف محمد عبد السلام وكيل وزارة . نائب مدير الادارة

. السيد المحاسب / حلمى على احمد الاشوط وكيـــل وزارة

. السيد المحاسب / محمد نصر الدين ابراهيم مراجـــع

- وحضور السادة الإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء

- . السيد الأستاذ/ حسن محمد احمـــد . وكيل وزارة - رئيس قطاع التعاون الإنتاجى

٢ . السيد الأستاذ/ محمد مصطفى عبد اللطيف مراجـــــع

رئيس الجمعية العامة

ورئيس مجلس إدارة الشركة القابضة

لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية

لواء مهندس/ طارق حامد الشربيني